التصور العربي للسلام

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى عقدها منتدى الفكر العربى / عمان ، واللجنة المصرية للتضامن فى القاهرة شهر آذار مارس ١٩٩٧ .

أوراق العمل

أ . إبراهيم الغويل
د . أحمد صدقى الدجاني
أ . أحمد محمد إبراهيم
أ . إلياس سابا
أ . تحسين بشير
أ . توفيق ابو بكر
د . رجب أبو دبوس
أ . عبدالملك الحمر
أ . عمر الحامدي
د . عيسى درويش
أ . فيصل الحسيني
أ . ليلى شرف
د . محمد الرميحي
د . المدني أبو الطويرات
د . وليد البوز

مقدمة :

السلام ، وما أجمل السلام ـ لفظاً ومعنى وممارسة ، يحبه الأفراد والجماعات ، ويصبون إليه . ومن لا يحب العيش بسلام في أسرته ومجتمعه وجيرانه والعالم أجمع ؟!

لا غَرْو أن يسأل المؤمن ربه السلام مردداً : « اللهم انت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » .

ولا بِدْعَ من دعوة منتدى الفكر العربي ، واللجنة المصرية للتضامن إلى ندوة عقدت في القاهرة في يومي ٢٩ و٣٠ من آذار/ مارس ١٩٩٧ ، لمناقشة « **التصور العربي للسلام** » بين العرب وإسرائيل ، وهي مادة هذا الكتاب ، في بداية سلسلة من الحوارات العربية المشتركة ينظمها الجانبان ، مرة كل عام لمناقشة القضايا المصيرية التي تواجه الأمة العربية .

ركزت هذه الندوة على مسار عملية السلام ، وبخاصة العقبات التي تعترضها في الوقت الراهن ، والمسئوليات التي تقع على عاتق الأمة العربية ، والسبل التي يمكن أن تدعم التضامن العربي ، وتحقق الأهداف القومية ، وتؤكد على السلام خياراً إستراتيجياً .

وقمين بكل أبناء العرب الغُيُرُ أن يتمعنوا في هذا الكتاب لأنه خلاصة آراء صفوة من المفكرين العرب تربو على المئة من ست عشرة دولة عربية .

وقد سبق أن قام منتدى الفكر العربي واللجنة المصرية للتضامن بإقامة أربع جولات للحوار العربي السوفييتي في عمان ١٩٨٨ ـ ١٩٩١ ، وجولتين

للحوار العربي ـ الصيني ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ . وتقرر عقد جولة من الحوار العربي ـ العربي في عام ١٩٩٨ لمناقشة « النظام العربي » .

شارك في افتتاح الندوة ممثلون عن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ابن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ، رئيس المنتدى ، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السيد ياسر عرفات ، وأمين عام جامعة الدول العربية الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد ، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية الأستاذ عمرو موسى .

استهل الندوة الأستاذ أحمد حمروش ؛ رئيس لجنة التضامن المصرية بالترحيب بالحضور مشيراً إلى أهمية الحوار العربي حول القضايا المصيرية التي تواجه الأمة العربية ، واشار إلى دعوة الرئيس المصري حسني مبارك في مؤتمر القمة العربية ١٩٩٦ باتخاذ السلام خياراً إستراتيجياً وأكد الأستاذ حمروش على الحوار كوسيلة لتعزيز التضامن العربي وتفعيله .

وفي الكلمة التي وجهها سمو الأمير الحسن بن طلال ركز على الصعوبات التي تعترض الحل العادل الشامل ، وعلى التصور الإسرائيلي الخاطىء بقبول العرب سياسات الأمر الواقع التي يفرضها الاحتلال ، كما دعا إلى بلورة توجه عربي تجاه السياسات الإسرائيلية ، وأكد سموه على الثوابت العربية في ما يتعلق بمركزية المسار الفلسطيني ، وبالقضايا المطروحة على هذا المسار (المستوطنات والقدس والحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف ، واللاجئين والنازحين ، وحق تقرير المصير) ، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، على المسار السوري اللبناني ، وضرورة التوصل إلى تصور عربي شامل يضمن الحق العربي ،

والتنسيق بين جميع الأطراف العربية القريبة والبعيدة عن مركز الصراع .

وفي نهاية كلمته أكد سموه على توجهات خمسة :

١ - التغلب على الخلافات العربية .

٢ - مراجعة أسباب ضعف النظام العربي .

٣ - تقوية العلاقات العربية مع دول العالم .

٤ - الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني .

٥ - إشعار العالم بأهمية الحلول العادلة على المسار الفلسطيني ، والانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة .

ووجه ، أيضاً ، السيد ياسر عرفات كلمة للندوة ذكر فيها أن عملية السلام أصبح يعتريها الشك ، وبين أن الدخول في عملية السلام كخيار إستراتيجي ، كان أمراً صعباً ومعقداً .

أما كلمة السيد أحمد عصمت عبدالمجيد فبينت أن التصور العربي هو موقف جسدته الإرادة العربية كخيار إستراتيجي ، يستند إلى الشرعية الدولية ، وأن الأزمة التي تمر بها عملية السلام الآن هي نتاج للممارسات الإسرائيلية الخاطئة :

١ - التملص من الانسحاب من الأراضي الفلسطينية .

٢ - تجميد الحوار على المسار السوري .

٣ - تكديس أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية .

٤ - العدوان على لبنان .

٥ - استقدام المهاجرين اليهود لزيادة عدد سكان إسرائيل بنسبة ١٦٪ .

٦ - ابتلاع الأراضي العربية ، ومخالفة أسس السلام .

٧ - الإصرار على الأمن قبل السلام .

وذكر السيد عمرو موسى في كلمته أن التصور العربي للسلام ليس مستجداً ، ويجب ألا تتبدل مبادئه حتى يكون عادلاً وشريفاً ، وأضاف أن الأمن الحقيقي يحققه السلام ، وأن السلام لابد له من جناحين عربي وإسرائيلي ، من حيث المفهوم والتطبيق ، وأكد أن إسرائيل تسعى لإخراج عملية السلام عن مرجعيتها ، خارج الإطار التعاقدي مع الفلسطينيين ، وتطالب بالأمن قبل السلام على حساب الحقوق العربية .

ونوجه انتباه القراء إلى ضرورة الرجوع إلى هذه المقالات الهامة ، بين دفتي هذا الكتاب بالتفصيل .

هذا ، وقد استغرقت أوراق العمل التي طرحت في ندوة هذا الكتاب « التصور العربي للسلام » ، خمس جلسات ، تمخضت عنها أوراق عمل أخرى ، نعرّف بها هنا بإيجاز ، ثقة بالقراء العرب في الرجوع إليها ، ومناقشتها بالتفصيل ورفد المنتدى بآرائهم عنها :

الجلسة الأولى : « التصور العام لمسيرة السلام » وشارك فيها الدكتور مفيد شهاب بعرض شامل لمسيرة السلام ، ومحاولة إسرائيل في التنصل من الاتفاقيات ، وفرض واقع جديد ، وركز على الجانب القانوني (للاتفاقات الثنائية ووسائل الضمانات الأمريكية) لقضيتي القدس والمستوطنات ، بالإضافة إلى مبدأ حق العودة للاجئين . وأكد على أهمية الإمكانات العربية الممكن استغلالها ، إذا توافرت الإرادة العربية .

وفي الجلسة الثانية : « **مسار عملية السلام** » قدم السيد مروان كنفاني ، نيابة عن الرئيس ياسر عرفات **للمسار الفلسطيني في عملية السلام** ، وبين أن التصور الفلسطيني لعملية السلام يقوم على :

١ ـ حتمية الحل السلمي بعد خمس سنوات من الانتفاضة .

٢ ـ الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية .

٣ - تحقيق الحد الأدنى « وليس الحلم » للمطالب الفلسطينية .

٤ - الدعم العربي ركيزة هامة لعملية السلام .

٥ - مرجعية قرارات الأمم المتحدة مقرونة بضمانات دولية ثم أمريكية .

وأوضح أنه بالرغم من السلبيات التي تعترض المسار الفلسطيني ، إلا أن هناك بعض الإيجابيات ، وأهمها تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني ، والإصرار على وطن ديمقراطي .

وفي جلسة المسار السوري اللبناني في عملية السلام ، قدم الدكتور عيسى درويش **للمسار السوري** ، بأن الرؤية السورية للمفاوضات تقوم على :

١ - المطالبة بمؤتمر دولي للمحافظة على المرجعية الدولية .

٢ - تلازم المسارين السوري واللبناني .

وبين أنه بالرغم من استجابة سوريا للمبادرة الأمريكية ، إلا أن سوريا متأكدة أن إسرائيل لا تريد السلام ، وتضع العقبات أمام الترتيبات الأمنية بينها وبين سوريا ، حتى تتحول هذه الترتيبات إلى استيلاء دائم على الأراضي السورية ، وفي نهاية حديثه أكد على تفعيل القوى الذاتية للأمة العربية ، والتركيز على المقاومة السلمية والشعبية ، التي تتناول المصالح العربية الأمريكية المشتركة .

وفي جلسة المسار اللبناني قدم لها الأستاذ إلياس سابا بضرورة تلازم المسارات الأربعة لدول الطوق ، وبين التزام لبنان بقومية المعركة ، وبمقررات الشرعية الدولية ، كما ميز مبدأ التطبيع الذي تطالب به إسرائيل ، عن مفهوم العلاقات الطبيعية ، لأن إسرائيل تقصد به إقامة علاقات إجبارية « مميزة » و« حميمة » ، وإقامة مشاريع وصناديق

مشتركة .. إلخ . كما أوضح أن ما عرضته إسرائيل من شعار « لبنان أولاً » يقصد منه بلبلة العلاقات اللبنانية ـ السورية .

في الجلسة الثالثة : « **قضية الصراع العربي الإسرائيلي** » قدم السفير تحسين بشير للموقف العربي ، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) مروراً بنكسة ١٩٦٧ ، وبحرب ١٩٧٣ ، وما أحدثته النكسة من تغيير عميق لصالح إسرائيل .

ووصف الموقف العربي بأنه نتيجة عدد من « المواقف العربية المختلفة » وبين أن التوجه العربي الرسمي ـ رغم اختلاف المداخل والأساليب السياسية لتنفيذه ـ قد حسم في عام ١٩٩٦ ، بإصرار العرب على إستراتيجية السلام ، وركز على أهمية إرادة التغيير داخل العالم العربي ، وعلى القضية التي هي موضع خلاف داخل العالم العربي التي وصفها بالتواصل مع المجتمع الإسرائيلي ، وليس « التطبيع » . ويرى في التواصل « بحثاً عن الحلول » وتوجها لـ « تغيير الأولويات » و« إيجاد مجالات لمصالح مشتركة » .

كما شارك السيد محمد سيد أحمد باستعراض تاريخي وتحليل سياسي لتطور عملية السلام ، حيث أصبحت مرجعية « الأرض مقابل السلام » معادلة غير واضحة ، وأكد على أهمية دعم الموقف العربي قبل التقدم في عملية السلام .

ثم قدم الدكتور أحمد صدقي الدجاني « نظرة طائر » على عملية التسوية الحالية وأزمتها « المستحكمة » ، وبين أن أهم أسباب إخفاق العملية السلمية تعود للسياسة الأمريكية ، التي وصفها بـ « التسكين والتخدير » ، كما أعرب عن تشاؤمه في ما يتعلق بوضعية القدس . وتتمثل « الصحوة » العربية في رأيه بالحديث عن أسلوب التعامل مع القوة الكبرى

في العالم ، وفي تكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ، وحصر جميع الأوراق وتـوظيفهـا لإسقـاط « الحـل العنصري » وإحـلال « الحـل الديمقراطي » .

وفي الجلسة الرابعة : قدم السيد فيصل الحسيني « **قضية القدس ومستقبلها** » مستعرضاً مشكلة القدس بأبعادها السياسية والقانونية والبشرية والواقعية والجهود التي بذلت للحفاظ على المؤسسات العربية في القـدس الشرقية ، ثم قـدم بعض الاقتراحـات لمـواجهـة الإجـراءات الإسرائيلية ، وطالب بوضع القدس على رأس جدول كل دولة عربية في اتصالها مع مختلف دول العالم .

وفي الجلسة الخامسة : « **قضية إعادة نشاط النظام العربي** » قدم لها الدكتور محمد الرميحي ، واعتبر حديثه محـاولة لتشخيص بعض أسباب التفكك العربي ، وتجربة في وصف العلاج ، حيث إن إعادة النشاط للنظام العربى ما زال يعترضها واقع عملي وسياسي ، بالإضافة للعقبات الفكرية العديدة . وتطرق إلى التناقضـات في البيئة العـربية القُطْـرية والقومية ، مبيناً أن تكلفة الصراعات البَيْنية العربية والإقليميـة (١,٢ تريليون دولار) فاقت تكلفة الصراع العربي الإسرائيلي (٣٠٠ مليـار دولار) . وبعد أن وصف ما يسميه بالأمـراض الهيكلية في العلاقـات العربية ، كالمزايدات ونظرة العربي للعربي الآخر ، تساءل فيما إذا كان ثمّة نظام عربي ، ثم أوضح أن نظام الجامعة العربية قاصر عن الفعل في حالات الاختراق ، وأشار إلى أن الدول العربية مجتمعة مطالبة في البحث عن الشروط الموضوعية ، المطلوب توافرها في الدولة العربية القُطْرية لقيام نظام امني عادل ورادع .

وفي جلسة اختتام الندوة ، جرى حوار شامل في مائدة مستديرة في

تعقيبات شاملة ، قدمت فيها السيدة ليلى شرف والأستاذ عبد الملك الحمر ، ورقتين وشارك فيها الأستاذ يوسف الشبراوي ، والدكتور علي أومليل . وانتهت بالتأكيد على أهمية فتح قنوات جديدة لدعم التعاون العربي وكثير من الاقتراحات البناءة ، فليرجع إليها .

وفي ختام هذه العجالة ، لابد من التنويه بفضل سمو الأمير الحسن ابن طلال وسيادة الرئيس ياسر عرفات والدكتور عصمت عبدالمجيد ، والسيد عمرو موسى ، والأستاذ أحمد حمروش ، والأستاذ إبراهيم عز الدين ، والدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، والدكتور طاهر كنعان ، والدكتور عبدالعزيز حجازي ، والدكتور علي أحمد عتيقة الذين أسهموا في إنجاح هذه الندوة ، وجعلوا من منتدى الفكر منبراً للحوار العقلاني ، في مواجهة المشكلات التي تعترض الأمة العربية ، ولا يخفى ما قدمه أصحاب أوراق العمل والذين عقبوا عليها ، وجميع من شارك في هذه الندوة ، من جهد بنّاء في خدمة هذه الأمة .

والله من وراء القصد

اللجنة المصرية للتضامن (مصر)
منتدى الفكر العربي (الأردن) ١٩٩٨



كلمات الافتتاح

- كلمة سمو الأمير حسن بن طلال ،
  ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ،
  ورئيس منتدى الفكر العربي
- كلمة الرئيس ياسر عرفات ،
  رئيس السلطة الفلسطينية
- كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد ،
  أمين عام الجامعة العربية
- كلمة السيد عمرو موسى ،
  وزير خارجية جمهورية مصر العربية
- كلمة الأستاذ أحمد حمروش ،
  رئيس اللجنة المصرية للتضامن



كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال

ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية

ورئيس منتدى الفكر العربي

السيد الرئيس ، أيها الحضور الكريم،

أحييكم أطيب تحية ، وأبارك لكم تنظيم هذا اللقاء العربي ، في عاصمة العرب الكبرى ؛ ومركز تجمعهم وتضامنهم – إن شاء الله .

إن اجتماعكم اليوم وأنتم الصفوة من أهل العلم والخبرة ، يدل على مدى الاهتمام الذي تحظى به قضية السلام ، واستمرارها في ضوء ما تواجهه من غموض وتعثر ، والنية الثابتة المصممة على الوصول به إلى نهاياته العادلة والشاملة والدائمة ، النهايات التي ترضي عنها أجيالنا القادمة .

يأتي انعقاد هذه الندوة تنفيذا لتوصية الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي بضرورة تنظيم حوار عربي – عربي كل عام بالتعاون مع اللجنة المصرية للتضامن ، على أن يتناول الحوار إحدى القضايا المصيرية التي تتعلق بمستقبل العالم العربي وتشغل الرأي العام . كما أوصت اللجنة بأن يبدأ هذا الحوار بعرض ومناقشة الاتجاهات المختلفة في التصور العربي لعملية السلام وآفاقها المستقبلية . وها نحن نشاهد بصورة جلية ما أصاب عملية السلام من أزمة كبرى ، وانحراف خطير ، بسبب التصور الإسرائيلي

الذي أصبح يفترض أن قبول الدول العربية المجاورة بمبدأ التفاوض الثنائي يعني بالضرورة قبول ما تفرضه هي من حقائق على الأرض بقوة الاحتلال والإصرار على تثبيت الأمر الواقع . وبناء على هذا التصور الواهم أصبحت إسرائيل تفترض أن المفاوضات الثنائية ، وإبرام المعاهدات مع كل دولة عربية على انفراد ، سيعني بالضرورة انشغال كل طرف عربي بما يخص مساره القطري والتخلي عن الحقوق والمطالب الأساسية المتعلقة بالمسارات التفاوضية الأخرى ! وهكذا تتصور إسرائيل أنها تستطيع التوصل إلى سلام كامل مع كل قطر عربي على انفراد بشروطها ، وفي الوقت الذي يناسبها دون الالتزام بتحقيق السلام الشامل المقبول - إن لم نقل العادل - في كل المسارات التفاوضية التي انطلقت من مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١ .

لاشك أن من أهم العوامل التي شجعت إسرائيل على تكوين مثل هذا التصور والتصرف على أساسه هو ما أصاب الأقطار العربية من خلافات واضطرابات فيما بينها ، وفي داخلها ، منذ احتلال إسرائيل لكل أرض فلسطين وأجزاء من ثلاثة أقطار عربية مجاورة في صيف ١٩٦٧ . كما أن الدعم الخارجي الذي استطاعت إسرائيل أن تسخره لصالحها ، بخاصة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ ، ادى إلى تقوية موقفها التفاوضي المبني على واقع احتلال الأرض وانشغال كل طرف عربي بما يخصه من هذا الاحتلال . بناء على هذا الواقع المحزن أصبحت القضية الفلسطينية ينظر إليها عالميا ، وكأنها مجرد مسار من المسارات التفاوضية مع إسرائيل ، بدلا من كونها القضية المركزية الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي . لقد استطاعت إسرائيل باتباع هذه الطريقة أن تعزل المسار الفلسطيني عن

المسارات التفاوضية الأخرى فارضة الأمر الواقع على المسار الفلسطيني ومتمسكة بموقفها المتشدد والمخالف لمرجعية إعادة الأرض مقابل السلام ، على المسار السوري واللبناني .

والآن ، ونحن أمام هذه المعطيات الصعبة ، ما هو التصور العربي المشترك لكيفية التعامل مع عملية السلام المتأزمة على المسار الفلسطيني ، والمجمدة على المسار السوري اللبناني ؟ أرجو أن توفق هذه الندوة الفكرية في التوصل إلى غايتها في بلورة توجه عام يمكن أن يساعد الأطراف العربية المفاوضة والمعنية بتقوية الجانب العربي على المسارين الفلسطيني والسوري اللبناني . ولكن مهما حاولنا التوفيق بين الاتجاهات الفكرية المتباينة ـ حول كيفية التعامل مع واقع الاحتلال الإسرائيلي أرض فلسطين وغيرها ومواجهة سياساتها بفرض الأمر الواقع فلابد من التأكيد على الثوابت الأساسية في أي تصور عربي يمكن أن ينال القبول والبقاء .

وكما قلت ، سابقا ، هنالك قضايا معقدة ، مازالت تقف حائلا دون الوصول إلى شمولية الحل ، مثل قضايا القدس واللاجئين وتعثر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني والمياه وغيرها . إن القدس لها مكانتها التاريخية والروحية الثابتة عندنا ، ولايجوز التنازل عن حقوق الأمة فيها . إن هذا الموقف المبدئي الثابت نحو القدس يحتم علينا الابتكار والتفكير ، حتى نصل إلى ضمان حقوقنا الدينية ، والحقوق الجغرافية للفلسطينيين حتى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية فيها . إن دارس الآراء المتطرفة في إسرائيل يتكون لديه انطباع أن موضوع القدس لن يحل أبدا . وهكذا يقع الجميع ـ دون رغبتهم ـ ضحية للفكر المتطرف . هي القدس ملتقى الدنيا ومحط الديانات السماوية الإبراهيمية ، ويجب التعامل مع حقنا فيها بعيدا عن الآراء المتطرفة والمتعصبة لبعض اليهود أو السياسيين الإسرائيليين الذين يستثمرون قضية القدس لمصالحهم الضيقة . أما موضوع اللاجئين

الفلسطينيين فالحل الواضح لقضيتهم هو الحفاظ على حقهم في العودة والتعويض في إطار الحل النهائي .

إن التصور العربي لعملية السلام لابد أن يشمل الثوابت التالية :

* التأكيد من جديد على مركزية المسار الفلسطيني في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وطبيعته . الأمر الذي يعني ضرورة التوصل إلى حلول مقبولة لكافة القضايا المطروحة : ـ

١ ـ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تتعارض ومبدأ إعادة الأرض مقابل السلام .

٢ ـ القدس جزء لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والالتزام بما اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون عليه في أوسلو .

٣ ـ الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف ، والحقوق المادية للاجئين والنازحين الفلسطينيين منذ عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

٤ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقا للشرعية الدولية ومبادىء حقوق الإنسان ومتطلبات السلام في المنطقة العربية والشرق الأوسط .

* والتطبيق الكامل لمبدأ إعادة الأرض مقابل السلام على المسار السوري اللبناني ، وفقا لمرجعية القرارات الدولية ، والأسس التي بنيت عليها عملية السلام منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، ثم انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ .

إذا تم الاتفاق على هذه الثوابت في التصور العربي لعملية السلام يصبح من الممكن بل ومن المطلوب الاجتهاد في تحديد ومعرفة كافة الوسائل السلمية الممكنة للتعامل مع إسرائيل بالشكل الذي يجعلها تقبل بثوابت الموقف العربي .

أيها الحضور الكريم ،

أرجو أن توفق هذه الندوة في التوصل إلى تصور عربي شامل ، يضمن الحفاظ على ثوابت الحق العربي في فلسطين وبقية الأراضي المحتلة ، ويتعامل ومتغيرات الواقع التفاوضي بقدر عالٍ من التنسيق والمسئولية المشتركة بين كل الأطراف العربية القريبة والبعيدة من مركز الصراع الدائر في فلسطين وما حولها . إن التوصل لمثل هذا التصور في حد ذاته له قيمة فكرية يمكن أن تساعد على التعامل مع الواقع التفاوضي المعقد في هذا الوقت بالذات . أود في هذا الخصوص أن أبدي بعض الاقتراحات كمقدمة تضاف إلى ما سيقدم من اجتهادات وآراء فى خلال مداولات هذه الندوة المباركة إن شاء الله . وفي ظني أنه مهما اختلفت الاجتهادات والآراء في ما ينبغي عمله على الجانب العربي لابد من التأكيد على ضرورة العمل من أجل تحقيق التوجهات التالية :

١ ـ التغلب على ما تبقى من خلافات عربية ، بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من آثار مدمرة على العراق والكويت والدول العربية . كما ينبغي التغلب على الخلافات العربية الناجمة عن تباين المسارات القطرية التفاوضية مع إسرائيل ، منذ كامب ديفيد وما حققته من نتائج إيجابية كانت أو سلبية . فهذا أصبح في حكم الأمر الواقع ولا سبيل لمعالجته إلا الاهتمام بالمستقبل والتعاون والتنسيق بين البلاد العربية وبخاصة تلك المجاورة لإسرائيل . إن المخاطر والتحديات التي تواجه الوطن العربي ككل قد تفوق في خطورتها كل ما مر به من مصاعب وصدمات فى خلال هذا القرن . إن الإدراك الكامل لهذه المخاطر والتحديات يشير إلى ضرورة الاهتمام المشترك بتنمية قدرات المواطن العربي وتحريره من أسباب الفقر والجهل والخوف ، من معطيات الحاضر وتوقعات المستقبل . كل هذا يتطلب

العمل والتعاون ليس في مجال مسيرة السلام فحسب ، بل وفي كل المجالات الخاصة بالتنمية البشرية والاقتصادية والتطور الاجتماعي والسياسي ، داخل الأقطار العربية وفيما بينها . ومن حسن الحظ ، لدينا قاعدة عربية عريضة تتكون من مشروعات ومؤسسات مشتركة اثبتت وجودها وفعاليتها على الرغم من كثرة المصاعب والخلافات التي عصفت بالعلاقات العربية في خلال العقود الماضية .

٢ ـ مراجعة أسباب ضعف النظام العربي والعمل على إصلاحه بما يلائم الظروف المستجدة على الصعيدين العربي والدولي . ولابد لأى نظام مشترك لكي يبقى ويكتسب الفاعلية والمصداقية أن يوفر الأمن والأمان بين أعضائه . كما لابد له أن يوفر آليات وقواعد سليمة لفض المنازعات بين أعضائه بالطرق السلمية ، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في جميع الأحوال . بعد توفير هذين الشرطين الأساسيين يأتي دور النظام العربي في تنظيم وتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها في سبيـل التنمية والتطور .

٣ ـ تقوية العلاقات العربية مع كل من الدول الأوروبية غربيها وشرقيها ومع الدول الرئيسة مثل الهند والباكستان والصين واندونيسيا وغيرها من دول القارة الآسيوية التي يشكل المشرق العربي الجزء الغربي منها . وكذلك الأمر بالنسبة لدول القارة الأفريقية التي تشكل أقطار المغرب العربي الجزء الشمالى منها . إذ يعتمد نجاح العلاقات العربية مع دول العالم على مدى قدرتها على التعاون والتنسيق فيما بينها على الصعيد العربي . فعلى سبيل المثال ستظل المكاسب العربية محدودة جدا إذا استمر التعامل مع الشراكة العربية الأوروبية على أسس قطرية منفردة ، دون التعاون والتنسيق في المواقف والمصالح المتبادلة ، الأمر الذي قد ينتج عنه المزيد من التنافس الضار والنفور السياسي بين الأطراف العربية .

وبالمقابل تتعامل الدول الأوروبية مع البلاد العربية في مجال الشراكة عن طريق الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أقرب ما يكون لاتحاد كنفدرالي يعمل بفاعلية في مجالات التنمية والتطوير والتنسيق الإستراتيجى بين أعضائه .

٤ - توفير الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج حتى يتمكن من استرجاع حقوقه المشروعة في فلسطين ، والعيش بسلام وأمان مع جيرانه ويسهم في تنمية وتطوير العالم العربي بما له من إمكانات بشرية معروفة .

٥ - تنظيم الجهود وتنسيق المواقف بين الأقطار العربية بهدف إشعار دول وشعوب العالم وشعوبه بأن السلام مع إسرائيل لن يتحقق إلا بالتوصل إلى حلول عادلة ومقبولة على المسار الفلسطيني ، والانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة . إن مجرد توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل ودول عربية منفردة دون التوصل إلى حل مقبول على المسار الفلسطيني لن يحقق السلام الشامل القابل للبقاء . هذه الحقيقة ينبغي أن تدركها إسرائيل قبل غيرها ، ولكن لا بد من إعادة الوعي العالمي بها وبخاصة الشعوب الأوروبية حتى لاتتصور أن الصراع العربي الإسرائيلي قد انتهى بالتوقيع على اتفاقية أوسلو ، وتأسيس السلطة الفلسطينية ، وإبرام معاهدات سلام مع مصر والأردن .

هذه بعض الاقتراحات والأفكار التي آمل أن تجد مكانها في مداولات الندوة . وأود في الختام أن أهنىء منتدى الفكر العربي ، واللجنة المصرية للتضامن على تعاونهما في تنظيم هذه الندوة ، التي أرجو أن تشكل بداية ناجحة في سلسلة الحوار العربي العربي بين المفكرين وأصحاب القرار . فالتعاون والتنسيق بين مراكز الفكر والدراسات داخل الأقطار العربية ، وفيما بينها يعدّان ضرورة ملحة لنجاح التضامن العربي ، سواء من أجل

تحقيق السلام مع إسرائيل أم إحراز التقدم في مجالات التنمية والتطوير .

كما أود ان أشكر لجنة التضامن المصرية ، وبخاصة رئيسها الأستاذ أحمد حمروش ومعاونيه ، على حسن تنظيم هذه الندوة . وأشكر الحكومة والشعب المصري على كرم الضيافة وحرارة استقبال المشاركين في الندوة .

إن كل هذا ليس بغريب على مصر العرب ، وتراثها العريق في الكرم والعطاء .

وفقكم الله وسدد على الخير خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ألقاها نيابة عن سموه الدكتور علي عتيقة

كلمة الرئيس ياسر عرفات
رئيس السلطة الفلسطينية

السيد رئيس اللجنة المصرية للتضامن الاستاذ / احمد حمروش ،
السيد الأمين العام لمنتدى الفكر العربي الدكتور / علي عتيقة ،
السيدات والسادة الحضور ،

يسعدني أن تتاح لي فرصة للحديث إليكم اليوم ، بمناسبة انعقاد ندوتكم الهامة « التصور العربي للسلام » في عاصمة جمهورية مصر العربيـة الجميلة ، القاهرة ، في هذا الوقت بالذات ، الذي يتردد فيه التساؤل بشدة في ضمير الأمة العربية والإسلامية ، ما هو التصور العربي للسلام ؟

ولقد كنت أتمنى أن أكون بينكم اليوم حتى أستمع منكم ـ وأنتم قطاع من الفكر والتفكير العربي ـ لتصوركم معنى السلام ، كما نراه نحن لا كما يريدنا الغير أن نراه ، ولولا جملة من أعباء أخرى فرضت تغيبي عن ندوتكم هذه ـ لأسباب لاتبتعد كثيراً عن سياق نقاشكم ـ لحضرتها لتوضيح المعنى الحقيقي لعملية السلام والمغزى السياسي والأخلاقي لا شتراكنا فيها والظنون التي تكتنفها .

ودعوني ، أولاً ، أعيد التصريح أمام محفلكم الكريم بأن الدخول في عملية السلام ، بالنسبة لنا ، كان قراراً صعبا ومعقداً ، ليس بسبب معنى السلام وهدفه ، ولكن بسبب الآليات التي كان القبول بها شرطا للقيام

بالخطوة الأولى في عملية المصالحة التاريخية بيننا وبين الإسرائيليين . ومع ذلك ، فقد قبل شعبنا تحدي السلام ، كما كان قد قبل تحدي الحرب من قبل ، خياراً إستراتيجيا لارجعة عنه ولا تردد في شأنه . إن إيماننا بحتمية السلام لم يكن اكتشافا جديدا في مسار ثورتنا ، كما لم يكن تسليما بأنه الخيار الوحيد المتبقي أمامنا ، ولكنه كان تجسيدا لكل المحاولات التي جرت ، منذ بداية السبعينيات ، للتوصل إلى صيغة حل سياسي يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية والسياسية ، في ظل المعطيات الجديدة القديمة ، التي تعكس الواقع العملي الملموس . لقد كان اعترافنا بهذه الواقعية هو الإجابة الوحيدة الممكنة على اعتراف الآخرين بنفس هذه الواقعية في ما يتعلق بوجودنا جزءا من القوى المؤثرة والفاعلة في حياة هذه الرقعة من العالم ، وفي مستقبلها وأمنها ورخائها .

ومنذ ذلك التاريخ الذي بدأت فيه عملية السلام ، وحتى وقتنا الحاضر ، فإننا في صراع مستمر لإنقاذ الأسس التي قامت عليها هذه العملية . ولا يخفى عليكم ، أيها السيدات والسادة ، أن المرحلة الحالية هي أصعب تلك الأوقات وأدق تلك المراحل ، حيث أصبح الصراع الآن يدور حول الحفاظ على المرجعية التي تحكم عملية السلام . إن ما يجرى في القدس ، اليوم ، هو جزء من التخوف الذي طالما أشرنا إليه ، والذي أصبح واضحا ولايحتاج لشرح أو برهان .

وإذا كانت هناك بارقة أمل في تلال الهموم والأحزان والإحباط التي يعاني منها شعبنا العربي الفلسطيني في تلك الإشارات الواضحة عن التلاحم والدعم الذى ميز التحركات السياسية للقوى الفلسطينية المختلفة

(كما جرى في اجتماعات الوحدة الوطنية الفلسطينية في مدينة نابلس في خلال الشهر الماضي) ، وتلك التي اتصفت بها الاجتماعات والمشاورات بين الدول الإسلامية (كما جرى في اجتماع القمة الإسلامية الاستثنائية في مدينة إسلام أباد ، واجتماع لجنة القوى في مدينة الرباط هذا الأسبوع) ، وكما نثق أن يكون التحرك العربي في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة غداً . فإن كل هذه مؤشرات واضحة لمدى الخطورة التي وصلت إليها الأمور ، والتي أوصلنا جميعا إليها ذلك الاستخفاف والتهور الذي اتسمت به سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية .

السيد رئيس الندوة ،

السيدات والسادة ،

إنني آمل لندوتكم النجاح في مسعاها ، لإيجاد تفهم واضح لما نريده ـ نحن العرب ـ من عملية السلام ، ولما يجب علينا جميعا عمله حتى نحقق ذلك .

وفقكم الله في رعايته ، وألهمكم صواب الرأي .

ألقاها نيابة عنه السيد مروان كنفاني



كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد
أمين عام الجامعة العربية

الأستاذ أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن ..
السيد الأمين العام لمنتدي الفكر العربي ، الدكتور علي عتيقة ..
أصحاب المعالي حضرات الإخوة والأخوات ..

أود في مستهل حديثي أن أعبر عن سعادتي واعتزازي بحضوري افتتاح هذه الندوة الهامة حول « التصور العربي للسلام » التي تجمع هذه الصفوة من المسئولين والمفكرين من أبناء أمتنا العربية في حوار عربي - عربي ، والذي جاء ثمرة للتعاون بين اللجنة المصرية للتضامن ومنتدي الفكر العربي في عمان .. نيابة عن الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي حالت الظروف - لانشغاله في أعمال مجلس جامعة الدول العربية - دون مشاركته فيه .. ولقد كلفني سيادته أن أنقل إلى حضراتكم تحياته وتمنياته لأعمال ندوتكم بالتوفيق والسداد .

وأعبر عن تقدير الجامعة العربية للمنظمات الأهلية العربية العاملة في مجال العمل العربي المشترك ، وفي مقدمتها اللجنة المصرية للتضامن ، ومنتدي الفكر العربي في عمان على الجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل خدمة القضايا العادلة للأمة العربية ، والذود عن حقوقها ومصالحها .

ولا شك أن الموقف الشعبي لهذه المنظمات وإسهامها الفكري يتكافل مع العمل الرسمي ، ويستنبط الرؤى حول مختلف الخيارات ، ويلقي الأضواء

علي مختلف الجوانب والزوايا للقضايا الكبري المتصلة بمصالح أمتنا ، وفي مقدمتها مسيرة السلام التي تشكل عنصر تغيير جوهري في المنطقة ، والتي تمر في الوقت الراهن في أخطر فتراتها وأدقها من جراء التعنت الإسرائيلي المتصاعد يوما بعد يوم .

حضرات الإخوة والأخوات ،

إن التصور العربي لعملية السلام - هو بإيجاز - موقف جسدته الإرادة العربية الواحدة ، التي أقرت أن السلام خيار إستراتيجي وله متطلباته والتزاماته ، ويستند إلى الأسس والمرجعية التي قامت عليها عملية السلام ، ويتحقق من خلال التزام إسرائيل - دون مواربة أو مماطلة - بتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ، وفي مقدمتها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ، والتي تقضي بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة - وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

تلك هي القاعدة التي يُبنى عليها السلام العادل والشامل ، والمعادلة الحقيقية التي أكدها القادة العرب ، في قمة القاهرة التي عقدت في٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٦ - وحذرت من أن أي إخلال من جانب إسرائيل بالمباديء التي قامت عليها عملية السلام من شأنه أن يعيد المنطقة إلى دوامة العنف والتوتر ، ويدفع بالدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات التي اتخذتها تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام .. الأمر الذي تتحمل إسرائيل كافة عواقبه .

حضرات الإخوة والأخوات ..

إن الأزمة الحادة التي تمر بها عملية السلام ، والعواقب الوخيمة الناجمة عن الممارسات الخاطئة التي تنتهجها حكومة إسرائيل الحالية ، وهذا المناخ المتوتر الذي أفرزته هذه الممارسات التعسفية والمتمثلة أساساً في ما يلي :

أولاً : التملص من الاتفاقيات الموقع عليها بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة وطبقاً للجدول المتفق عليه .

ثانياً : الإصرار على تأجيل المفاوضات على المسار السوري .

ثالثاً : تكديس أسلحة الدمار الشامل ، ورفض التوقيع على الاتفاقية الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية .

رابعاً : الاستمرار في العدوان على لبنان ، وعدم الانصياع للقرار رقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية .

خامساً : استمرار تدفق المهاجرين اليهود على حساب السكان العرب ، وبخاصة من بلدان الاتحاد **السوفييتي** السابق ، وغيره من دول العالم ، وما ينجم عن ذلك من توسع استيطاني في الأراضي العربية .

حضرات الإخوة والأخوات ..

إن الموقف الذي يهم الغربي من عملية السلام .. هو مراعاة مصالحه في المنطقة ، ولابد أن يتحرك لإنقاذ عملية السلام المهددة ، وضبط سياسات

إسرائيل تجاه استئناف المفاوضات على الأسس التي قامت عليها والاتفاقيات التي أنجزت ، والكف عن تكييف موقفه مع رغبات إسرائيل وتوجهاتها ، وإعطاء الفرصة لمجلس الأمن للقيام بمسئولياته في حفظ الأمن والسلم ، والسهر على تنفيذ قراراته لإقامة السلام العادل والشامل والمتوازن في المنطقة والبعد عن استخدام حق الفيتو في غير موضعه .

حضرات الإخوة والأخوات ،،

إن تأكيد الأمة العربية أن السلام خيار إستراتيجي لا ينبع من موقف ضعف ، إنما هو موقف جسدته عدالة قضيتها وصدق توجهاتها ، ولذلك فإن السلام المنشود لابد أن تدعمه قوة عربية مشتركة وموقف عربي حازم ومتعاظم ، يرتكز أساساً على الإرادة العربية الصلبة التي تبقى أهم ضمانات الحاضر والمستقبل ، في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية ، وفي التعامل بفاعلية مع مختلف التحديات والمتغيرات والصعوبات .

شكراً لحضراتكم على حسن الإصغاء ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ألقاها نيابة عنه السفير أحمد بن حلي
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

كلمة السيد عمرو موسى
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

الأخ الأستاذ احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن ..
الأستاذ الدكتور علي عتيقة ، الأمين العام لمنتدي الفكر العربي ..
السيدات والسادة المشاركون في هذه الندوة ..

أحييكم أحسن التحية ، وقد أنابني وزير الخارجية المصرية السيد عمرو موسى ، للحديث إليكم حول موضـوع هذه النـدوة « التصور العـربي للسلام » .

واسمحوا لي أن أعلق علي هذا العنوان ، ربما كان هدفنا أن نناقش سياسة إسرائيل في ما اتجهت إليه مؤخراً في سياق عملية السلام ، أما التصور العربي للسلام فليس أمراً مستجداً ، وليس محل مراجعة أو إعادة صياغة ، فالسلام الذي ارتأيناه له أسسه ومبادئه ومرجعيته وتعهداته ، أما المرجعية فهي قرارات الأمم المتحدة وعلي رأسها القرارات ذوات الأرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقيات المعقودة بين الأطراف الموقعة ، أما الأسس والمبادىء فلم ولن تتبدل ، ذلك أن السلام لابد أن يكون سلاماً عادلاً وشاملاً وشريفاً يحقق للأطراف مصالح متبادلة هي لب هذه التسوية ، ويستند إلى عدم شرعية اكتساب الأرض عن طريق

الحرب ، كما جاء في قرار مجلس الأمن ، وكما هو مبدأ دولي مستقر لا خلاف عليه ، والأمن المتوازن والمتكافىء لجميع الأطراف ، دون تضحية بأمن جانب لحساب جانب آخر ، وإن الأمن الحقيقي الذي نريده ، هو الأمن الذي يحققه السلام ، وليس الذي يوضع قبل السلام ، ويهدر السلام فرصته ومرجعيته وأسسه ، ذلك أنه لابد أن يتحقق لمن يطلبه ، قبل السلام على حساب الأرض والحقوق للآخرين .

كما أن من هذه المبادىء والأسس الالتزام الأمين والشريف ـ مع حسن النية ـ بحقوق الآخرين في تنفيذ كل التعهدات التي جرت بين الأطراف .

هكذا ، لا نجد نحن العرب خلافاً ، ولا رؤية مستجدة للمبادىء والمرجعية والأسس التي ينهض عليها السلام ، وهكذا كانت خطوة مصر الأولى على طريق السلام ، لا تفريط في شبر من الأرض ، ولا تسليم لإسرائيل بحق ليس لها أو بحق العرب جميعاً ، ولا إخلال بالمبادىء والمرجعية والأسس : قرارات الأمم المتحدة ، وحماية الحقوق متكافئة ومتوازنة لكل الأطراف ، ولا مستوطنات تبقى على الأرض في أي صورة ، وتحت أية ادعاءات ، فالمستوطنات لابد أن تزول ، والأرض لابد أن تعود ، والسيادة كاملة لا تنتقص ، والسلام شراكة ، نصنعه معا ، ولا سلام يفرض من جانب بحسب رؤيته علي جانب آخر . هكذا كانت تجربة مصر في السلام التي رأينا انها تضع الأسس والنموذج الذي يمكن أن تمضي عليه خطوات السلام ونموذجه مع كل الأطراف ، من حيث المبادىء والمرجعية والتطبيق .

إن السلام ، إذاً ، ليس تصوراً يقوم في أذهان العرب ، بعد أن انتهت

القمة العربية إلى اتخاذه خياراً إستراتيجياً لا يمكن أن نفكر في غيره إلى أن تنتهي أموره .

السلام له جناحان ، جناح عربي وجناح إسرائيلي ، ولابد لكي يمضي السلام على الطريق أن يلتزم كل طرف فيه بما عليه ، فإن أخل طرف بالتزامه فللطرف الآخر أن يعيد النظر في خطوات اتخذها تحت مظلة السلام ، وهذا ما أشارت إليه القمة العربية في يونيو / حزيران ١٩٩٦ ، إشارة صريحة لا لبس فيها

إن ما نواجهه اليوم جهد متواصل من جانب إسرائيل لإبعاد عملية السلام عن مرجعيتها وعن المبادىء التي قامت عليها ، والاتفاق التعاقدي ، الموقع عليه ، بين الجانب الفلسطيني وبين إسرائيل ، بل وأكثر من ذلك ، تتجه إلى أن المطروح اليوم هو أمن إسرائيل ، وأن السلام لابد أن ينطلق من نقطة لا غيرها هي تحقيق الأمن الإسرائيلي ، الأمن الإسرائيلي الذي يختل بسبب ممارسات إسرائيل وسياساتها حيال الشعب الفلسطيني .

هي تطلب ، إذاً ، أن تنال إسرائيل الأمن قبل السلام ، وأن تنال السلام لحسابها وفقاً لشروطها ، وأن يهدر الحق العربي ، سواء كان الحق العربي في فلسطين أم على جبهة الجولان ، أم على جبهة لبنان ، لا سلام ، كما ترى إسرائيل ، إلا بمنطق تحقيق الأمن الإسرائيلي وعلى حساب الأرض والحقوق والمستقبل وليس الذي يحقق الاستقرار والأمن المتوازن المتكافىء .

هكذا ، نقف أمام سياسة إسرائيلية تقوم على سوء النيـة في تنفيذ الاتفاق ، وعلى إهـدار المبادىء والمـرجعية والأسس والالتـزام ، وعلى التشويش المتعمد بأن العرب هم المسئولون عما يجري من جمود ، وأن إسرائيل لابد أن تحقق أمنها أياً كانت الاعتبارات ، وأيا كانت الالتزامات ، ومطلبها ، إذاً ، في هذه الحال ، هو أن تعود المفاوضات مع شرط لابد من

تحققه لحساب إسرائيل ، وهو أن يوظف الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية للمشاركة في تحقيق أمن إسرائيل ، مهدرة حق الفلسطينيين وحق العرب .

هكذا تمضي سياسة الاستيطان متحدية كل المبادىء والشرعية والحقوق والالتزامات ، وهكذا ترى إسرائيل أن الرد الطبيعي والتلقائي للشعب الفلسطيني إزاء اغتصاب حقه ، تراه إسرائيل أنه مخل بأمنها ، ولابد من التزام عربي وفلسطيني بأن يتحقق أمن إسرائيل .

إن الجديد في الأمر هو ما استجد في سياسة إسرائيل ، وليس في الأسس والمبادىء التي يقوم عليها السلام ، ونرجو أن ينال هذا الأمر اهتمام ندوتكم ، سعياً للوصول إلى رؤية عربية واضحة للموقف ، وأن نمضي / نحن العرب / على طريق قد بدأته القمة العربية في استعادة العلاقات العربية والأمن العربي ، ولعلنا ننظر هنا إلى الذي قاله وزير خارجية إسرائيل « ديفيد ليفي » من أنه لا يرى أن العرب قادرون على أن يلتحموا وأن يواجهوا سياسة إسرائيل ، وها نحن عند المحك نرى كيف نقف اليوم لنحول كلماتنا إلى أفعال ، ولنؤكد حقوقنا ولنحمي حاضرنا ومستقبلنا .

وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ألقاها نيابة عن سيادته السفير بدر همام
مساعد وزير الخارجية

كلمة الأستاذ أحمد حمروش
رئيس اللجنة المصرية للتضامن

سيداتي وسادتي ،،

يسعدني أن أرحب بكم باسم اللجنة المصرية للتضامن في القاهرة ، ونحن نحقق الفكرة التي نبتت في اجتماع منتدى الفكر العربي في مايو / أيار ١٩٩٦ ، معبرة عن أهمية عقد حوار عربي عربي حول القضايا المصيرية التي تواجه أمتنا العربية ... وكانت القضية الأولى التي وقع عليها الاختيار هي (التصور العربي للسلام) .... وقد جاء ذلك في وقت كانت مسيرة التسوية السلمية المنبثقة من مؤتمر مدريد تمضي في طريق المفاوضات الجادة بين الدول العربية وإسرائيل ... فقد وقعت اتفاقيات أوسلو ، وعقدت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ، وتواصلت المفاوضات الإسرائيلية السورية واللبنانية بطريقة مبشرة .

كان الحافز وراء الحوار العربي العربي هو دعم عملية السلام بعد أن أصبح خياراً إستراتيجياً للدول العربية ، عقب انتهاء الحرب الباردة ، والاتفاق على صيغة مدريد التي تقضي بإعادة الأرض مقابل السلام ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ولكن التغيرات التي حدثت في إسرائيل ، ووصول تكتل الليكود إلى الحكم ، واختيار بنيامين نيتنياهو رئيسا للوزراء فرض علينا واقعا جديدا ... ظهرت ملامحه في تصريحاته قبل وصوله للحكم ، وفي تصرفاته بعد وصوله إلى الحكم ... وتغيرت النظرة المبشرة باحتمال الوصول إلى سلام

شامل وعادل ... وراجع العرب موقفهم ، وكان مؤتمر القمة الذي دعا إليه الرئيس محمد حسني مبارك في القاهرة في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٦ ركيزة لتأكيد السلام خيارا إستراتيجيا ، وقاعدة للإيمان بأهمية وضرورة التضامن العربي وضرورته في مواجهة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي مضى عليها حتى الآن حوالي عشرة شهور دون العودة للمفاوضات مع سوريا ولبنان ودون الالتزام بقرارات أوسلو .

ومن هذا تأكدت اهمية إقامة هذا الحوار حول ضرورة العمل على تعزيز التضامن العربي وتفعيله باعتباره المدخل الصحيح للوصول إلى السلام الحقيقي .

إن الجولة الأولى من الحوار العربي العربي تعتبر بادرة طيبة في انتهاج اسلوب سليم لاتخاذ موقف عربي موحد في القضايا المصيرية التي تواجه امتنا ، وفي مقدمتها قضية السلام في المنطقة .

ويهمني أن أشير إلى تجربة تعاون سابقة تمت بين منتدى الفكر العربي واللجنة المصرية للتضامن عندما اشتركت الهيئتان في إقامة أربع جولات للحوار العربي السوفييتي في عمان ١٩٨٨ والقاهرة ١٩٨٩ وموسكو ١٩٩٠ ، وأخيرا عمان عام ١٩٩١ ... وأن أشير أيضا إلى الحوار العربي الصيني الذي تم بمبادرة من اللجنة المصرية للتضامن ، وجمعية الصداقة الصينية مع بلدان العالم ، وعقدت جولته الأولى في بكين عام ١٩٩٢ ، والثانية في القاهرة عام ١٩٩٤ ، وسوف تعقد الجولة الثالثة في خلال هذا العام في بكين أيضا .

ورغم أهمية الحوار العربي مع أوربا وآسيا وأمريكا إلا أن الحوار

العربي العربي يظل في مقدمة الاهتمامات التي يجب أن نركز عليها الآن ، لأنه يزيدنا اقترابا ، ويضيىء لنا الحقائق ، ويثبت عقيدتنا في قوميتنا ، ويرسم لنا طريق المستقبل .

ويهمني أن أشير إلى أن الأحزاب والمنظمات غير الحكومية المصرية تعد حاليا لعقد مؤتمر عربي يوم ٢٣ تموز / يوليو القادم بمناسبة مرور ٤٥ عاما على الثورة المصرية تشارك فيه القوى والأحزاب السياسية العربية من أجل تأكيد التضامن العربي ، وذلك تنفيذا لقرار صدر عن اجتماعها المشترك يوم ٢٢ شباط / فبراير الماضي .

سيداتي وسادتي ،

أرجو أن تكون هذه الجولة الأولى من الحوار العربي العربي حافزا لنا على التواصل والاستمرار ... وأن نوفق في اختيار قضية تكون موضع اهتمامنا المشترك في الجولة الثانية التي نأمل أن تعقد في آذار / مارس القادم .

وأخيراً .. اسمحوا لي أن أوجه صادق الشكر والتقدير لسمو الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي ، على دوره في دعم فكرة الحوار العربي العربي ومساندته إياها ، وأن أتوجه بالشكر أيضا إلى الدكتور علي أومليل الأمين السابق لمنتدى الفكر العربي الذي أسهم بجهد مشكور في الإعداد لهذه الجولة ، وأخيرا إلى الدكتور علي عتيقة أمين عام منتدى الفكر العربي الذي حمل مسئولية الإعداد لهذا اللقاء بكل الجهد والإخلاص ... إليهم جميعا الشكر والعرفان .

ولكم ، سيداتي ، وسادتي الشكر أيضا على تجشمكم مشاق السفر وحضوركم إلى القاهرة ، التي تفتح ذراعيها لكم ، بكل الود والمحبة ، والإيمان بأننا أمة واحدة كان لها ماض عريق وسوف يكون لها مستقبل مشرق .

والسلام عليكم ورحمة الله

الفصل الأول

التصور العام لمسيرة السلام :

- التصور العقلي للسلام : الدكتور رجب أبو دبوس
- التصور العربي للسلام : الأستاذ عمر الحامدي
- الدولة الصهيونية والسلام المستحيل : الدكتور المحني أبو الطويرات رمضان
- رؤية للسلام العربي : الأستاذ أحمد محمد إبراهيم



التصور العقلي للسلام

الدكتور رجب أبو دبوس

كلمتي عن التصور العقلي للسلام ، وليس عن عملية السلام ، لسببين : أولهما ، يجب معرفة ما هو السلام أولا ، وثانيهما التصور الفعلي لعملية السلام يعني القبول بما هو واقع لمجرد أنه واقع ، أي أن هناك عملية سلام ، والمطلوب فقط تصور عقلي لها ، وهذا مالم يبرهن عليه بعد .

منطقيا ، يجب أن نعرّف أولا ، ما هو السلام ، حتى يمكن ثانيا ، معرفة المشار إليها « بعملية السلام » إن كانت عملية سلام أم أنها غير ذلك .

باختصار .. السلام في العموم نقيض الحرب ، والحرب كما نعرف تعني الدمار والخراب والخسائر المادية والمعنوية والبشرية ، أما السلام فيعني البناء .. العمران .. الإنجازات المادية والبشرية .

من هذا المنظور لا أحد ينكر افضلية السلام على الحرب ، والبناء على الدمار .. والحياة على الموت .

إن ما تنفقه الأمم على صنع السلاح والاستعداد للحرب ـ والذي يدفع احيانا إلى الحرب ـ يمكنه أن يحل مشكلات الإنسانية : الغذائية .. والصحية .. والسكنية والتعليمية .. فثمن طائرة مقاتلة يمكنه أن يحصن جيلا من الأطفال ضد الشلل مثلا .

ونحن في الوطن العربي أكثر الناس معرفة بويلات الحروب والمعاناة منها .

لقد كان وطننا مسرحا لحربين وحشيتين . ناهيك عن الغزو الاستعماري ومعسكرات الإباده والنفي وتجارب الغاز القاتل . ونحن أحوج الناس للسلام لنتفرغ لمحاربة التخلف والفقر والتصحر .

الحرب حسم صراع بوساطة القوة ، أي العنف ، يكون لصالح الأقوى وليس الأحق . السلام ، على العكس ، يكون لصالح الحق على حساب القوة ، كل أصحاب الحق إذاً مع السلام ، وكل الظالمين مع الحرب ، ونحن أصحاب حق ، فإذ نحن مع السلام .

اللجوء للعنف لحل نزاع ما يعبر عن فقدان الحجة ويعبر عن همجية ووحشية ، والحرب أسلوب همجي ووحشي . مهما كان ادعاء حرب نظيفة فإن هذه أشد فتكا وتدميراً من حرب البدائي مستخدما السهام أو السيوف . السلام إذاً تعبير عن تقدم إنساني نوعي فيه يتم تجاوز العنف في العلاقات الدولية إلى الحوار والتفاهم وتحكيم العقل ومبادىء الحضارة الإنسانية .

إذاً ، عقليا ، السلام مطلوب ومرغوب ، وكما أن السلوك الانفعالي ضد السلوك العقلاني فإن الحرب ضد السلام ، الحرب سلوك انفعالي لا عقلاني حتى وإن جرت بأكثر التقنيات تقدما ، وعلى مستوى الأمم فإن السلام سلوك عقلاني .. عندئذ تطور العقل الإنساني يفترض السلم . لكن أي سلام ؟ وهل السلام بأي ثمن يكون سلاما ! ؟

السلام لا يعني عدم وجود نزاعات أو خصومات أو خلافات دولية ، لكنه يعني أن السلوك العقلاني يمنع اللجوء إلى القوة كلما أحس طرف بأنه الأقوى ، وليس بالضرورة بأنه الأحق . وسيادة هذا السلوك العقلاني الدائم والعادل تتطلب :

١ - هيئة عالمية تمثل كل حضارات الإنسانية ، وتتأسى في أحكامها وسلطانها - بمبادىء وأخلاق حضارات الإنسان . هذه الهيئة العالمية تحبط إغراءات القوة عند الأقوياء وتؤمن الضعفاء ، والقوة تصير للحق وليس الحق للقوة ، عندئذ يتأسس عالم فيه لكل مكانه وحقوقه بغض النظر عن عدد صواريخه وقنابله وأساطيله .. فهذه تفقد مبرر وجودها .

هذه الهيئة ، حلم الفلاسفة ، ليس لها بعد وجود . الأمم المتحدة مازالت صورة كاريكاتورية عنها ، تحت هيمنة مجلس الأمن ، والذي يسوده أولئك الذين منحوا أنفسهم حق الفيتو ، فإنها ليست أكثر من منبر خطابي .

مجلس الأمن وحق الفيتو ، وإن أمّن السلام بين الخمسة الأقوياء فلم يتواجهوا مباشرة عسكريا ، فإنه لم يؤمّن بقية الشعوب التي دفعت ثمن هذا التفاهم ، أحيانا ، وفادحا .

العالم المفتون اليوم بالديمقراطية والتعددية وسيادة القانون ، يحكمه قانون القوة ، دكتاتورية الخمسة الأقوياء انطلاقا من مصالحهم والتي ليست مصالح العالم .

ما يدعى سلام في هذه الحالة ليس إلا استسلام الضعفاء أمام جبروت الأقوياء .

أن يكون الواقع هكذا ... ليس في الإمكان أبدع مما كان ... ربما .. لكنه عقليا ليس السلام .

● استسلام الضعفاء أمام الأقوياء هل سيدوم أبديا ؟

لا .. ليس هناك خضوع مطلق ، واستسلام أبدي .. الاستسلام نفسه وما يحمله من مذلة ومهانة يجعل هذا « السلام » دائما في خطر . ومن اليأس يمكن أن تتولد قوة لا نتخيل قوة تدميرها . الذلة والمهانة والإخضاع والهيمنة أكبر محرض على الثورة والعنف ... الاستسلام إذاً ضد السلام .

إذاً ، يظل المطلوب السلام الذي يقوم على تراضي كل الأطراف ، وليس على استسلام طرف لآخر ، الهزيمة لا تقيم سلاما .

٢ ـ السلام يمكن أن يتحقق بين طرفين ـ أو أكثر ـ يتنازعان أرضا .. مصلحة .. سوقا ... ويمكن أن يتوصلا إلى حل وسط . لكن حين يكون موضوع النزاع شرعية وجود ، فأي حل وسط بين أن يوجد ولا يوجد ؟

وجود طرف لن يكون إلا على حساب وجود الطرف الآخر ، السلام عندئذ لن يكون من خلال حل وسط ، وإنما من خلال الاعتراف بالحق .

إذاً ، عندما نتحدث عن « عملية سلام » ، ويقصد بها بين العرب والصهاينة ، فإننا نرتكب مغالطة ، ونعترف بوجود ، هو بالضرورة ، ضد شرعية وجود الطرف الآخر .

مغالطة ، لأن تعبير عملية سلام يعطي ضمنيا الكيان الصهيوني ـ وهو طرف في العملية ـ شرعية وجود ، وابتداء منها تكون عملية السلام . عندئذ لماذا كانت الحرب حتى تكون عملية السلام ؟ إنها تحولنا من ضحايا عدوان إلى معتدين .

الطرف الصهيوني ، وإن كان له وجود واقعي ـ وجود احتلال ـ فإنه ليس له وجود شرعي . هناك فرق شاسع عقليا ومنطقيا وقانونيا بين الوجود الواقعي والوجود الشرعي . الاستعمار في كل مكان كان له وجود واقعي ، لكن لأنه لم يملك الوجود الشرعي فانتهى إلى الرحيل .

الصهاينة شذاذ جاءوا من مختلف الآفاق ولا أحد يجهل ذلك ، احتلوا أرضا ليست لهم ، والمعتقد الديني لا يعطي الحق في الأرض التي ظهر عليها الدين اليهودي . الأمريكي والروسي والبولندي والحبشي ليس لهم الحق في فلسطين لأن موسى ظهر فيها منذ آلاف السنين ، وأسسوا دولة بقوة السلاح .. هذا أمر واقع ؟ نعم ... شرعي ؟ لا ... إذاً عقليا كيف يكون السلام مع محتل ، وكيف اعتباره من قبل طرفا فى عملية سلام ، هذا فى صالحه ، واعتراف بشرعية احتلاله أرضاً لا تخصه . أليس هذا يفقد الوجود الفلسطيني شرعيته لصالح المحتل .. ؟ أليس ظلما صارخا أن نطلب ممن وقع عليه الاحتلال بالحفاظ على السلام ؟ ممن سلبت أرضه ألا يزعج راحة السارق ؟

إن هـذا السـلام لا يعني للفلسطيني إلا استمـرار الاحتـلال ..

الاضطهاد .. التنكيل .. حياة الخيام .. ماذا يهمه من سلام العالم إذ ليس له فيه وطن حيث يعيش كإنسان ؟

يمكن أن يوصف رد الفلسطيني بالإرهاب .. تدمير السلام .. التخريب ... كل هذه الأوصاف لا تعني له شيئا ... الاحتلال والقمع والتنكيل والإرهاب والإبادة جعلت منه أدنى من إنسان . ليس له إلا الرد كآخر إمكانية للبقاء إنسانا ، والعنف الفلسطيني رد الإنسان ضد إفقاده إنسانيته .. إن عنف المظلوم المضطهد المغتصب هو ضد الإرهاب ، السلام عندئذ ليس إلا تشريع الإرهاب وتجريم الرد على الإرهاب .. أي عقل يقبل هذا ؟

الصراع العربي ـ الصهيوني ليس في مسائل تقبل الحلول الوسط ، إنه بين الشرعية ، واللاشرعية ، بين أهل الأرض والمحتل ، بين المسروق منه والسارق .

أي سلام يكون بين أصحاب الأرض والمحتل .. ؟

إننا ندرك ظروف الواقع الدولي والعربي ، دوليا هيمنة القوة الأمريكية الداعمة بلا حدود المحتل الصهيوني .. عربيا التشتت .. حرب الخليج الثانية .. صراع الأنظمة العربية ، الحفاظ على السيادة الوطنية ضيع السيادة القومية ، واستباح السيادة الوطنية لتدخلات أجنبية .. باختصار نحن في موقع ضعف رآه البعض مبرراً لعملية السلام ..

مع ذلك عقليا الأمر الواقع لا يصنع حقا ، والضعف لا يبرر الهيمنة إلا في عالم همجي .. إذاً مازلنا في عالم همجي .. إذاً السلام الحق مازال بعيداً .

الأعداء يدركون هذه الحقيقة : القوة لا تصنع حقا ، هدف التطبيع الذي تداعى إلى مائدته كثيرون ليس إلا تحول الاحتلال من أمر واقع يقوم على القوة إلى أمر شرعي .

ثمة حجج يتستر خلفها المطبعون : ضعف العرب في مواجهة القوة ، دمار الحروب وويلاتها .. حجج واقعية لكنها لا ترتب شرعية ، هل ضعف العرب يشرع سلب أرضهم .. احتلالهم ؟ إذا كان الأمر كذلك فإننا نتوقع المزيد .. وماذا لو اعترفنا بشرعية الاحتلال الإيطـالي لليبيا والفـرنسي للجزائر ... إلخ ؟ هل الضعف يرتب حقوقا للأقوى ؟ إذاً لكانت الجزائر فرنسية وليبيا إيطالية ... أم أن استغلال ضعفنا يبرر عنف ردنا ؟ ؟ !

أما ويلات الحروب ودمارها فلا أحد منا يريدها ، لكن عندما يكون ثمن تفاديها الاستسلام والذلة ، والمهانة .. ألا تكون الحرب أهون ؟

إن علينا معالجة ضعفنا وليس الاستسلام أمامه ، الآن ضعفنا لن يحقق لنا السلام ، وإنما المزيد من الاستسلام . جريمة المثقف ترقى إلى الخيانة عندما يزين لشعبه الاستسلام وحياة الذلة والمهانة ، بحجة الضعف وقوة العدو وتفادي ويلات الحرب .. ويلات الاستسلام أسوأ .. الموت أحيانا أرحم وأكثر إنسانية من حياة مهينة .

إن تصوري العقلي للسلام ، وليس لعملية السلام ، بأن السلام لن يكون إلا في مجتمع إنساني يحترم الحقوق ويلجم القوة . أليس غريبا ولا معقولا أن يدعى إلى احترام حقوق الإنسان في الدول ، وتنتهك حقوق الإنسان في العالم ؟

تصوري للسلام في وطننا العربي أنه لن يكون إلا بدولة في فلسطين يستعيد فيها أصحاب الأرض أرضهم ، عرباً ويهود ما قبل الاحتلال . غير هذا ليس إلا استسلام العرب وقبول الاحتلال .

تصور ليس خياليا تماما ، فلسطين اليوم إلى حد كبير ؛ جنوب افريقيا قبل بضع سنوات . يمكن للقوة ، للهيمنة الأمريكية أن تحافظ على هذا الظلم مجسداً في دولة . لكن هذا مشروط باستمرار قوة هـذه الهيمنة وبضعف العرب .. لكن القوة ليست أبدية ، والضعف العربي ليس قدرا .

التصور العربي للسلام

الدكتور عمـر الحـامـدي

الأخوات والإخوة ،

يسعدني باسم الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي أن أحييكم وأحيي مبادرة منتدى الفكر العربي ، واللجنة المصرية للتضامن لتنظيم هذه الندوة حول الحوار العربي « التصور العربي للسلام » ، شاكراً توجيه الدعوة لي ، وهذه مناسبة تتيح لي أن أبسط أمامكم جانباً من الرأي العام العربي على مستوى الشارع ـ مؤتمر الشعب العربي ـ وعلى مستوى النخبة الثقافية (المجلس القومي للثقافة العربية) .

في البداية أود أن أقدم ملاحظتين :

١ ـ إن الإطار العام للندوة هو التصور الأحادي العربي للسلام أي التعبير عن رأي الموقف الرسمي العربي القابل بالسلام الأمريكي بخلفيته المزدوجة (كامبد ديفيد/ ومدريد) .

٢ ـ إن هناك قبولا وأكاد أقول تاماً في ما يزعم من وجود شرعية دولية ، ويحق للعرب الاعتماد عليها لاسترجاع حقوقهم بقيادة الدور الأمريكي .

٣ ـ إن كلمتي تندرج في إطار يختلف عن هذا الإطار ، إنه الإطار القومي الذي يتمسك بالحقوق العربية وطرح مشروعات للسلام تقوم علي الحق والعدل وهذه المرجعية ـ ولكن ذلك لم يحل دون حضوري ، ولن يحول دون الحوار والتناصت بين العرب ، رغم خلاف التصورات ، وهذا تطور ينبغي رصده في تطور العقل السياسي العربي الذي أصبح يقبل بالاختلاف في إطار الثوابت ، ويصل تحدي الحوار بما يعنيه من الانطلاق من الواقع لفهمه ونقده وتطويره ، وليس الإذعان له بل للوصول إلى التجاوز .

بعد ذلك اسمحوا لي أن أتحدث عن نقاط أربع من الفكرة المطروحة للمناقشة (التصور العربي للسلام) :

١ ـ الأمة العربية وظروفها .

٢ ـ علاقتها بعصرها والأوضاع الدولية .

٣ ـ الوجود الصهيوني ومدي قابليته للسلام .

٤ ـ تصور العرب للسلام .

أولا : الأمة العربية وظروفها :

لابد من التأكيد علي البديهيات أولا ، حيث مسها الكثير من التجاهل بل والاعتداء ، فلابد من إقرار أن هناك أمة عربية واحدة لها هوية واحدة ومصالح مشتركة .

هذه الأمة تضرب جذورها في التاريخ ، انطلقت من جزيرة العرب لتفيض علي الرافدين وبلاد الشام ثم مصر وشمال أفريقيا ، حيث تكونت العديد من الحضارات العروبية وليست السامية ـ كما ذهب إلى ذلك المثقفون الغربيون ، وقدموا هذا الاصطلاح الذي هو في حقيقته تعبير عن العروبة لأن العرب هم الساميون .

إن حضارات اليمن والعراق والشام ومصر هي حضارات عربية بشهادات كل المثقفين الموضوعية ، ثم جاء الإسلام لكي يدمج ذلك الموروث الحضاري في إطار عربي حديث حيث شكل الإسلام عامل تعجيل واستكمال للتكون القومي العربي ، وهكذا أصبحت حقيقة اجتماعية حضارية منذ خمسة عشر قرناً هي الأمة العربية بامتدادها الحضاري الإسلامي .

إن التأكيد علي الثوابت وفي مقدمتها الهوية الحضارية السامية الإسلامية بمكان ، حيث تسد الطريق علي الضعفاء من بيننا والمرجفين الذين وجدوا في أوضاع العرب الراهنة أنه لا توجد أمة عربية واحدة ، إن هذا الأمر يقودنا إلى مناقشة قضايا محدودة :

* علاقة الأمة بالدولة = أمة واحدة تتقاسمها اثنتان وعشرون دولة .

* **الوطني والقومي = القطري صادر القومي ، والأولى أن يتجاور معه ويكون جزءا منه .**

* علاقة الأمة بالدين = علاقة الجسد بالروح .

* غياب الديمقراطية .

* القبيلة والطائفة .

وما هى ظروف العرب الراهنة ؟

١ ـ التجزئة ٢ ـ التخلف ٣ ـ التبعية ٤ ـ العدوان .

ثانيا : علاقة العرب والأوضاع الدولية

* سمات العصر ـ الدولة القومية ـ ثم العولمة ، وهيمنة قطب أحادي علي العالم .

* القوة أساس الحق ، وطريق القوة هو الاستعمار أو الهيمنة .

* التقدم العلمي وسيطرة التكنولوجيا والمعلوماتية .

* مابعد الحداثة .

إذاً ، لا يمكن أن تكون هناك حقـوق مرعيـة .. ولا اعتبارات لأي ضعيف ، وهكذا شهدنا فى خلال هـذا القرن حـربين عـالميتين كـانت موضوعاتهما سيطرة الغرب علي العالم بالحرب في خلال الحرب الأولى ، وبالأيديولوجية والقوة بعد الحرب الثانية ، حيث طرحت صيغة (الأمم المتحدة) وميثاقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وإذا كنا نسجل أن ذلك سجل تقدما في مسيرة الإنسان لكننا نسجل :

١ ـ أن الشرعية الدولية المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية كانت محصلة القوة والصراع في القوة الغربية ـلكن شعوب العالم الثالث لظروفها ، عرفت **فقط أن هناك شرعية دولية وأن هناك سلاماً .**

٢ ـ أن قضية فلسطين كانت أمتحانا لتلك الشرعية الدولية،وكشفت

حقيقتها ، حيث تمكنت الصهيونية من إقامة دولة إسرائيل ، وهي العدوان الآن ، ومرورا بحروب ٥٦ ـ ٦٧ ـ ٧٣ ـ ٨٢ .

٣ ـ أن العرب لا يستطيعون اليوم أن يرفضوا هذه الأوضاع الدولية ، لكن عليهم أن يفهموها ، ويكون لهم رأي فيها تتضمنه خططهم ، وكيف يمكن التعامل معها مثلاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية ، مما نجم عنه سيطرة الولايات المتحدة علي النظام الدولي ، واعتقاد العرب أن أمرهم بيد أمريكا ولا مناص لهم من الانصياع لها ، وفاتهم أن الأوضاع الدولية كانت بصدد الانفتاح ، أي تعدد قطبي لولا تلك المتغيرات الدولية .

واليوم يتضح أن الاتحاد الأوروبي بقيادتي ألمانيا وفرنسا ، وكذلك الصين واليابان في آسيا ، هي اليوم في موقف المفاوض المقتدر مع الولايات المتحدة ، وأن العشر الأولى من القرن القادم لاشك أنها ستشهد تعددا قطبيا ، وأن الولايات المتحدة ليس لها الأساس الثقافي ولا الاقتصادي اللذان يمكنانها من الاستحواذ الدائم علي مقدرات العالم ، وتأكيدا علي ما تقدم ، فإن الأوضاع الدولية تتسم اليوم بما يلي :

١ ـ فرض الولايات المتحدة هيمنتها علي مقدرات مجلس الأمن الدولي وتوظيفه ، ولكن رغم ذلك فإن هناك بروزا لأقطاب يتنازعون الريادة .

٢ ـ تحالف إستراتيجي غير مسبوق بين الولايات المتحدة ودولة العدو الصهيوني .

٣ ـ هيمنة الغرب الحضارية علي العالم وهجمته الوحشية علي ثقافات وشعوب العالم ، ومن هنا يأتي التصميم الغربي الصهيوني علي إلحاق الهزيمة بالأمة العربية ، لأنها تملك مشروعاً حضارياً مغايراً .

٤ ـ إن الأوضاع المبنية علي الثقافة الغربية لا تعترف بغير القوة ، وإن الشرعية الدولية في الحقيقة رهينة ذلك .

٥ ـ إن الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة ، يستخدم اليوم أساليب الهيمنة للسيطرة على مقدرات العالم وبخاصة النفط .

٦ ـ لذلك علي العرب وهم يصارعون من أجل حقوقهم ويتمسكون بالشرعية الدولية أن يعرفوا أنهم يوظفون سلاحا في المعركة فقط وليس سلاحا فاعلا ، وأن الأمر يتطلب خلق موقف عربي يتم من خلال التضامن وصولا إلى الوحدة لخلق علاقات دولية لصالحهم .

انطلاقا من ذلك ، فإنَّ الأوضاع الدولية غير مواتية ، وبخاصة أن الإعلام الغربي والصهيوني القوي يظهرهم وهم يدافعون عن حقوقهم في فلسطين والأراضي العربية المحتلة إرهابيين ويشكلون خطرا علي السلام العالمي .

في هذا الإطار لابد للعرب وهم يتعاملون مع عصر يتسم بالسرعة والعلم والقوة :

١ ـ الا يذعنوا للهيمنة الأمريكية ، وأن يراهنوا علي اختلاف مصالحها مع أوروبا .

٢ ـ أن يعملوا علي أساس أن العالم يتجه نحو التعدد القطبي ، لذلك لابد من ربط علاقاتهم بالقوى المؤثرة بخاصة أوروبا ـ آسيا .

٣ ـ توظيف وحشد العلاقات ، الدولية لمصلحة الأهداف العربية على اختلاف تلك العلاقات ، ولكن على أساس أهداف عربية متفق عليها ، ومرجعية قومية لاتفرط في الثوابت ، و في مقدمتها الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية .

الوجود الصهيوني هل يقبل السلام ؟

قام المشروع الصهيوني على أساس عقيدة مركبة دينية عنصرية واستيطانية خرافية ، على أساس زعم وجود وعد إلّهي لليهود بتمكينهم من فلسطين ، وتبلور هذا المشروع بشكل علمي منذ مئة عام بالمؤتمر اليهودي

الذي عقد في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٤٧ والذي نجح في إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، ثم استكمالها باحتلال كامل فلسطين عام ١٩٦٧ معتديا بذلك على الشعب الفلسطيني ، والأمة العربية ، باغتصاب فلسطين وجزء من أراضي مصر وسوريا ولبنان والأردن ، وتهديد الأمن القومي العربي .

وبعد حرب أكتوبر/ رمضان ١٩٧٣ ، حينما حقق العرب موقفا إستراتيجيا هز العالم ولفت نظره بقوة نحو العرب الذين خلقوا مركز قوة خاطب العالم من موقف استطاع أن يتجاوب معه ، حينما وجد الموقف السياسي واستخدمت ثلاث دول عربية خطة مشتركة للرد على العدوان الإسرائيلي هي مصر وسوريا والأردن ، فكان ذلك الموقف العسكري المشرف للجندي العربي الذي استطاع تحطيم خط بارليف ، واقتحام تحصينات الجولان المنيعة ، وواكب ذلك قرار سياسي اقتصادي شجاع باستخدام النفط سلاحا في المعركة ، وهكذا أصبح العرب في موقف مكنهم من مخاطبة العالم ، لكن للأسف الشديد قصر بعد ذلك القرار السياسي الرسمي العربي ، فتردد في إعطاء الأمر للجندي العربي لمواصلة القتال ، وتوقفت الحرب لصالح العدو الصهيوني ، وكانت نتائج ذلك قبول السادات بالرأي الأمريكي ، وقام بزيارة القدس عام ١٩٧٧ ، ثم وقع اتفاقيات معسكر داوود عام ١٩٧٩ ، فاعترفت لأول مرة دولة عربية هي مصر بالدولة الصهيونية .

ثم انفرطت السبحة بعد ذلك ، بعد حرب الخليج الثانية ، وانهار الاتحاد السوفييتي ، حيث تبنت الولايات المتحدة الدعوة لعقد مؤتمر مدريد برعايتها ، وروسيا مهيضة الجناح فقبلت الأطراف العربية ، ولكن دون موقف عربي موحد .

بعد ذلك قبلت الأطراف العربية تجزئة المفاوضات ، حيث قبل

الفلسطينيون اتفاق أوسلو الذي شكل خطرا ماحقا على الحق والوجود الفلسطيني ، حيث إن هذا الاتفاق تعامل مع الشعب الفلسطيني على أنه فقط من يسكن الآن بالضفة الغربية وغزة تعترف بهم إسرائيل ، وتظل السيطرة مع ذلك على الأرض لإسرائيل ، أما عرب فلسطين ٤٨ واللاجئون بعد حرب ٤٨ ، وحرب ٦٧ فلا يعترف لهم بحق المواطنة ، وإنما دراسة وضعهم في إطار أنهم لاجئون يستحقون تعويضا .

والدولة الصهيونية التي احتلت كامل فلسطين راحت تضرب المفاعل الذري في العراق عام ١٩٨١ ثم قيادة منظمة التحرير في تونس ، وتحتل بيروت ثاني عاصمة عربية بعد القدس ، وذلك بغزو لبنان عام ١٩٨٢ ، والإصرار على امتلاك السلاح النووي ، وتعقد التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتصوغ معها مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية إلى غير ذلك من مشاريع ، هذه إذاً الوقائع وليست الشعارات تقول لنا إن الكيان الصهيوني قائم علي وجود غاصب عنصري توسعي لم يبدر منه أي بادرة سلام واحدة باتجاه العرب .

هذه أوضاع الفلسطينيين ، وتهويد القدس شاهد أمام الجميع ، وها هي المشاريع الأمريكية المشبوهة تصل إلى حد عقود الإذعان التي يكره العرب على تنفيذها باسم السلام ، ولايطلب من العرب إلا مزيد من التساؤل .

ولنسأل المراهنين على عملية السلام الأمريكي ....

١ ـ هل عدل الصهاينة من عقيدتهم التوراتية العنصرية ، وهل قدموا أي تنازل أو قبول بحقوق الفلسطينيين والعرب ؟

٢ ـ هل تمثل السياسة الإسرائيلية أي بادرة للانفتاح على حل تاريخي مع العرب ؟

٣ ـ هل أن امتلاك السلاح النووي ورفض الانضمام للمعاهدة الدولية

أي مؤشر علي اتجاه نحو السلام .

٤ ـ هل أن تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت أرضه منذ عام ١٩٤٨ هو مؤشر حقيقي نحو السلام .

٥ ـ هل أن التحالف الصهيوني الأمريكي وسياساته في المنطقة هو توجه نحو السلام ؟

٦ ـ هل تطبيق إسرائيل لما اتفقت عليه مع الفلسطينيين هو تأكيد للرغبة في السلام ؟

إن الإجابة الموضوعية تقول إن الوجود الصهيوني قائم على عقيدة عنصرية إرهابية لا تعرف السلام ولا تقبل به ، ولذلك فهو في حالة تناقض وجودي مع العرب ، ويعمل من أجل فرض شروطه عليهم .

انطلاقاً مما تقدم ، من أن الأمة العربية ذات الكيان الحضاري الواحد والمقسمة لأكثر من ٢٢ كيانا تعيش واقعة التجزئة والتخلف والتبعية عجزت عن أن تحقق وحدتها أو حتى الحد الأدنى من التضامن ، تواجه كيانا عنصريا متحالفا مع الولايات المتحدة على قيادة العالم بالقوة ، وإن المشروع الصهيوني مشروع قائم على الاغتصاب والعنصرية ، وبالتالي فإن السلام الذي يعرفه هو تسليم العرب بشروطه ، وهو تهويد كامل فلسطين وإعادة ترتيب المنطقة ، على أساس طائفي وقبلي ودويلات ضعيفة تدور في تلك الدولة الجهوية العظمى ـ إسرائيل .

يتم ذلك في ظل انخرام الأوضاع الدولية ، منذ حرب الخليج الثانية ، وانهيار الاتحاد السوفييتي ، وكل ذلك كان يصب في مصلحة العدو الصهيوني ، حتى أن بعض مؤشرات المتغيرات الدولية مثل العامل القومي ودوره لم يستفد منه العرب ، ولم يتقدموا لبناء وحدتهم القومية .

هكذا جاءت مبادرة بوش لعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وما نتج عنه من اتفاقيات وسياسة نلاحظ عليها :

١ ـ أنها جاءت خارج إطار الشرعية الدولية .

٢ ـ أن تلك الاتفاقيات خارجة عن إطار مدريد .

٣ ـ حتى وصلت اليوم إلى درجة خطيرة وهي أن يكون الكيان الفلسطيني في خدمة المشروع الصهيوني بعد أن نجح العدو الصهيوني في انتزاع الاعتراف الفلسطيني به ، بينما لم يعترف الكيان الصهيوني بوجود الشعب الفلسطيني .

انطلاقا من ذلك فإن عدة أخطاء حصلت في اقتراب العرب من السلام :

١ ـ إن المشروع المطروح هو مشروع أمريكي لا علاقة له بالمفهوم الصحيح للسلام القائم على العدل والحق ، ولا أيضا على الشرعية الدولية ممثلة في مقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومع ذلك صدّق العرب بأنه مشروع سلام .

٢ ـ تقدم العرب للقبول بهذا المشروع يبرر وجود موقف عربي موحد على صعيد قومي ، لأن العدو لا يشكل خطورة فقط على فلسطين أو ما حولها .

٣ ـ ثم إن ثالثة الأثافي ، لم تتوحد جهود الجهات العربية المفاوضة فلسطين ـ سوريا ـ الأردن ـ لبنان ، واستطاع العدو تجزئة مواقفها بقبول منظمة التحرير والأردن عقد اتفاقيات منفصلة مع العدو .

٤ ـ **بقيت إذاً** سوريا ولبنان اللتان قبلتا إطار مدريد ، ولكنهما رفضتا شروط إسرائيل .

٥ ـ وقد برهن العدو بأنه لا يقبل السلام بعدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الفلسطينيين ، كما لم يقبل التفاوض مع سوريا ولبنان على أساس إطار مدريد .

هكذا إذاً العرب أمام مأزق تاريخي ولابد لهم من التوقف وإعادة

ترتيب أمورهم وأولوياتهم ، وهنا أقدم النقاط التالية :

١ ـ ضرورة التضامن العربي في إطار الجامعة العربية وتحديد سياسة عربية مشتركة في جميع المجالات .

٢ ـ التقدم لبناء الاتحاد العربي بتطوير الجامعة العربية لترقى إلى مستوى الاتحاد ، وهناك مشروع قدمه القائد العقيد معمر القذافي للقمة العربية الماضية في القاهرة ، وأن هذا المشروع كفيل باستعادة الأمة العربية لهيبتها وحقوقها واحتلال مكانها اللائق في هيئة الأمم .

٣ ـ بعدها يمكننا التحدث عن تصور عربي للسلام ، وهذا التصور لابد أن يكون تصورا مركبا :

أ ـ نفض الأطراف العربية يدها من المحاولات الجارية بعد أن أفشلتها إسرائيل ، وبالتالي تحميل العدو الصهيوني المسئولية عن فشل نجاح مدريد .

ب ـ العودة إلى سلام الشرعية الدولية ، والدعوة لتنفيذ مقررات الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وذلك سيضع كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل أمام الرأي العام العالمي كقوة معادية للسلام إذا لم تذعنا لتنفيذ القرارات .

ج ـ طرح البديل العربي للحلول المطروحة ، وهو قيام الدولة الديمقراطية في فلسطين بأبنائها مسلمين ومسيحيين ويهود .

د ـ عدم إغلاق الباب أمام حق العرب في استعادة أراضيهم المحتلة طبقا لمقررات الأمم المتحدة ، باستخدام كافة الأساليب ، بما في ذلك الكفاح المسلح .

أيها الإخوة .. لابد لنا أن نكون من الواقعية والموضوعية بمكان ، ولا يمكن لنا التمسك بأوهام السلام ، في حين يمضي العدو في التوسع وبناء المستعمرات ، وتهويد القدس ، والأراضي الفلسطينية المحتلة ؛ لذلك

ونحن نؤمن بالسلام العادل فلابد من الاستعداد لامتلاك القوة :ـ

١ ـ توفير ظروف عربية أفضل عن طريق التضامن العربي وتحقيق مشروع الاتحاد العربي ، وهناك مبادرة مطروحة أمام القمة العربية قدمها العقيد معمر القذافي .

٢ ـ التمسك بالشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة .

٣ ـ الاستعداد لإعداد المجتمع العربي من خلال الوحدة ، لمواجهة الصهيونية والإمبريالية .

الدولة الصهيونية والسلام المستحيل

الدكتور المدني ابو الطويرات رمضان

١ - تتنازع المواطن العربي في هذا العصر عدة رياح ، أمام تلاطم المعلومات والأخبار وسرعة الأحداث .. والتشويش والتضليل الإعلامي والمعلوماتي المركز والمكرر ، وفق استراتيجية مدروسة سلفا ، تنفذ من خلال أدوات وبرامج جهنمية في غاية العلمية ، مدعومة بالمال ، وبآخر ماتوصلت إليه تقنية الإعلام والمعلوماتية هذا إذا أضيف إلى ذلك ضعف أدوات الوقاية ، وبرنامج التصدي والمواجهة كميا ونوعيا .. وتزايد هموم المواطن اليومية في حياته التي صارت جحيما لا يطاق .

٢ - ورغم أنني أتكلم الآن أمام جمع مثقف وعالم ومتابع للأحداث ، إلا أنني أشعر بالضرورة لكي نتكلم لغة واحدة ، ونكون فعلا على مائدة واحدة ، لابد من الرجوع قليلا إلى الأصول والقواعد والكليات التي تحكم المشاكل المراد معالجتها .. بدل الانطلاق من آخر الصيحات والتفصيلات التي صارت هدفا وصارت ، على غير الحقيقة ، حقائق وقواعد يقاس عليها ، ففسدت المعادلات أصلاً .

يشجعني على ذلك النهج قناعاتي أولاً .. وثقتي أننا كلنا وبنفس الدرجة دون مزايدات على أحد ، حريصون على المصالح العليا للأمة .. نريدها أمة عربية واحدة كما خلقها الله .. لها رسالة إنسانية ومحتوى حضاري .. لا تعصب فيها ولا تفريط .. قوتها بقوة الحق والوحدة ، وشموخها بسمو رسالتها الحضارية الإنسانية .

وهكذا في النهاية ، ففي إطار العمل الثقافي غير الرسمي أو الشعبي نشعر بأننا أكثر تحررا في التعبير عن قناعتنا ، فالاحتكام فقط إلى العقل والعلم والمنطق والحق ، ومن خلال المصارحة ومراعاة آداب الحوار البناء .

٣ - نعترف بداية أن الصراع ظاهرة إنسانية ، ونلاحظ كذلك أن

الصراع الحقيقي هو دائماً بين الخير والشر .. بين الحق والباطل .. كما أن التاريخ يعلمنا أن أدوات الصراع متنوعة ومتطورة ومتداخلة أحياناً بحسب الزمان والمكان والأطراف وغيرها من المعطيات الموضوعية .. فمن الصراع بوساطة استعمال القوة المادية والعسكرية إلى الصراع بوساطة أدوات اقتصادية وعلمية ، والتي لا تقل ضراوة عن سابقتيها ، إلى إدارة الصراع بوساطة التفاوض والحوار .. وهكذا يمكن القول ببساطة شديدة إن الصراع المقبول هو أداة إنسانية لتحقيق الخير والحق لمستحقيهما ، ولتقويم الانحراف عن الخير والحق إن حدث ، وعند تتبع ظاهرة الصراع عبر التاريخ البشري (والظاهرة الاستعمارية مَثَلُها الأكبر) نستنتج بوضوح أن الصراع يحسم دائماً ، وفي النهاية لصالح الخير والحق ، مهما طال الزمن .

اليست هذه هي مرتكزات الأفكار الإنسانية الكبرى ، والديانات السماوية ، وأسس النظام القانوني الدولي متمثلة في ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادىء الكبرى للقانون والأعراف الدولية .. في المساواة ، واحترام أدمية الإنسان .. وحق تقرير المصير ، والحق في التنمية .. واحترام حقوق الإنسان الفرد والشعوب إلخ ..

٤ ـ لقد أثبتت نتائج البحوث العلمية أن الغبن والتحكم وأخذ حقوق الغير (وعلى كل المستويات من الفرد في الأسرة ، والمواطن في مجتمعه ، والشعب في المجتمع الدولي بأسره) هي المصدر الرئيس للعنف والعنف المضاد كرد فعل طبيعي .. وأن لها علاقة ثابتة بزرع عدم الثقة والإخلال بالأمن والمجاعة والبؤس والجهل ..

٥ ـ إن السلام هدف ووسيلة لكل الشعوب وهو واحد .. أي بمعنى السلام المبني على العدل والحق . فالسلام لن يكون سلاما ، ولن يكون حقيقيا إلا بإعطاء كل ذي حق حقه ، ولا يجوز المساس بذلك الحق إلا بإرادة صاحبه .. وفي ظل السلام يتحقق التعاون والتراحم ، ويعم الخير والتعاون ، ويكرس الجهد للإنتاج والبناء ، ويعم العدل الإنساني .

بعد سوق هذه التأكيدات البديهية كمدخل أعود إلى سؤالي الرئيس التقييمي ..

هل الدولة الصهيونية (والمشروع الصهيوني من ورائها) الجاثمة على فلسطين ، أرضا وشعبا ومنذ خمسين عاما ، يتحقق مع وجودها السلام الحقيقي ، والرخاء الحقيقي ، والتعايش السلمي ، سواء في فلسطين أم في المنطقة ككل .

وهكذا سنحاول وبإيجاز شديد الإجابة من خلال زاويتين .

الزاوية الأولى :

من خلال حقيقة الأيدولوجية الصهيونية أساس دولة إسرائيل وعلاقة خلق واستمرار هذه الدولة بالمشروع الاستعماري في هذا العصر .

الزاوية الثانية :

ومن خلال تقييم وتأصيل بعض مظاهر عملية السلام الدائرة الآن (التطبيع) ومدى بعدها أو قربها من مفهوم السلام الحقيقي .

وفي نقطة أخيرة سأشير إلى ما يجب عمله من أجل بناء واستمرار السلام الحقيقي في المنطقة وبما يخدم الأمن والسلم في العالم .

أولاً : حقيقة الصهيونية الأساس لقيام دولة إسرائيل .. وعلاقة هذه الدولة بالمشروع الاستعماري للمنطقة: ـ

تقوم دولة إسرائيل على الأيدولوجية الصهيونية ، والتي مفادها الوصاية على كل يهود العالم ، وإقامة وطن قومي لهم في فلسطين كأحد الاختيارات (أرض الميعاد بحسب قولهم) وشعارها أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل .. وأن اليهود جنس متميز أي شعب الله المختار ..

وهكذا فالأيدولوجية الصهيونية هدفها المعلن خلق قومية يهودية من الدين اليهودي ، لتجميع كل من يعتنق ذلك الدين في أرجاء العالم ، وتوطينهم في المنطقة العربية بدءا بفلسطين المحتلة ، وبالفعل قد وصل ملايين المهاجرين إلى فلسطين ، والهدف هو إخراج المواطنين الأصليين من وطنهم ، وتوطين اليهود القادمين محلهم .

وهكذا كان الشعب العربي الفلسطيني والعربي عموما هو الضحية الأولى لاختلاق الدولة الصهيونية ، وأنا متأكد أن الضحية الثانية هي اليهود المغرر بهم القادمون من الخارج ، والذين رئي طردهم من أوطانهم الأصلية ليتواجدوا في جحيم مستمر .

إن تلك الأيدولوجية تؤكد التوجهات الاستعمارية ، رغم تغير الوجه والتكتيك ، فمن الاستعمار العسكري المباشر ، إلى الاستعمار الجديد الاقتصادي والثقافي ، إلى اختلاق ايدولوجية فاسدة ، وتأسيس دولة على أساسها ، وهذه الأخيرة هي في الواقع رأس جسر استعماري لخدمة المصالح الإمبريالية في المنطقة ، وهذا ما يسمى في فقه القانون الدولي « انتحال شخصية الدولة » ، وبكل أسف ، لقد أتى ذلك بمنحة من الحكم الاستعماري البريطاني من خلال وعد بالفور الذي وصفه الزعيم جمال عبد الناصر بأنه (وعد من لا يملك لمن لا يستحق) ، وقد عزز ذلك الانحراف ، وبكل أسف ثانيا ، بقرار من منظمة الأمم المتحدة بعد ميلادها بثلاث سنين فقط ، أي قرار التقسيم في سنة ١٩٤٣ ، (انظر في تفصيل هذه الأمور استغلال القوى الكبرى للقانون الدولي ، وانتحال شخصية الدولة لمآرب استعمارية ، وبخاصة في فلسطين وجنوب أفريقيا وروديسيا ، كتاب البيان القانوني : انتحال شخصية الدولة أعلى مراحل الإمبريالية . د . محمد علي محمود لاهاي ، ١٩٦٩ باللغة الإنجليزية) .

ويقول الدكتور محمد علي محمود في كتابه المشار إليه إن المحافظة على الدولة المنتحلة وهي الدولة غير المشروعة في الواقع ، ولكونها عملا إجرامياً تحتاج إلى القوة المستمرة للمحافظة على وضعيتها ، ولتدعيم تلك الوضعية يلجأ إلى تدعيم الهجرة الداعمة لسكان الدولة المنتحلة والدعم العسكري والمالي .

إن الدولة في تعريف القانون الدولي لها عناصر أساسية من شعب وأرض وسلطة وطنية (أي من السكان الأصليين) وفي حالة دولة إسرائيل المنتحلة فكل هذه العناصر مفقودة ، وهكذا فإن اختلاقها يصنف جريمة نصب على

مستوى عالمي ، وإن المسئولية الجنائية تقع على الفاعل مهما تعدد ، والشريك مهما تعدد ، كذلك وفي مثل هـذه الحالات أي الجـرائم ضد الإنسانية لا تطبق قواعد التقادم المسقط لتعلق الأمر بحقوق الإنسان الأساسية العليا .

وفي نطاق هيئة الأمم المتحدة يجري بذل المساعي واستعمال كل الضغوط للتأثير على القرارات الصادرة بما يتضمن ما يمكن تسميته (الانحراف التدرجي) عن الحقوق الأصلية لأهل البلد الأصليين إلى مشاكل ومسائل فرعية ، وهكذا يحاولون الارتقاء بالوضع الاستعماري وتعامل الـدولة المنتحلة على أساس الأمر الواقع ، (يقول لينين إن الإمبريالية أعلى مراحل الـرأسماليـة . ويقول نيكـروما إن الاستعمـار الجديـد أعلى مـراحل الإمبريالية ، وفي مرحلة ثالثة يقول د . محمد علي محمود إن انتحال الدولة أعلى مراحل الإمبريالية) .

ويمكن تلخيص رؤية د . محمد علي محمود في كتابة البيان القانوني المشار إليه آنفا أن خصائص الدولة المنتحلة :

١ - تعتمد على القوى الاستعمارية التي أنتجتها وتظل قاعدة لها .

٢ - تنشيء مجتمعا استعماريا خالصا يتميز فيه المهاجرون المستعمرون باستئثار حقول السلطة والقوة والجاه .

٣ - دولة عسكرية ذات نظام صارم .

٤ - دولة ذات صبغة إجرامية مستمرة ومتزايدة (جريمة مستمرة) .

٥ - تدعي أنها حدث تاريخي تام الوقوع .

٦ - تتميز بتوافر صراع داخلي شديد .

إن دولة إسرائيل المنتحلة كان من ورائها دائما مـركز الاستعمـار والإمبريالية ، بالأمس بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها في مرحلة الإنشاء ، أما وقد انتقل المركز إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ضمنت الأخيرة وبدعم من غيرها استمرار حياة ذلك المخلوق المشوه لضمان مصالحها في المنطقة ، والسيطرة على مصادر الطاقة والاستفادة من الفوائد المالية

والسوق لمنتجاتها الاستهلاكية والعسكرية (انظر في تفصيل ذلك واهتمام مراكز الأبحاث ووزارات الدفاع والخارجية بالمنطقة ، كتاب مخاطر التخريب الصهيوني في المياه والزراعة ، م . حسام رضا ص ٧ وما بعدها من منشورات ملتقى الحوار العربي الديمقراطي ، ١٩٦٦) .

ويؤكد ذلك وزير خارجية أمريكا شولتز ، وهو يتكلم في اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة ، إننا في حلف دائم وراسخ وغير قابل للفصم مع دولة إسرائيل ، وفي كل عام نقدم مساعدات أمنية لإسرائيل أكثر من أي دولة أخرى ، وتعد هذه المعونة من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها ، ليس من أجل إسرائيل فقط ، ولكن من أجل أمتنا بالمثل ، (كتاب الإستراتيجية الإسرائيلية ... محسن عوض ، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٧٦) .

ثانياً : تقييم وتأصيل عملية السلام الدائرة الآن في المنطقة أو ما سمي بالتطبيع :

التطبيع ، لغة ، هو جعل الأمر أو الشيء طبيعيا ، أي إرجاعه إلى حالته الطبيعية من حالة الانحراف ، والأمر الطبيعي في الحياة الإنسانية هو ذلك الأمر المبني على الحق والعدل والصواب ، فهل هذا هو المفهوم المطبق في الواقع ؟

إن تجربة ما سمي بعملية السلام في المنطقة العربية بين الفلسطينيين والعرب عموماً ، ودولة إسرائيل هي امتحان حقيقي لمدى مصداقية أطراف هذه العملية في تحقيق السلام الحقيقي الدائم والعادل ، كيف تجري الأمور ، حقيقة ، من خلال المفاوضات والمواثيق الموقعة وفي الميدان ؟

ينظر الإسرائيليون الصهاينة إلى عملية السلام الآن على أنها تحقيق نهائي للرؤية الصهيونية ، وهم يرغبون وبكل الوسائل الحصول على الاعتراف المتبادل مع الدول العربية . وكل ذلك من أجل إضفاء الشرعية على وجود دولتهم غير المشروعة واستمرار حياتها ، وقد أتاحت لهم زيارة

السادات إلى القدس ، ثم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ومن بعدُ اتفاقات أوسلو ، ومدريد واتفاق غزة أريحا ، وقمة أفران وغيرها .. فرصا ثمينة أتاحت لهم الانقضاض ، وفي كل الاتجاهات ، وقد تزامن ذلك مع مرحلة الضعف والتشتت العربي والإسلامي والتحرري ، وتخبط المشروع القومي ، وبدء عصر القطب الإمبريالي الأمريكي الوحيد في العالم ، إلى آخر ذلك من المتغيرات الداخلية والدولية المعروفة لدى الجميع ، وهكذا ، وبإيجاز شديد ، قد استهدف التطبيع تنفيذ مخططات أمريكية إسرائيلية باستبدال الغزو العسكري بالنهب الاقتصادي والغزو الثقافي وضمان وجود إسرائيل الدائم والمستقر ، والقصد النهائي هو ربط السياسات الاقتصادية العربية ، من خلال السوق المشتركة ، والدعوة إلى الشرق أوسطية كبديل للهوية العربية ، والقومية العربية ، وربط كل ذلك بإسرائيل وأمريكا ، كمركز تدور في فلكه ومن خلاله ، المنطقة العربية .

يحدث كل ذلك ، نظريا وعمليا ، وإسرائيل مازالت تحتفظ ببنيتها العدوانية العنصرية ، وتحديها الحضارة الإنسانية ، والمجتمع الدولي ، وحتى الشرعية الدولية في الأمم المتحدة المعوقة بالضغوط الأمريكية ، واستعمال امتياز النقض ، بل والحصار الاقتصادي ضد المنظمة الأممية ، ومقاطعة منظمة التربية والثقافة والعلوم ، بحجة أن توجهاتها لا تخدم المشروع الغربي الثقافي ، ومن ذلك،أيضاً،الإبقاء على الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، رغم نص الاتفاقيات على مبدأ الأرض مقابل السلام ، وعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وحق إقامة دولته على ترابه الوطني ، وحق العودة ، كما أنها مازالت تتمادى في توسعها وتطوير ترسانتها النووية ، وأسلحة الدمار الشامل ، ورفض مبدأ التفتيش الدولي على ذلك ، واستمرارها في الحرب ، وبجميع الأسلحة على شعب لبنان ودولة لبنان ، وقتل وتعذيب وتجريح الشعب العربي الفلسطيني ، كما أن إسرائيل لم تنفض يدها من الصهيونية كعقيدة عنصرية ، بل ضغطت هي والراعي الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه تغيير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وطلب من

منظمة التحرير الفلسطينية تغيير مواثيقها وتوجهاتها ، بما يؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل ، وفتح الحوار معها ، ونبذ الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير .. إلخ ، اي تنازلات من جانب واحد .

تلك أمثلة من كثير ، وللتذكير فقط ، من ملامح المشروع الإسرائيلي للسلام والتطبيع تجاه الوطن العربي ، وهي في مجملها كما يقول كتاب الإستراتيجية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (الصفحتان ٦٨ ، ٦٩) في موقع النقيض من المشروع القومي العربي التحرري ، فهو يضع التسليم بقبول إسرائيل هدفا نقيضا لهدف الاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني ، ومبدأ تجزئة الحل السياسي بديلا عن توحيد الموقف العربي ، ويطرح فكرة الانحياز لأمريكا بديلا لهدف التحرر من التبعية وعدم الانحياز .

اما التكامل الإقليمي ، في هذا المشروع من خلال أفكار السوق المشتركة ، والشرق أوسطية ، والاستغلال المشترك للموارد المائية ، والتنمية على أساس التخصص الإنتاجي ، وشبكة المواصلات الإقليمية ، فمركزه إسرائيل ، وهي المحور لكل النشاطات ومن خلال مفهوم منطقة الكم العربي ، والكيف الإسرائيلي ، ورأس المال العربي والعبقرية الإسرائيلية .

والفكرة الأساسية التي تلتقي عندها خطوط المشروع الصهيوني هي التغيير ومن جانب واحد ، في الغالب سواء من خلال تغيير الأيدولوجية العربية التي تحكم الصراع ، أم من خلال تفتيت ما يسمونه بالملامح السلبية في الثقافة العربية الإسلامية . إن خصائص المشروع الصهيوني لا تقف عند حدود الفكر ، ولكن تمتد إلى الثوابت في المنطقة ، فحتى ثوابت الجغرافيا لم تسلم من هذه النظرة ، فالأردن كيان مفتعل ، والشعب الفلسطيني يمكن نقله إلى مكان آخر ، ولبنان كيان مفكك يمكن تقسيمه ، والجولان ضمت حديثا إلى سوريا ، ومصر لم تسد سيناء إلا منذ ستين

عاما ، وطابا قطعة إسرائيلية ، كل ذلك من أجل تحقيق حلم إسرائيل في إقامة إسرائيل الكبرى ، المهيمنة والمسيطرة على مصادر الثروة والمياه في المنطقة .

ويظل أهم ما في المشروع الصهيوني التطبيع مع المنطقة العربية،كما يقول الأستاذ محسن عوض في كتابه الإستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع المشار إليه وبخاصة في الصفحات ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، وهو مضمونه الأمريكي ، مثلما هو الحال فيما ينطوي عليه التحالف العسكري الأمريكي الإسرائيلي تجاه المنطقة من مخاطر العدوان المتجدد والزج بها في حسابات الصراع الدولي بالغ التعقيد واستنزاف طاقتها ، ويعمل هذا البعد على تعميق التبعية وتكريس استغلال المنطقة .

والخلاصة إن أخطر ما في هذا الخطر ليس طموحه للنفاذ في المنطقة ، والهيمنة على مقدراتها ، والضغط على توجهاتها ، والعبث بمعتقداتها فحسب ، بل الأخطر من ذلك هو أنه أصبح مطروحا على جدول أعمال النظام العربي ، ليس فقط من خلال التجربة المصرية أو العلاقات المعلنة وغير المعلنة لبعض البلاد الأخرى ، ولكن بالأساس من خلال خيار الحل الأمريكي في المنطقة ، والاتجاه المتنامي لدى كثير من الحكومات العربية وبعض المثقفين ورجال الأعمال بالتسليم بهذا الحل .

ثالثاً : ما العمل،وكيف يمكن تصور تحقيق السلام العادل والمستقر في هذه القضية ؟

إذا كانت تلك هي حقيقة المشروع الصهيوني الإمبريالي ، وإذا كانت تلك هي إجراءاته وأدواته ، وأن ما يجري في الواقع هو عبارة فقط عن تجديد وتلميع ذلك المشروع دون تغيير جوهري يذكر ، فكيف يتم التصدي لهذا المشروع الذي يستهدف دون شك وجود الأمة العربية ؟ أو بالأحرى ما هو

الدور الذي ، يجب أن يضطلع به المثقفون العرب ، فرادى ومن خلال منظماتهم الجماهيرية الشعبية من أجل تأكيد وجودهم ، ومشاركة منهم في اداء رسالتهم في دعم الحق والعدل والتعاون والسلام في منطقتهم ومحيطهم والعالم ؟

* إن البديل الأنجع ، كما يبدو ، لمواجهة ذلك العبث والعدوان والانحراف لابد أن يكون بالدرجة الأولى شعبيا جماهيريا ، يعتمد أولا على وعي المواطن بالخطر والإحساس به وإضراره بالمصالح الخاصة والمشتركة ، وهكذا فلا خيار على المستوى العربي إلا أن يكون ذلك البديل تكاملا عربيا ، يعتمد على المقدرات العربية ، وتطورات آليات العمل القومي الوحدوي والتكامل الاقتصادي والثقافي والعلمي التقني ، ولابد أن تتم صياغة التكتل الاقتصادي العربي كضرورة حياتية للجميع ، وأن يرتكز ذلك على الإقرار التاريخي للفكر العربي لتطوير الأمة العربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، (حسن إبراهيم ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مشار إليها في كتاب مخاطر التخريب الصهيوني ، أحمد شرف ، منشورات ملتقى الحوار العربي الديمقراطي ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٦) .

* وضع خطة عمل علمية للاتصال بالجماهير وتثبيت أساليب المقاطعة السلبية والإيجابية لما يسمى بالتطبيع .

* الاهتمام بالعمل العلمي المدروس ، واضح الأهداف والأدوات في التعامل مع القضايا المصيرية للعمل العربي الوطني والقومي ، ودعم التعليم والتدريب الرسمي والأهلي من أجل خلق قاعدة علمية وثقافية عصرية توصل إلى امتلاك العلم والتقنية وسيلة للنهوض الحضاري في المجتمع الحديث .

* النضال ، وباستماتة ، من أجل تأكيد حقوق الإنسان العربي في وطنه (القومية والوطنية) ولا سيما إشراكه في إدارة دفة شئون أمته ووطنه لكي يشعر حقيقة بالولاء الجدي لتلك الأمة وهذا الوطن .

* حشد أكبر قدر من القوى الشعبية والثقافية ، من أحزاب ونقابات وجمعيات واتحادات ومنظمات جماهيرية ومؤسسات رسمية ، من أجل المقاومة وترسيخ البديل القومي العربي الإنساني، توطئة لقيام الحركة الجماهيرية العربية الفاعلة .

* الاهتمام الكافي بدوائر العمل التحرري المكملة للعمل العربي التحرري : الدائرة العربية ، والإفريقية والإسلامية والجنوبية عموما ، والتلاحم مع قوى الخير والحرية في كل مكان من المعمورة .

* وضع خطط علمية لإعادة توزيع وتوطين السكان في الوطن العربي ، وخلق حزام بشري مكثف يحيط بالكيان الصهيوني من جميع الجهات مثل خطة تعمير سيناء ، وجنوب لبنان وسوريا ، ودعم التواجد الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة وعلى كل الجبهات .

رؤية للسلام العربي

الأستاذ احمد محمد إبراهيم

القضية : -

أصل قضية فلسطين وأساسها هو الاحتلال اليهودي أرض الشعب العربي الفلسطيني ، وطرده عنها ، وتشتيته في أصقاع الأرض دون وجه حق .. وإنكاره حقوقه الأساسية في وطنه وفي تقرير مصيره ، وكافة الحقوق المشروعة والمقررة في المواثيق الإنسانية .

تطورها : -

مرت القضية الفلسطينية بمراحل عديدة ، مداً وجزراً ، وجرب الفلسطينيون عدة طرق لاستعادة حقوقهم المغتصبة ، لكن القضية تعقدت بشكل خاص بممارسة المحتلين العدوان المستمر وسياسيات الإبادة والعنصرية .. وتعقدت أكثر بسبب تهجير اليهود من مختلف بلدان العالم ، واستجلاب الملايين منهم ليحلوا محل الشعب الفلسطيني صاحب الأرض المغتصبة الذي ينكر المحتلون حقوقه المشروعة جملة وتفصيلا . وبعد عدة حروب خاضها المحتلون مدعومين من قوى الاستعمار الجديد والإمبريالية ، حاولوا تغيير وجه القضية ، وتحويرها لتصبح وكأنها خلاف سياسي بين المحتلين ودول الجوار ، على قطع محتلة من أراضيها .

وبعد خمسين عاماً من الاحتلال المباشر وإقامة الكيان الإسرائيلي العنصري مغتصب فلسطين ، فإن الحرب لم تتوقف لحظة واحدة . ومازالت القضية على ما هي عليه ، دون أي تغيير على الإطلاق . فما زالت فلسطين محتلة .. وأهلها مازالوا مطرودين ومشردين عنها في الشتات .

ولم يعترف الاحتلال بأي حق من حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة

حقه في العودة إلى وطنه .. وحقه في تقرير مصيره بنفسه .. وحقه في إقامة دولته المستقلة في فلسطين كلها من النهر إلى البحر ومن رفح إلى الناقورة .

الواقع : ـ

وأقام المحتلون نظاما سياسيا عنصريا يمارس العزل العرقي والسياسي والاجتماعي ، ويواصل الانتهاك العميق للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، وينكر كافة الحقوق المشروعة ، ويواصل أعمال إبادة الجنس ، والإرهاب الرسمي والجريمة المنظمة .. والقتل المبرمج والعشوائي .. والاغتيال والاعتقالات والسجن .

ويواصل العقوبات الجماعية ، وتدمير المنازل والجرائم ضد الأطفال والنساء والعجزة . ويعمل المحتلون بشكل دائب على فرض أمر واقع ، مخالف للقانون،ومخالف لحقائق الأمور ومخالف للحقوق التاريخية ، وتعمل أجهزته وألياته يوميا على تغيير الوضع السكاني والعمراني والإداري لفلسطين بكاملها . وهو يستخدم القوة القاهرة عسكريا وإعلاميا وسياسيا بالتحالف مع الإمبريالية ، والاستعمار الجديد لتثبيت الاحتلال واغتصاب الحقائق والحقوق المشروعة ، وإرغام جميع الأطراف على التخلي عن حقوقها عنوة ، وإعلان الاستسلام له ، والاعتراف بوجوده ، والمساومة على الثوابت والحقوق الأساسية ، والتنكر للحقائق الثابتة ، تحت التهديد بالحرب وممارسة أعمال القمع وكافة أشكال العدوان .. فهو يستمر بالحرب وبلا توقف منذ عشرات السنين .

فمنذ أول انتصار للغزو سنة ١٩٤٨ م وحتى هذه اللحظة ، فإن طائرات الاحتلال ، ومدرعاته ومدفعيته ، وكافة وسائله ووسائطه الحربية تمارس العدوان واجتياح الأراضي العربية المجاورة لفلسطين ، ومازالت حتى هذه اللحظة أراضي دول عربية ـ غير فلسطين ـ محتلة .. سورية ولبنانية ومصرية وأردنية .. دون أن تجد هذه الدول وسيلة قانونية أو سياسية

لاستعادة اراضيها .. وليس أمامها إذا أرادت التفاهم مع الاحتلال سوى الاستسلام له والاعتراف به ، والتنازل عن سيادتها ، وعن حقوقها ، وعن الحقائق التاريخية الثابتة لديها ، والتنكر للشعب الفلسطيني وحقـوقه المشروعة .

المفارقة : ـ

في هذا الوضع الذي لا يسمح بغير الكفاح ضد الاحتلال ، بجميع الوسائل ، وبمختلف السبل .. نجد بعض العرب يتهافتون ويهرولون تجاه المحتلين بطريقة غير مدروسة ، ولا تحقق أيا من أهداف الأمة العربية أو الشعب الفلسطيني .. ويمنحون ما لايملكـون ... ويقدمـون ما لايمكن تقديمه لغزو أجنبي واحتلال عسكري عنصري فيعترفون بالعـدوان .. ويجعلون وجوده شرعيا ، ويقرون له بحق ما في فلسطين تصديقا للمزاعم والخرافات ، وإقراراً بما أحرزه العدوان من انتصارات ، وتصديقا لما داعب المخيلة اليهودية من أوهام وترهات ، ويسمون هذا كله : « عملية السلام » .

نعم ، عمليـة السلام ! حيث لا يقـر العـدو بحق العـرب ، أو حق الفلسطينيين في أرضهم وبلادهم ؟ ويقر هؤلاء بحق مزعوم للمجلوبين المهجرين من روسيا وبولندا في وأوروبا وأمريكا والحبشة والهند وغيرها ، بأن فلسطين أرض أجدادهم ، وأن الله منحهم هذه الأرض ، وصار من حقهم أن يقيموا عليها دولتهم ، رغم أنف العرب والفلسطينيين .

ـ سلام لا يعيد الأرض ! ولا يعيد إليها أصحابها ! ولا يزيل الاحتلال ! ولا يمحو المظالم !

ـ سلام لا ينصف العرب ! ولا يقر بحقوقهم على أرضهم وبلادهم ! بل يخضعهم للتهديد المستمر ! والعدوان الدائم تحت خطر ترسانة أسلحة التدمير الشامل الإسرائيلية !

ولم يكتف العدو المحتل بذلك ، بل يطلب المزيد .. يطلب أن نقدم له كل المقدرات التي لم يحتلها بالقوة ، ولم يسيطر عليها بالعدوان ، في شكل سوق شرق أوسطية .. أو اتفاقيات أمنية .. أو تعهدات سياسية أو اقتصادية أوتطبيع ثقافي أو اجتماعي .. إلخ .

إنها نظرية جديدة للاستعمار .. حيث يطور العدو إيجابيات الأمر الواقع التي يخلقها العدوان إلى شرعية ثقافية وسياسية عميقة . فهو لا يكتفي بالاحتلال العسكري وتحقيق الانتصارات ، واستسلام الخصوم وتقديمهم له فروض الطاعة والتبعية ، بل يطور الاحتلال والانتصار العسكري إلى برنامج شامل للسيطرة والتحكم في جميع المنطقة والمناطق المجاورة ، ويطلب من المهزومين الدخول معه في اتفاقيات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية .. وتكون هذه الاتفاقات ـ في حال عقدها ـ بين أطراف غير متساوية ، وغير متكافئة ، ويتمتع أحدهم بكل ماتنص عليه ، ويحرم الآخر وفق نصوصها نفسها من كل ماتنص عليه .

ورغم ذلك يسمي بعضنا ما يجرى بأنه « عملية سلام » استجابة للضغوط الأجنبية المعروفة ، وخضوعا للأطراف التي تحاول تدمير النظام العربي من الداخل ومن الخارج !

الحل : ـ

هو اعتماد العرب على أنفسهم ، وتوظيف طاقاتهم الذاتية لبناء منظومة سياسية واقتصادية قادرة على نقلهم إلى وضع مناسب ، لاستمرار البقاء والتطور والتقدم ، وبناء الثقة والصراحة والمعرفة السليمة عن العرب فيما بينهم ، وبناء جسور اللقاء والتدفق المباشر إعلاميا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا . وخلق قاعدة تحالف واسع مع أنصار الحرية والحق العربي في العالم من كل الشعوب المتفهمة الوضع على حقيقته والاستفادة من مناصرتها للعرب ، وتطويق العدو بجهود مستمرة لمحاصرة اعتداءاته .

وأهم ما يجب التوصل إليه ليصبح الحل حقيقيـا هو دعم الشعب الفلسطيني لمواصلة كفاحه ضد الاحتلال ، حتى يصبح في المرحلة الأولى ندا للغزاة المحتلين سياسيًا وعسكريا واقتصاديا تمهيداً لهزيمة العدوان .. وإقامة نظام ديمقراطي للجميع في فلسطين .

السلام : ـ

يحل السلام في فلسطين والوطن العربي بزوال التهديد ، وعوامـل التوتر ، وعدم الاستقرار التي يمثلها العدوان الإسرائيلي . عندما تقوم في فلسطين دولة ديمقراطية للجميع على غرار النموذج جنوب الإفريقي .

حيث تقام الدولة الجديدة لفائدة جميع سكان فلسطين الأصليين من العرب وغيرهم ، دون أن يحوز المجلوبون اليهود حق المواطنة فيها ، وإنما يعادون إلى بلادهم الأصلية بالطريقة التى جلبوا بها .



الفصل الثاني

مسار عملية السلام :

- المسار السوري - النقطة التى انتهت إليها المفاوضات :

  السفير الدكتور عيسى درويش .

- المسار اللبناني - التسوية في تنفيذ القرار ٤٢٥ : الأستاذ إلياس سابا .
- المسار العربي طويل المدى : الأستاذ إبراهيم الغويل .

المسار السوري :

النقطة التي انتهت إليها المفاوضات

السفير الدكتور عيسى درويش

في خطاب تاريخي ألقاه الرئيس / حافظ الأسد في ١٢ مارس/ آذار جاء في إحدى فقراته مايلي :

« من المعروف أن سوريا هي التي فتحت طريق السلام ، عندما وافقت على المبادرة الأمريكية التي تقوم على تنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبادلة الأرض بالسلام ، وهو ما يعنيه هذان القراران بعد أن كانت حكومة إسرائيل قد رفضت المبادرة بموجب رسالة وجهتها إلى الإدارة الأمريكية رداً على مبادرتها .

وقد فعلت سوريا ذلك رغبة منها في تحقيق السلام ، ولأنها التزمت بالقرار رقم ٣٣٨ وضمنه القرار رقم ٢٤٢ ، الذي هو جزء منه ، بعد حرب تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٧٣ ، وعندما اقول رغبة منها في السلام تؤكد ذلك كل الأحاديث والخطب والنقاشات التي دارت بيننا وبين كل الآخرين .

إننا نريد السلام على أساس القرارين رقمي ٣٣٨ ، ٢٤٢ ، وعبر صيغ كذا وكذا ومؤتمر دولي .

وقد قلت كثيراً للأجانب الذين جاؤوا إلى بلادنا مهتمين بعملية السلام إن إسرائيل لا تريد السلام . وبخاصة أن حكامها يعتقدون أن الظرف الدولي مناسب لتحقيق المزيد من الأطماع واحتلالات جديدة ، وليس للتخلي عما احتلوه من أراض في أوقات سابقة . ولكنهم ماكانوا يصدقون ذلك .

إن حكام إسرائيل أوهموهم أن العرب لا يبحثون إلا عن الحرب والقتل

والذبح والإرهاب . ومن حسنات عملية السلام أنها كشفت هذا الزيف كشفاً واضحاً لكل الناس ، إلا من عمي بصره وبصيرته ، ولا احد الآن إلا ويعرف أن إسرائيل هي المعادية للسلام والمعرقلة للسلام .

من خلال هذه الفقرة ، تبين أن سوريا جاءت إلى مؤتمر مدريد للسلام ، ويحدوها أمل كبير في تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط ، ينهي الصراع العربي الإسرائيلي الذي دام خمسين عاماً بعد نشوء دولة إسرائيل ، هذا السلام الذي تفهمه سوريا وتؤمن به هو سلام قائم على الحق والعدل ومبادىء الشرعية الدولية .

لكن الرئيس الأسد كان متخوفاً من النوايا الإسرائيلية وبخاصة أن هذا الخطاب قد جاء بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام .

لقد تبين للرئيس الأسد بحسه السليم ، وخبرته الطويلة أن إسرائيل لا تريد السلام ، ويمكن أن أقتبس فقرة من خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي « إسحق شامير » الذي جاء مفعما بالحقد والكراهية ضد العرب والصلف والغرور ، ومحاولته طمس الحق العربي ، حيث يقول شامير في خطابه الافتتاحي في مؤتمر مدريد في ٣١/١٠/١٩٩١ ما يلي :

« إن أمتنا تعد ٤ ملايين نسمة ، والدول العربية من المحيط الأطلسي حتى الخليج تعد ١٧٠ مليوناً ، ونحن نسيطر على ثمانية وعشرين ألف كيلو متر مربع فقط ، بينما يسيطر العرب على مناطق تبلغ أربعة عشر مليون متر مربع . فالموضوع إذاً ، ليس موضوع أرض ، وإنما موضوع وجودنا ، إنه سيكون من المؤسف لو تركزت المحادثات ، أولا قبل كل شيء ، على موضوع الأرض ، فهذه أسرع الطرق إلى الجمود وأن ما نحتاجه ، أولًا وقبل كل شيء هو بناء الثقة ، وإزالة خطر المواجهة ، وتطوير علاقات في مجالات عديدة بقدر الإمكان » .

ومن كلام شامير يظهر واضحاً وجليا أن إسرائيل تريد الأرض والسلام

معاً ، وعدم الدخول في أية موضوعات تتعلق بالأرض وتحريرها ، فإذا كان الموقف على ما هو عليه فلماذا قبلت سوريا المشاركة فيه ؟!

وللحقيقة نقول إنه بعد دعوة الرئيس بوش في خطاب له في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، وبعد انتهاء حرب الخليج إلى مفاوضات تهدف إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفق القرارين ٢٤٢ ، و٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والمناخ السائد في ظل نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة تدعو فيه إلى إزالة العدوان ، واحترام القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ، وإنهاء الصراعات العالمية ، وكذلك إيمان سوريا والعرب بالسلام العادل والشامل ، فكان لابد من أن يوضع هذا النداء موضع الاهتمام الكبير ، وقد سارت سوريا في خطين متوازيين :

الخط الأول : وهو الخط العربي الذي يهدف إلى التنسيق مع الدول العربية الشقيقة سواء كانت معنية في الصراع العربي - الإسرائيلي مباشرة ، أم ما سأطلق عليه اصطلاحاً دول الطوق ، وبين الدول العربية الشقيقة تأكيداً وضماناً لوحدة الموقف العربي في مواجهة هذه الدعوة الهامة للسلام وما ينجم عنها من تفاعلات .

الخط الثاني : وهو خط دولي بدأته سوريا في حوار مع الولايات المتحدة استغرق جهداً كبيراً ، وفي زيارات متكررة من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى سوريا بلغت ثماني زيارات ، ثم كان قد سبقه لقاء مع الرئيس/ بوش في جنيف ، وكانت حصيلة هذه اللقاءات تأكيدا أمريكيا على أن هدف العملية السلمية هو تحرير الأراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ من الاحتلال الإسرائيلي ، وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وبالنسبة للمسار السوري كان يعني ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ، حتى حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ .

وقد حرصت سوريا على أن يكون هناك تعهد أمريكي مكتوب تتعهد فيه

الولايات المتحدة الأمريكية بإيصال المفاوضات السلمية إلى الهدف النهائي المعلن وهو تحرير الأراضي العربية المحتلة ، ولكن الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها قال : إن هذا التعهد سيجعل المفاوضات لا قيمة لها ، ولكن الولايات المتحدة ستوجه خطابات ضمان أمريكية لكل الأطراف المشاركة في عملية التفاوض ، بحيث تطمئن جميع الأطراف على نية الولايات المتحدة الأمريكية بالوصول إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي .

وتقول رسالة[1] التطمينات الأمريكية إلى سوريا في أكتوبر/ تشرين الأول/ ١٩٩١ في بعض فقراتها مايلي :

« إن الحل الشامل يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وهذه النتيجة يجب أن توفر الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني » ، ثم جاء في موقع آخر ، وسوف تظل الولايات المتحدة تطالب بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات ، بما فيها الجولان في خلال كل مراحل التفاوض .

وتأكيداً لهذه السياسة سوف تظل الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بضم الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي والتشريع الإسرائيلي على الجولان .

وبشكل مماثل ، سوف تظل الولايات المتحدة على رفضها للنشاط الاستيطاني داخل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي تظل عقبة أمام السلام .

---

(١) رسائل التطمينات الأمريكية لكل من سوريا ولبنان وإسرائيل موجودة في الملاحق في البحث يمكن الرجوع إليها .

كما وجهت الولايات المتحدة رسائل تطمينات مماثلة إلى كل من لبنان والأردن والفلسطينيين وإسرائيل .

كما أن سوريا حاولت ، منذ البداية ، أن يكون للمجموعة الأوروبية دور كبير في عملية السلام ، وكذلك للأمم المتحدة ، ولكن إسرائيل ـ وبتأثير كبير منها على أصحاب القرار في الولايات المتحدة ـ وافقت على دعوة المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة بصفة مراقب ، وكانت سوريا منذ زمن طويل تطالب بعقد مؤتمر دولي بحسب ميثاق الأمم المتحدة ، تشارك فيه جميع الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وتشارك فيه الأمم المتحدة على اعتبار أن قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة هي المرجعية القانونية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ولكن بالرغم من أن مؤتمر مدريد قد دعي إليه بصيغته التي نعرفها ، وبالرغم من أن إسرائيل كانت تخطط لأن يكون هذا المؤتمر مؤتمراً احتفالياً ، تنفرد به إسرائيل بعد ذلك مع كل دولة على حدة لتوقع معها اتفاقاً منفرداً تمارس إسرائيل فيه كل التعسف والظلم ، لكي يتحول هذا الاتفاق إلى اتفاق إذعان ، وقد أدركت الدبلوماسية السورية منذ اللحظة الأولى مخططات إسرائيل ، ويمكن أن اقتبس بعض الفقرات التي جاءت في خطاب الوزير/ فاروق الشرع في افتتاح مؤتمر مدريد في ٣١/١٠/١٩٩١ حيث قال :

« لا يمكن اعتبار هذا المؤتمر اجتماعاً احتفالياً كما كان يريده أحد الأطراف المشاركة ، بل حدثا دولياً أثار اهتمام العالم بأسره ، وقال الوزير ، فاروق الشرع : « إن دور الأمم المتحدة ـ بغض النظر عن الصفة التي أعطيت لها في هذا المؤتمر ـ سيبقى دوراً هاماً مادام هدف عملية السلام الوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في إطار الشرعية الدولية ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ، ومادامت النتائج التي تتوصل إليها الأطراف سوف تكرس من قبل مجلس الأمن » .

ثم يتابع الوزير ، فاروق الشرع في خطابه :

« لم نكن يوماً دعاة حرب وتدمير ، فلقد طالبت سوريا دوماً بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل ، على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وأكدت نيتها ورغبتها الجادة في السلام ، إن السلام واغتصاب أراضي الآخرين لا يجتمعان ، ولكي يكون السلام دائما ومستقرا يجب أن يكون شاملاً جميع أطراف الصراع وعلى جميع الجبهات » ، ويحدد الوزير ، فاروق الشرع هدف سوريا من مؤتمر السلام بقوله : « قد جاء الوفد السوري إلى هذا المؤتمر رغم تحفظات سوريا العديدة في ما يتعلق بشكله وصلاحياته ليحاول الوصول إلى سلام عادل ومشرف وشامل لجميع جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي وجبهاته » .

وأوضح أن الموقف السوري الثابت يستند في كل عنصر من عناصره إلى مبادىء الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ووضح الوزير الشرع الموقف بما يلي :

« إن هذا الموقف يحتم انسحاب إسرائيل من كل شبر من الجولان السورية المحتلة ، والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وجنوب لبنان ، كما يحتم تأمين الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

إن إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عمل غير قانوني ويعتبر باطلاً ولاغياً وعقبة كبيرة في طريق السلام مما يحتم إزالتها » .

وفي ختام الخطاب ، يبدي الوزير فاروق الشرع تخوفاً واضحاً من أن تبدأ المحادثات متعددة الأطراف ، والتي أصرت عليها إسرائيل ، ودعت إليها الولايات المتحدة ، حيث قال فاروق الشرع .

« إن موافقتنا على إجراء المحادثات الثنائية مؤشر واضح على إسهامنا في بناء سلام حقيقي وشامل في المنطقة ، لكن الحرص على إنجاح عملية السلام

يستوجب الا تبدأ المحادثات متعددة الأطراف ، والتي لا تقع في نطاق القرار ٢٤٢ إلا بعد تحقيق إنجاز جوهري ملموس في المباحثات الثنائية » .

اما عن الموقف العربي في مؤتمر مدريد ، فقد كان واضحاً من رغبة العرب في تحقيق السلام العادل والشامل ، ونستطيع أن نستشهد بفقرة من خطاب السيد عمرو موسى في ٣١/١٠/١٩٩١ في مدريد ، حيث قال موضحاً معنى السلام : « إن السلام له مقوماته وأركانه وعناصره ، ويعني الحق مقابل الحق ، والالتزام مقابل الالتزام ، والأمن مقابل الأمن ، والسيادة مقابل السيادة ، هذا وحده في يقيننا وضميرنا ما يحقق مقولة السلام مقابل السلام » .

ثم يتابع قائلاً :

« إن العرب لم يأتوا للتنازل عن حقوقهم التي حظيت بالقبول والإقرار والتأييد ، في ظل قواعد القانون الدولي ، ومبادىء العدالة ، وميثاق الأمم المتحدة ، وقراراتها والإجماع الدولي ولا هم أتوا للتخلص من التزاماتهم » .

وقد عبر الفلسطينيون في الكلمة التي ألقاها « حيدر عبدالشافي » عن الظلم والاضطهاد الذي تعرض له الشعب الفلسطيني ، ومحاولة طمس حقوقه المشروعة والثابتة في أرضه ووطنه منذ خلق إسرائيل على حسابه في فلسطين ، وإنشاء الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ » ، حيث قال :

« لقد تم إنكار هويتنا الوطنية ، بسبب اعتبارات المصالح السياسية النفعية ، وشوه نضالنا العادل ضد الظلم ، كما تم إخضاع وجودنا الحاضر ليلبي اعتبارات خلقتها مأساة حلت في الماضي بشعب آخر » .

وعلى مدار هذا القرن ، وقع شعبنا ضحية لأسطورة تقول هناك أرض بلا شعب ، ووصفنا بكل صلافة « بالفلسطينيين غير المرئيين » ، ولكننا وقبل هذا العمى المتعمد ، رفضنا أن نختفي ورفضنا تشويه عروبتنا ، وجاءت

الانتفاضة شهادة على صمودنا وتصميمنا » .

« المفاوضات على المسار السوري في عهد حكومة شامير »

بدأت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية بعد أربعة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد ، واستغرقت هذه المفاوضات خمسة لقاءات بين الوفدين ، ولم تسفر هذه المفاوضات عن أية نتيجة تذكر ، عملاً بتصريحات شامير في هذه الفترة انه سيستمر في التفاوض إلي ما لا نهاية ، وسيستمر في الاستيطان حتى لا يبقى للعرب ما يتفاوضون عليه .

لقد كانت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية أشبه بحوار الطرشان ، مما جعل الرئيس الأسد يقول في خطاب له بتاريخ ١٢ مارس/ آذار ١٩٩٢ ، وبعد أن وصلت المفاوضات إلى ما ذكرنا بقوله :

« لقد اجابت سوريا على المبادرة الأمريكية بالإيجاب ، رغبة منها في تحقيق السلام ، ولأنها التزمت منذ عام ١٩٧٣ بالقرار ٣٣٨ ، ومنذ ذلك الوقت وسورية تتحدث عن السلام على أساس هذا القرار ، وعندما وجدت حكومة إسرائيل أن سورية والعرب ، جميعاً وافقوا على المبادرة ، والمشاركة في عملية السلام ، قررت أن تشارك رغم أنها أغلقت أبواب السلام في بداية إعلان المبادرة الأمريكية ، لأنه ليس من مصلحتها أن تقاطع مبـادرة السلام ، أمام العالم أجمع ، بخاصة أن العالم يطالب بالسلام وتنفيذ القرارات الدولية في أي مكان ، وبدلاً من أن تعطل عملية السلام بالمقاطعة ، والتي لن ترضي المجتمع الدولي قررت ـ كما هو واضح من السلوك في المباحثات ـ أن تعطل عملية السلام بالمشاركة فيها ومنعها من النجاح » .

بالنسبة لنا لم نفاجأ لأن لدينا قناعة أن حكام إسرائيل لا يريدون السلام ، وقد عبرنا عن ذلك مراراً كثيرة ، قبل أن تبدأ عملية السلام الحالية ، وهم الذين كانوا يقولون دائماً عنا إننا لا نريد السلام ، ومنذ زمن

بعيد تغيرت قناعاتهم بأنه لم يكن في أذهانهم عندما كانوا يحدثوننا عن السلام أن إسرائيل تريد السلام والأرض ، بالرغم من أننا كنا نقول لهم دائماً إن السلام الذي يريده حكام إسرائيل هو أن يأتي العرب ويوقعوا صكوك تسليم اراضيهم المحتلة .

وتسمى هذه الصكوك صكوك السلام ، لقد تغيرت قناعات الآخرين في كل مكان ، ونأمل أن يتحدث الجميع علناً بقناعتهم الجديدة ، إن الكثيرين منهم يتحدثون الآن علناً ، وبطبيعة الحال ، العالم كله يعرف أن العرب لن يتنازلوا عن ارضهم ، لا اليوم ولا في أي يوم في المستقبل القريب أو البعيد ، ورئيس حكومة إسرائيل يصرح بشكل متكرر أنه متمسك بالسلام وأرض إسرائيل . وأرض إسرائيل التي يعنيها في هذه المرحلة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان ، فأي سلام هذا الذي يتمسكون به ؟!

وقد أكد ذلك بنفسه عندما خطب في مؤتمر مدريد وخاطب الآخرين بأن ٢٨ الف كم٢ من الأرض هي مساحة صغيرة بالنسبة لإسرائيل ، ولو بحثنا من أين جاءت هذه المساحة لوجدنا أن الـ ٢٨ ألف كم٢ هي مساحة فلسطين كلها بما فيها غزة والضفة والقدس وكذلك الجولان » .

وواضح في هذه الفترة أن شامير استخدم كل وسائل الضغط على الولايات المتحدة لاستبعاد الفلسطينيين من المحادثات المباشرة مع الإسرائيليين ، وذلك من خلال ما نشرته الصحافة عن وثيقة التفاهم الأمريكية ـ الإسرائيلية ، حيث أشار وزير خارجية إسرائيل آنذاك « ديفيد ليفي » إلى أهم نقاط التفاهم في ١٩ يوليو/ تموز ١٩٩١ ، أوما سمي بالنقاط العشر وتتناول :

استبعاد مبدأ الأرض مقابل السلام ، وعدم إدخال موضوع القدس في المفاوضات ، والتزام الولايات المتحدة بعدم انعقاد مجلس الأمن الدولي لبحث النزاع العربي الإسرائيلي في أثناء المفاوضات الثنائية المباشرة التي

ستجري عقب مؤتمر مدريد ، والتزام الولايات المتحدة بعدم قيام دولة فلسطين ، وعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ . وعدم انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، طالما أن القوات السورية موجودة فيه .

وتعهد الولايات المتحدة بتلبية احتياجات إسرائيل الأمنية في ما يتعلق بمرتفعات الجولان ، عند تحديد حدود هذه الهضبة ، أي التزام الولايات المتحدة باعترافها بالتعهد الذي أعطاه الرئيس الأمريكي الأسبق « فورد » ١٩٧٥ إلى إسحق رابين ـ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ، وهذا التأكيد منصوص عليه في خطاب التطمينات الأمريكية الموجهة إلي إسرائيل والذي ـ نرفقه في آخر هذه المحاضرة ـ . (١)

ومن هذا يستنتج أنه بالرغم مما كان يظهره الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر من حرص على الوصول بمسيرة السلام إلى غايتها ، فإننا نلاحظ من خلال قراءتنا للوثائق بأن الولايات المتحدة سوف لا تقوم بإجبار أي طرف ، وبخاصة إسرائيل ، على الجلوس مع من لا يرغب في الجلوس معه ، وفي هذا إشارة إلي منظمة التحرير الفلسطينية .

أي أن الولايات المتحدة ألزمت نفسها بالتحرك في حدود ما اتفقت عليه مع إسرائيل وغير مسموح للولايات المتحدة بأي تجاوزات في هذه الحالة ، لأن انتهاك بنود مذكرة التفاهم يعني إطلاق حرية إسرائيل في الانسحاب من المفاوضات على الفور .

وهذا يجعلنا نضع إشارة استفهام على سلوك الولايات المتحدة الراعي الرئيس لعملية السلام ، وبالرغم من أن الرئيس بوش ووزير خارجيته قد أوقفا عملية القروض لإسرائيل لإنشاء المستوطنات ، إلا أنه من الناحية

---

(١) نلاحظ في خطاب التطمينات الأمريكية لإسرائيل إشارة إلى اتفاق فورد مع رابين ١٩٧٥ ، بالنسبة للجولان وإشارة واضحة إلي رغبة إسرائيل في البقاء بالجولان ـ راجع الرسالة في آخر المحاضرة ـ الملاحق .

العملية قد حصلت إسرائيل على أموال من مصادر أخرى في الولايات المتحدة للاستمرار في عملية الاستيطان ، كما تدل الوقائع على تزايد بناء المستوطنات ، واستقدام المهاجرين الجدد إلي إسرائيل بعد البدء في عملية السلام ، وقد عبر الرئيس الأسد في خطاب له منتقداً سياسة الولايات المتحدة التي فرضت حصاراً بحرياً حول سوريا لمراقبة السفن التي تحمل أسلحة أو معدات عسكرية ، حيث قال في خطاب لسيادته موجهاً للأمة العربية في آذار/ مارس ١٩٩٢ :

« إسرائيل هذه التي تعرقل السلام وتعطله تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم بدور قرصاني في البحار ، وأن تعترض السفن القادمة إلى سوريا ، وإلى بلدان أخرى ، لأنها تحمل أسلحة وصواريخ تهدد الأمن في الشرق الأوسط .. إسرائيل هذه هي التي تتصرف كدولة عظمى توجه الأوامر للدول العظمى الأخرى وليس العكس ، إسرائيل تريد أن تأخذ بالقوة عشرة آلاف مليون دولار من الولايات المتحدة ، وتريد منها أن تفرض حصاراً على العرب بالنسبة لمواضيع تحددها هي ، وفي الوقت نفسه تبحث مع الولايات المتحدة عن تطوير وتمويل صناعة صواريخ جديدة مضادة للصواريخ دون أن تهتم بالكيفية التي ستعقد فيها الولايات المتحدة هذا الأمر الذي وجهته إسرائيل إليها دون أن تهتم بالقاعدة القانونية التي ستستند إليها في تصرفها ودون أن تهتم بواقع أن الولايات المتحدة هي صاحبة مبادرة السلام ، فكيف يستقيم الأمر في أن ترعى الولايات المتحدة محادثات السلام المستندة إلي مبادرتها المستندة بدورها إلي قرارات الأمم المتحدة ، وأن تضرب حصاراً حول سوريا والدول العربية الأخرى ، فكيف يمكن أن توازن الولايات المتحدة بين ما ترفعه شعاراً كبيراً من أن هناك عالماً جديداً ، هو عالم العدل وعالم الشرعية الدولية وعالم حرية الشعوب ومساواتها وبين أن تمنع صواريخ قادمة إلي سورية ، وأنا أقول لكم إن كل

ما تسمعونه حتى الآن ليس صحيحاً ، وهذه البواخر التي يتحدثون عنها لا تحمل صواريخ إلى سوريا ، نحن لدينا صواريخ ، وسنجلب صواريخ بحسب حاجتنا .

كيف ستوازن الولايات المتحدة إذا افترضنا أنها ستنفذ الأمر الإسرائيلي بين أن تقوم بمصادرة أو منع سفن قادمة إلي سوريا ، لأنها تحمل السلاح سواء أكان صواريخ أم غير ذلك ، بينما مصانع إسرائيل تصنع بشكل يومي كل أنواع السلاح ، وبينما تصنع إسرائيل السلاح بأموال الولايات المتحدة ، وبينما تستفيد إسرائيل في صناعة هذا السلاح، والصواريخ في المقدمة وبخاصة الصاروخ الذي سموه « أرو » أي السهم بالتعاون والاستفادة من تكنولوجيا وأموال الولايات المتحدة ؟ كيف يمكن أن يفتح الباب للإسرائيليين كي يصنعوا السلاح بأنواعه ، وبدون أية حدود ، وتحاصر سورية ويمنع عنها الاستيراد ؟ .

انظروا إلى هذا التضليل ، إلى هذا التزييف .. الحد من السلاح عنوان منع الصواريخ من القدوم إلى سورية ، الحد من السلاح في هذه الحالة يعنى تجريد العرب من السلاح » .. « انتهى حديث السيد الرئيس » .

وبرغم من نشاط الوزير بيكر في محاولة إحراز أي تقدم على مسارات التفاوض المختلفة إلا أن حكومة شامير لم تحقق أي تقدم على أي من مسارات السلام ، غير أنه يمكن أن نتلمس على الجانب العربي دول الطوق (مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين) ، كانت تجتمع دورياً وتنسق فيما بينها ، أما ما تم بالنسبة للسياسة الأمريكية في عهد بوش فيمكن تلخيصه بأنه كان يجري التأكيد على عملية السلام ، وتوجيه بعض الانتقادات الخجولة لسياسة شامير ، تتلخص في الدعوة لوقف المستوطنات ، ودون مساس بالتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل ، والاستمرار بالتعهد بضمان أمنها وتدفق التكنولوجيا والأسلحة الحديثة

عليها . وبالنسبة لسياسة حكومة شامير فيمكن أن نلخص سلوكها بمايلي :

١ - إصرار على المماطلة والتسويف في المفاوضات والبعد عن الدخول في الموضوعات الأساسية .

٢ - التركيز على المفاوضات متعددة الأطراف لتحقيق الاختراق داخل الصف العربي وتحقيق مزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب العرب .

٣ - الإصرار على التمسك بالأرض ، والتوسع في المستوطنات واستقبال المهاجرين الجدد .

٤ - التلويح بالقوة ، وإظهار العرب بمظهر المهزوم ، واتهامهم بالإرهاب ، وعدم احترام حقوق الإنسان ، وعدم ممارسة الديمقراطية داخل بلدانهم ، واستغلال الدعاية الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة ضد العرب .

« المفاوضات في عهد حكومة رابين العمالية »

بعد أن حقق حزب العمل وحلفاؤه فوزاً على الليكود تولى إسحق رابين رئاسة الوزارة الإسرائيلية ، بالإضافة إلى تسلمه حقيبة وزارة الدفاع ، وتولى شمعون بيريز وزارة الخارجية ، وتغيرت أطقم المفاوضات ، ووضعت حكومة العمال سياسة جديدة للمفاوضات ، تتلخص في ما يلي :

١ - ممارسة رابين قيادة المفاوضات مباشرة ، واهتمامه بالأمن الإسرائيلي سواء كان داخل إسرائيل أم في ما يتعلق بعلاقة إسرائيل بالأمن في محيطها العربي والشرق أوسطي ، ولذلك عزز من صلاته بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، ورسم خرائط جديدة لعمق الانسحاب المرحلي والنهائي بالنسبة للجولان وبالنسبة للأراضي الفلسطينية .

أما بالنسبة للأردن ، فليس في نظر رابين ثمة مشكلة كبيرة مع الأردن ،

وكذلك بالنسبة للجنوب اللبناني ، حيث إن القـرار ٤٢٥ يحكم وجود إسرائيل في جنوب لبنان .

اما بالنسبة للقدس ، فبقيت تحتل مكانة هامة في نظر رابين ، وكذلك أمن المستوطنات ، حيث كان رابين متفقا مع جنرالاته بتوسيع خط الدفاع عن إسرائيل ليصل إلى غور الأردن ، كما أن تصوره عن الوضع الفلسطيني بألا يخرج عن سلطة حكم ذاتي لا يؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة ، وكان رابين يميل إلى تشكيل كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية وغزة ، أو إلى علاقة ما بين هذا الكيان وبين إسرائيل في المستقبل ، وينطلق من مصلحة إسرائيل الاقتصادية ، ولايمس بأمنها على المدي الطويل .

أما بالنسبة للجولان ، فكان رابين في بداية حكومته يحاول الضغط على سوريا ، ومحاولاً التلويح لها بإمكانية الانسحاب من جزء من الجولان ، أو ما يسمى بانسحاب في الجولان ، والتلويح بعدم إمكانية الانسحاب من كامل الجولان إلى خطوط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ ، كما كان يطرح التطبيع السياسي والاقتصادي قبل الشروع في الانسحاب .

وأطلقت حكومة إسرائيل بالونات اختبار حول تأجير الجولان وبقاء المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية .

٢ ـ ترك رابين لوزير خارجيته بيريز الإشراف على المفاوضات متعددة الأطراف ، والتبشير بنظرية الشرق الأوسط الجديد التي نشرها في كتابه المعروف .

٣ ـ حاول رابين استغلال الولايات المتحدة ، والضغط عليها لإجبار العرب على إنهاء مقاطعة إسرائيل ، والبدء في عملية التطبيع الاقتصادي ، وقبل تحقيق التقدم الجوهري والملموس في عملية السلام ، كما كانت تطالب به سوريا ، وتحذر من عواقب الهرولة العربية نحو إسرائيل

٤ ـ محاولة رابين الاستفادة من ضمانات القروض الأمريكية للتوسع

في إقامة المستوطنات ، ويمكن أن نسجل لإدارة الرئيس بوش أنها وقفت موقفاً حازماً في ما يتعلق بإقامة المستوطنات وأوقفت القروض الأمريكية لبناء المستوطنات ، ومع ذلك ومن الملفت للنظر أن حجم المستوطنات قد استمر في عهد حكومة رابين ولم يتوقف ، إلا خلال الفترة التي استطاع فيها الإسرائيليون إنجاز اتفاق أوسلو والانفراد بالفلسطينيين بموجب هـذا الاتفاق نتيجة الضغط الأمريكي والعربي ، وخـوف رابين من تـراجع الفلسطينيين عن أوسلو نتيجة المعارضة الشعبية له ، من تيارات إسلامية ووطنية .

أما في المسار السوري فإن سوريا ، ومن خلال المفاوضات ، رفضت كل المقترحات الإسرائيلية ، وتقدمت بورقة سورية واضحة كل الوضوح تتناول فيها شرحاً للمفهوم السوري للسلام ، وما يجب أن يقوم به كل طرف اتجاه الطرف الآخر ، وقد أعلنت الولايات المتحدة عن رضاها التام عن هذا الموقف الإيجابي السوري ، ودعت إسرائيل إلى الرد الإيجابي على هذه الورقة .

غير أن المفاجأة الأخرى كـانت في هزيمـة الرئيس بـوش والحزب الجمهوري في الانتخابات ، ومجيء الحزب الديمقراطي والرئيس كلينتون في الإدارة الجديدة التي استمرت في مرحلتها الأولى من أواخر عام ١٩٩٢ ، وحتى أوائل عام ١٩٩٧ ، وكان من الضروري بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة عن التزامها بعملية السلام ، وفق مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام أن يتم اللقاء بين الرئيس كلينتون والرئيس حافظ الأسد في جنيف في عام ١٩٩٣ ، وقد كان واضحاً من هذا اللقاء وفي إجابة صريحة للسيد الرئيس حافظ الأسد عن أسئلة الصحفيين أن مفهومنا للسلام يعني كل الأرض مقابل كل السلام ، ومن خلال المفاوضات على المسار السوري التي استمرت حتى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ حصلت في

المسار السوري التطورات التالية :

أعلنت سوريا بعد أن تلقت تعهداً من الولايات المتحدة الأمريكية بأن رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين قد أودع تعهداً لدى الرئيس الأمريكي كلينتون يقضي باستعداده للانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، مقابل إقامة علاقات سلام كاملة مع سوريا ، وأن الولايات المتحدة تطلب من سوريا وإسرائيل بحث الترتيبات الأمنية بين الجانبين ، وأن البحث في الترتيبات الأمنية يتطلب إرسال ضباط على مستوى عالٍ من المسئولية من البلدين وتقرر أن يتم اجتماع رئيسي الأركان في واشنطن للبحث في هذه الترتيبات . وحضر من الجانب السوري العماد / حكمت الشهابي ـ رئيس الأركان ، ومن الجانب الإسرائيلي ، إيهود باراك ـ رئيس الأركان الإسرائيلي ، ولم يحقق هذا الاجتماع الغايات المنشودة منه ، حيث حاولت إسرائيل أن تطلب مايلي :

(أ) البقاء في بعض أجزاء من الجولان وهذا أمر رفضته سوريا .

(ب) طلبت مناطق أمنية غير متكافئة على جانبي الحدود بحجة أن مساحة إسرائيل أصغر من مساحة سوريا ، وأيضاً رفضته سوريا .

(ج) ربطت موضوع الأمن بمياه الهضبة .

(د) ربطت بين الترتيبات الأمنية ، وأماكن انتشار القوات السورية وتمركزها وعددها ونوعية تسليحها ، الأمر الذي رفضته سوريا أيضاً لأنه يتناقض مع مبدأ السيادة ويجعل من إسرائيل وصية عليها .

(هـ) حاولت أن تربط بين الترتيبات الأمنية وإنهاء المقاومة الوطنية في لبنان ، وكذلك الوجود الأخوي للقوات السورية في لبنان .

(و) حاولت أن تقطع الروابط بين سوريا والدول العربية الشقيقة المجاورة مثل العراق ولبنان والأردن بحجة الطموحات الإقليمية السورية أو العربية وعلاقتها بأمن إسرائيل .

(ز) حاولت أن تربط بين أمن إسرائيل والروابط السورية مع دول إسلامية في المنطقة مثل إيران .

وعلى الجانب الآخر ، قامت الولايات المتحدة بجهود مكثفة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين،وتمت عدة زيارات لكريستوفر بلغت ما يقرب من عشرين زيارة للمنطقة ، لتحقيق هذه الأهداف المرجوة من المفاوضات ، وقد تمخض عن هذه الجهود العودة إلى المفاوضات ، وتم لقاء آخر شاركت فيه الولايات المتحدة بضباط على مستوى عال من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى جهود مباشرة من كريستوفر ومساعديه وحضره من الجانب السوري العماد حكمت الشهابي ، رئيس الأركان السوري ، والجنرال أمنون شاحاك الذي أصبح رئيس الأركان خلفاً للجنرال إيهود باراك الذي أصبح وزيراً للدفاع في حكومة بيريز بعد اغتيال رابين .

وقد حصل أن طلبت إسرائيل الاحتفاظ بقمة جبل الشيخ كمحطة للإنذار المبكر مقابل أن تكون محطة للإنذار المبكر يتواجد فيها السوريون في مدينة صفد ، وقد رفضت سوريا هذا الطلب لأن ذلك يعتبر انتقاصاً من السيادة السورية على الجولان ، وأنه يمكن أن يثير مشاكل كثيرة في انتقال القوات للرقابة في هذا المركز أو ذاك ، وسيكون وسيلة لإثارة المشاكل والاحتكاك بين الجانبين ، ودعت سوريا إلى الاستعاضة عن ذلك بالإنذار المبكر بوساطة الأقمار الصناعية أو غير ذلك من الوسائل المتطورة .

وكان لاغتيال رابين ، ثم تسلم بيريز في إسرائيل وهو المعروف بالتردد والخضوع للمؤسسة العسكرية ، الدور الكبير في التباطؤ على المسار السوري ، حيث أعطى بيريز عندما كان وزيراً للخارجية اهتماماً كبيراً للمفاوضات السرية مع الفلسطينيين ، والذي أدى إلى اتفاق أوسلو وعملية غزة وأريحا أولاً ، ثم اتفاق واشنطن ، واتفاق القاهرة حول الحكم الذاتي الفلسطيني الذي أدى إلى انغماسه في هذا المسار وانقسام المجتمع

الإسرائيلي حوله ، وكذلك انغماس الفلسطينيين فيه ، مؤيدين ومعارضين ، مما نجم عنه النتائج السلبية بالنسبة لعملية السلام بكاملها ، ويمكن أن نذكر أهم هذه النتائج بما يلي :

١ ـ توقف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني .

٢ ـ استغلال الأردن الفرصة بعد اتفاق أوسلو ليوقع الأردن اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل ، وليفتح صفحة جديدة من الاعتراف والتعامل والتطبيع بين دولة عربية من دول الطوق دون انتظار لاستكمال الانسحاب الإسرائيـلي من الأرض الفلسطينية المحتلـة أو من الأراضى السوريـة واللبنانية .

٣ ـ إعادة معظم الدول التي قطعت علاقتها مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع إسرائيل ، حتى أن دولا صديقة للعرب مثل الهند والصين قد فتحت مجالات للتعاون مع إسرائيل ، وبلغ عدد الدول التي أعادت علاقاتهـا الدبلوماسية مع إسرائيل حوالى ٣٥ دولة في أنحاء متعددة من العالم .

٤ ـ أدى اتفاقا أوسلو ووادي عربة إلى إغراء بعض الدول العربية البعيدة عن إسرائيل لإقامة علاقات معها ، مثل عمـان وقطر وتـونس والمغرب ، بالإضافة إلى إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانيـة والثالثة من قبل دول الخليج العربي ، وقسم كبير من دول شمال أفريقيا . وقد أدى ذلك إلى تحسين مستوى الدخل القومي في إسرائيل بحيث ارتفع نصيب الفرد من ١٣ الف دولار في العام إلى ١٧ الف دولار في العام ، نتيجة ذلك ، في خلال حكم حزب العمل في إسرائيل .

٥ ـ شجعت إسرائيل على التشدد بالنسبة لموضوع القدس ، ومحاولة تغيير معالمها الديمغرافية ، الأمر الذي أدى إلى القيام بعمليات انتحارية من أجل الدفاع عن الأرض والمقدسات ، مما جعل شمعون بيريز يقوم بعملية

قانا في جنوب لبنان ، والمسماة بعناقيد الغضب ، وبوقف المفاوضات مع سوريا بعد أن كان قد دعا إلى انتخابات للكنيست الإسرائيلي ، وبعد أن كانت المفاوضات السورية الإسرائيلية في واي بلانتيشن ، قد قطعت شوطاً مقبولاً بين الطرفين .

ومن المفيد ذكره ، وكما صرح رئيس وفد المفاوضات السوري السفير ، وليد المعلم ، أن المفاوضات لو استمرت كانت يمكن أن تؤدي إلى اتفاق مبادىء في خريف عام ١٩٩٦ ، حيث تم الاتفاق بين الجانبين على ٥٢ موضوعاً من المواضيع المثارة ، وكان يمكن - بعد أن تم الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب من الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ - أن يتم الاتفاق على الترتيبات الأمنية ، ومن ثم على الجدول الزمني للانسحاب .

وهكذا ضيعت حسابات بيريز الخاطئة فرصة تاريخية للسلام ، وخسر حزب العمل الانتخابات ، حيث جاء نتانياهو وحزب الليكود ودخلت المفاوضات مع سوريا في نفق مظلم من التجميد والتوقف .

وعلى الجانب الأمريكي يمكن أن نرصد بعض الملاحظات واهمها :

١ - تزايد التعاطف الأمريكي مع إسرائيل والتأييد العلني لمواقفها ، بحيث إنه لأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية يحضر رئيس أمريكي اجتماعا مصغرا لمجلس الأمن الإسرائيلي الذي يضم قادة سياسيين وعسكريين لدعم إسرائيل في معركتها ضد الإرهاب وإغداق المال والتكنولوجيا والرجال لمساعدتها دون نظر إلى الضحية .

٢ - استخدام الفيتو إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن ، في موضوع قانا والعدوان الإسرائيلي على لبنان ، وكذلك في موضوع النفق في القدس ، وآخر هذا الفيتو الذي استعمل مرتين خلال شهر في موضوع مستوطنة جبل أبوغنيم في القدس .

وهذا يدعونا للاعتقاد أن التفاهم السري بين إسرائيل والولايات المتحدة تضمن تعهداً أمريكياً بعدم اتخاذ أي قرار ضد إسرائيل في مجلس الأمن .

٣ ـ الوقوف العلني ضد أي طرف عربي لا ترضى عنه إسرائيل ، مثل حظر أي أسلحة تشتريها سوريا من أي طرف « مثل جنوب أفريقيا » .

٤ ـ الاستمرار في دعم المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في الرباط وعمان والقاهـرة ، وهي نتيجة لعمـل اللجان متعـددة الأطراف تحقق لإسرائيل فيها الكثير من المكاسب دون أن يتحقق أي تقدم ملموس في إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي . حيث إن الأرض العربية المحتلة مازالت في غالبيتها تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

٥ ـ وضع عدد من الدول العربية على لائحة الإرهاب ومقـاطعتها ومحاصرتها اقتصاديا ونذكر منها سوريا وليبيا والسودان والعراق وتحاول ايضاً تعميق الخلافات العربية ـ العربية ، والعربية ـ الإسلاميـة فى المنطقة .

٦ ـ مباركة أحلاف عسكرية جديدة في المنطقة عـلى حساب الأمن العربي مثل : الاتفاق التركي الإسرائيلي ، والاتفاق الإريتيري الإسرائيلي ، وغير ذلك من التحركات التي تستهدف الضرر بالأمن القومي العربي لحساب إسرائيل .

٧ ـ محاولة التأثير على بعض الدول الإسلامية التي لا ترضى عنها إسرائيل ومحاصرتها ، بحجة امتلاكها أو قدرتها على امتلاك أسلحة نووية ، مثل إيران وباكستان .

« المسار السوري في عهد حكومة الليكود »

منذ أيار / مايو ١٩٦٦ وصلت حكومة الليكود بقيادة نتانياهو إلى الحكم وفي البيان الانتخابي لزعيم الليكود ، وكذلك في خطابه في الكنيست بعد فوزه مازال يؤكد على مايلي :

١ ـ عدم انسحابه من الجولان ، والعودة بالمفاوضات إلى نقطة الصفر .

٢ ـ تفسيره للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تفسيراً إسرائيلياً يؤدي في النهاية إلى مبدأ السلام مقابل السلام ، وابتلاع الأرض ، وقد ذكر السيد الرئيس حافظ الأسد في أحد مؤتمراته الصحفية رداً على سؤال حول استئناف المفاوضات قائلاً : « إن نتانياهو يريد الأرض والأمن والسلام ، ولم يترك شيئاً لكي يتم التفاوض عليه » .

٣ ـ على المسار الفلسطيني هناك محاولات لنسف الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين ، بالرغم من إجحافها ، وعدم الالتزام بها ، والإصرار على ضم القدس ، وبقاء المستوطنات ، وعدم إمكانية تحقيق حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وإقامة الدولة الفلسطينية .

٤ ـ عدم الانسحاب من جنوب لبنان ، وطرح مشاريع تؤدي إلى استمرار التبعية والاحتلال .

٥ ـ التلويح بالعدوان والتهديد المستمر ، كما حصل بالنسبة لحشد القوات في الجولان ضد سوريا ، واستمرار العدوان الإسرائيلي في جنوب لبنان وقتل الفلسطينيين الأبرياء وهدم بيوتهم في الأراضي المحتلة .

٦ ـ استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل ، وبخاصة في ولاية كلينتون الثانية ، حيث إن الإدارة الأمريكية أصبحت متهمة بالانحياز الكامل لإسرائيل ، وانتقلت من الاتفاقات السرية المكتوبة بينها وبين إسرائيل إلى العمل المكشوف السافر ضد الحقوق العربية .

الواقع الراهن والمعالجة

في خطاب الرئيس حافظ الأسد مرحباً بالرئيس الفرنسي جاك شيراك في ١٩/١٠/١٩٩٧ قال مايلي :

« إنه لأمر مؤسف وخطير أن عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد تبدو الآن وكأنها قد وصلت إلى طريق مسدود ، بسبب انقلاب حكومة إسرائيل الحالية على كل ما بذل من جهود ، وما تحقق من التزامات ، على مدي خمس سنين . وموقف الحكومة الإسرائيلية حالياً هو موقف الرفض المطلق لكل مقومات السلام التي اتفق عليها سابقاً ، وموقف الإلغاء الكامل لعملية السلام . حكومة إسرائيل الحالية تنهج نهج المراوغة ، إنها تتحدث عن السلام ، ولكن ما هو هذا السلام الذي تتحدث عنه مادامت تعلن على الملأ أن الانسحاب من أرض الجولان السورية مرفوض ، وأن الانسحاب من جنوب[1] لبنان مشروط خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي ينص على انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط ، ومادامت ترفض الاعتـراف بالالتزامات التي وافقت عليها حكومة إسرائيل السابقة ، وهذه الالتزامات ليست مجرد كلام كما يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية ، بل هي التزامات اتخذت بشأنها قرارات ، ووضعت بشكل يجعلها ملزمة وسنقول لاحقاً ، كيف أنها ملزمة ، وحكومة إسرائيل ، في الوقت ذاته ، تتنكر للاتفاقات التي وقعت مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، فما هي مصلحة سورية ومصلحة الأطراف العربية في مثل هذا السلام الذي لا يعيـد الأرض والحقوق إلى أصحابها » .. انتهى حديث الرئيس .

إن التطورات التي حصلت في الأشهر الأخيرة سواء بالنسبة لإصرار إسرائيل على التنكر لكل التزاماتها في عملية السلام على المسار السوري ، أم رفضها العلني الانسحاب من الجولان ، وعدم التزامها الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين ، والإصرار على تحدي الرأي العام الدولي ، الذي كاد أن

---

(١) اشار الرئيس الأسد في احاديثه الصحفية إلى تلازم المسارين السوري واللبناني ، وفي رد على سؤال صحفي حول مشروع لبنان اولاً .. قال سيادته : لبنان وسوريا اولاً .. المؤتمر الصحفي بين الرئيس مبارك والأسد .. القاهرة ١٩٩٦ .

يجمع ـ لولا الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة ـ على إدانة إسرائيل وهذا أمر يدعو إلي الشك والريبة في سلوك إسرائيل وأهدافها ، وفي الدعم غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لها .

ولقد أعلن المجلس الأوروبي المجتمع في دبلن في ١٤ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ ، عن دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط ، إذ جاء في هذا البيان وفي فقرته الثانية مايلي :

« مستذكراً إعلان فلورنسا في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٦ ، وإعلان المجلس في « لوكسمبورج » في تشرين الأول/ أكتوبر فإن المجلس يعيد تأكيد دعمه للمبادىء الأساسية للتسوية الدائمة والعادلة في الشرق الأوسط ، وبشكل خاص الأرض مقابل السلام ، وحق تقرير المصير للفلسطينيين بكل ما يعنيه ذلك .

كما أن الاتحاد الأوروبي قلق جداً للتدهور المستمر في عملية السلام ، ويدعو بجدية كافة الأطراف إلى عدم تشجيع العنف والعمل من أجل تخفيف التوتر ، حتى تستأنف المفاوضات على جميع المسارات طبقاً لمبادىء مدريد وشروط إعلان المبادىء » .

ولم يكن الإعلان الأوروبي وحيداً ، بل جاء مثل هذا الإعلان من روسيا الاتحادية والصين ، ودول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ودول الجامعة العربية ، كما وقف العالم أجمع ضد إسرائيل وسياستها الاستيطانية في القدس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٦ ، ولم يصوت مع إسرائيل سوى الولايات المتحدة ، وهذا الإجماع العالمي مع التعنت الإسرائيلي والإصرار الأمريكي على دعم الباطل من شأنه أن يعرض النظام الدولي للانهيار في وقت ترتفع فيه الأصوات من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير واحترام مبادىء الشرعية الدولية .

ولقد ذكر الرئيس الأسد في خطابه على شرف « رومانو برودي » رئيس مجلس الوزراء الإيطالي بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٧ مايلي :

« إن العقبة الكأداء أمام تحقيق هذا السلام المنشود الذي هو مصلحة لسائر شعوب حوض المتوسط ، بل لشعوب العالم ، هي سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية ، التي ما برحت منذ توليها السلطة تضع العراقيل على طريق السلام ، فتصر على تمسكها بالأراضي العربية التي احتلتها بالعدوان ، وترفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية ، وتتحدى الرأي العام العالمي .

لقد انطلقت عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، ومنذ بدء العملية التي كان لسورية فضل كبير في انطلاقها كانت مواقف سورية إيجابية .

نحن نطالب بتطبيق الأسس التي قامت عليها عملية السلام ، نحن نتمسك بمرجعية مدريد التي أقرها وساندها العالم ، ومن يسعى لخرق مرجعية مدريد إنما يسعى إلى قتل السلام في المنطقة ، لأن هذه المرجعية تتضمن قرارات مجلس الأمن ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وما نتج عنهما ، وهذا المحتوى يضمن الأرض لأصحابها ويحقق السلام » ، انتهى حديث السيد الرئيس .

لقد دعت سوريا انطلاقا ، من مسئوليتها القومية للتعاون مع الشقيقتين مصر والمملكة العربية السعودية ، لعقد قمة عربية في القاهرة ، عقدت في تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٦ ، وقد عبر العرب في هذا المؤتمر عن رغبتهم الصادقة في السلام ، السلام القائم على الحق والعدل ، واعتبر القادة العرب أن خيارهم السلام هو خيار إستراتيجي ، لأن السلام في مصلحة جميع الأطراف ، وهو هدف من أهداف البشرية ، منذ الخليقة ، ولمصلحة

الإنسانية جمعاء ، ولكن بكل أسف وقفت إسرائيل في الطرف المعادي للسلام .

ومما يؤسف له ، وبالرغم من أن معظم البلدان العربية ترتبط بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة ، قد استجابت دول عربية إلى نداء الرئيس بوش ومبادرته في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١ من أجل حل عادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس مرجعي من القرارات الدولية التي كانت الولايات المتحدة من الدول التي وافقت عليها في القرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ . غير أن ما نلمسه الآن من تراجع أمريكي عن هذه السياسة أمر مؤسف ومخيب للآمال ، ومثير للتعجب ، ونحن نسمع الآن شعاراً جديداً في الأدبيات السياسية هو (الأمن مقابل السلام) بدلاً من (الأرض مقابل السلام) .

لقد ورد هذا التعبير على لسان « مادلين أولبرايت » ـ في تصريحاتها حول الشرق الأوسط .

وإذا عدنا إلى خطاب نتانياهو في زيارته الأولى للولايات المتحدة ، وخطابه في الكونجرس الأمريكي ، نرى أن هذا التعبير هو تعبير إسرائيلي يردده قادة إسرائيل يومياً ، ويطلبون الأمن مقابل السلام ، وهم يريـدون في هذا الشعار ، كما قلنا سابقاً ، بأن إسرائيل تريد الأرض والأمن والسلام ، فكيف يستقيم الحق والعدل تجاه هذه المغالطة الكبرى ، التي لا مثيل لها في التاريخ .

والسؤال الذي يطرح هو ما العمل ؟ أو كيف نعالج هذا الموقف ؟! :

وجوابنا عن هذا أن التاريخ يعلمنا العبر الكثيرة ، ولا يمكن لشعب من الشعوب أن يتخلى عن حقه المشروع في الأرض والوطن ، وإذا كانت الظروف المعاصرة قد أدت إلى خلل في التوازن القائم بين إسرائيل والدول العربية ،

فليس معنى هذا أنه سيبقى إلى نهاية التاريخ ، فالأمة العربية التي استمرت كأمة واحدة متكاملة ومتواصلة ثقافة وأرضاً وروحاً وتاريخا في خلال خمسة عشر قرنا ، والتي تنتشر على مساحة واسعة من الأرض ، ويبلغ عدد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة لا يمكن أن تذبل أو تضمحل بقرار من الولايات المتحدة أو إسرائيل .

فالتاريخ يعلمنا أن الوطن العربي قد وقع تحت سيطرة الفرس والرومان واليونان والمغول والأتراك والغزو الصليبي والاحتلال التركي الأراضي العربية والاستعمار الأوروبي ، وتحرر البلاد العربية من كل هذا يعطينا الأمل والإيمان بأن الظلام والعدوان والاحتلال لن يبقى ، وبالنسبة لنا في سورية ، نحن نتمسك بالسلام العادل وعلى استعداد لاستئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها وبالنتائج التي حققتها ، وضمن تعهد إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونية ١٩٦٧ ، والانسحاب من جنوب لبنان ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولقد جاء على لسان السيد نائب رئيس الجمهورية ، عبدالحليم خدام - في تصريح له في ١٥/٣/١٩٩٧ بعد زيارته البرتغال ، حيث أكد السيد نائب الرئيس حرص سوريا على تحقيق السلام العادل والشامل الذي يرتكز على مرجعية مدريد القائمة على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وعلى استعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها ، وقبول الحكومة الإسرائيلية السابقة الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ ، ووثيقة المبادىء الأمنية ، كما أكد السيد نائب الرئيس بأنه لا سلام بدون سورية .

ولقد عبر السيد فاروق الشرع - وزير الخارجية بعد زيارته ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٧ عن الاستياء الأوروبي والتشاؤم من

حكومة نتانياهـو ، وبخاصـة تعطيل عمليـة السلام ، وتجميـد المسار السـوري ، وفتح النفق تحت المسجـد الأقصى ، والاستمـرار في بنـاء المستوطنات ، كما طالب وزير الخارجية باتخاذ موقف دولي حازم وواضح من مواصلة إسرائيل خرق القانون الدولي ، مؤكداً أن العرب يشكون من الازدواجية في المجتمع الدولي ، مشيراً إلى أنه لو كان مرتكب ممارسات نتانياهو من الدول العربية لانعقد مجلس الأمن الدولي بسرعة واتخذ قرارات مناسبة .

وأشار السيد الشرع إلى مشاعر الغضب في العالمين العربي والإسلامي ، لأن إسرائيل تتصرف دون إقامة وزن للقانون الدولي .

أما على الصعيد العربي فما نطلبه ونراه ضرورياً ، ويجب تحقيقه قبل فوات الأوان مايلي :

١ - تحقيق التضامن العربي والإجماع على الثوابت العربية التي لا يمكن التنازل عنها .

٢ - وقف وإلغاء علاقات التطبيع الاقتصادي والسياسي مع إسرائيل ، حتى تنصاع لإدارة المجتمع الدولي ، وتنفيذ مبادىء الشرعية الدولية بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة .

٣ - تعليق عمل اللجان متعددة الأطراف واجتماعاتها ، وما نجم عنها من قرارات ، وما يتبع ذلك من مؤتمرات ولقاءات قادمة .

٤ - القيام بجهد عربي في المجال الدولي ، وبخاصة مع الولايات المتحدة لإنقاذ عملية السلام قبل أن تموت على يد إسرائيل والذين لا يقيمون وزناً للحق ومبادىء العدل والقانون الدولي .

وفي الختام قد يسألني احدكم عن البديل .. واقول :

« لا أحد ينكر السلام وفوائده ، والحرب هي الاستثناء ، والسلام هو القاعدة ، ونحن نطالب بسلام عادل وشامل يقوم على التوازن والتكافؤ ،

وإذا كنا لا نملك القوة لخلل في ميزان القوى ، فإننا لا يجوز أن نتخلى عن الإرادة : إرادة الحق ، إرادة السلام العادل ، وعلينا أن نعود إلى دائرة التضامن ، وإلى دائرة وحدة الهدف والمواقف ، وإلى استخدام أساليب جديدة في إدارة الصراع ، سواء في المجالات الدولية ، أم المجالات الإقليمية ، ومنطق القوة عند الخصم لا يمكن أن يستمر إلى نهاية التاريخ ، لقد سقطت باريس أمام جحافل النازية ، ووقعت استسلاماً ، لكن إرادة الشعب الفرنسي لم تخب ، وقاد « ديجول » فرنسا الحرة في ظروف بالغة الصعوبة .

وكذلك لم تهزم إرادة الشعب الفيتنامي ، ولا إرادة الشعب الصيني ، الذي حقق في « ماو تسي تونج » مسيرة الألف ميل ، والعجيب أن يطلب من العرب أشياء لم تطلب من غيرهم ، وهو طمس تاريخهم ، ونسف ثقافتهم ، والتنازل عن أرضهم ، وتسمية المناضل إرهابيا ، وإعطاء الحق للجاني والقاتل ، وإسقاط أية حجة منطقية للضحية ، حتى منع البكاء على أطلال البيوت المهدمة والمنسوفة ، ولم يطلب ما هو مطلوب من العرب الآن ، من الشعب الفيتنامي ـ برغم أن الخصم كان أمريكا ـ أن يقيم علاقات دبلوماسية معها أو علاقات اقتصادية في بداية المفاوضات مع الولايات المتحدة ، والأمر بالغ الصعوبة ، ولكن علينا أن نتشبث في الإرادة ، وأن نتمسك بالتاريخ ، لأن التاريخ ذاكرة الشعوب ، وإن فقدت الشعوب تاريخها فقدت ذاكرتها ، كما أن الثقافة هي روح الأمة وجوهر الانتماء ، وهما من العناصر الأساسية في دربنا الطويل نحو السلام العادل والشامل والدائم » .

رسالة التطمينات الأمريكية إلى سوريا

أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١

يسعدني أن أرد على طلبكم الحصول على تأكيدات معينة تتصل بهذه العملية . وهذه التأكيدات تشكل تفهم الولايات المتحدة ونواياها حول مؤتمر السلام . والمفاوضات التي تليه .

« ودعني أؤكد من البداية أن هذه التأكيدات يجب أن تكون متفقة مع سياسة الولايات المتحدة ، ولا يمكن أن تسيء أو تتعارض مع الإطار الذي حددناه لعقد مؤتمر السلام . ولن تكون هناك تأكيدات لطرف لايعرف بها الطرف الآخر . وبهذا الأسلوب ، نستطيع إيجاد حد من الثقة وتقليل مخاطر سوء التفاهم .

وكما أكد الرئيس بوش في خطابه في ٦ آذار/مارس أمام الكونجرس فإن الولايات المتحدة مازالت عند موقفها بكل تأكيد .. إن الحل الشامل يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . وهذه النتيجة يجب أن توفر الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل . والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وكما أوضحت في خلال مباحثاتنا في الأشهر الأخيرة . فإن هدف مؤتمر السلام هو إطلاق مفاوضات ثنائية مباشرة . ومفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية بعد أسبوعين .

وسوف يستند المؤتمر والمفاوضات إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتتحول العملية باتجاهين من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . ومن خلال مرحلتين بين إسرائيل والفلسطينيين .

والولايات المتحدة تؤكد تصميمها على تحقيق حل شامل ودائم وعادل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي ، وسوف تبذل كل ما تستطيع لضمان تحرك العملية إلى الأمام نحو الهدف ، والولايات المتحدة لا تؤيد الربط بين تقدم

المفاوضات على كل الجبهات ، ويجب أن تتحرك المفاوضات بأسرع وقت ممكن باتجاه التوصل لاتفاق . وبالنسبة لدور الأمم المتحدة ، فإن السكرتير العام سيوفد ممثلا عنه إلى المؤتمر كمراقب ، وسوف تقوم الدولتان الراعيتان للمؤتمر بإبلاغ السكرتير العام بكل التطورات بالنسبة للتقدم في المفاوضات ، وسوف تودع الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف لدى الأمم المتحدة ، وتبلغ للسكرتير العام ومجلس الأمن ، وتطلب الأطراف اعتماد مجلس الأمن الاتفاقيات والتصديق عليها .

ونظرا لأنه من مصلحة كل الأطراف نجاح هذه العملية ، فإن الولايات المتحدة لن تؤيد اية عملية أخرى تجري بالتوازي ، داخل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ، وأن الاتفاق النهائي يأتي نتيجة للتفاوض . وسوف تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات . بما فيها الجولان ، في خلال كل مراحل التفاوض .

وتأكيدا لهذه السياسة سوف تظل الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بضم الجولان ، وتطبيق القانون الإسرائيلي ، والتشريع الإسرائيلي على الجولان . وبشكل مماثل ، سوف تظل الولايات المتحدة على رفضها للنشاط الاستيطاني داخل الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والتي تظل عقبة امام السلام ..

دعني ايضا اعيد تأكيد اقتراح الرئيس بوش الذي تضمنه خطابه بتاريخ ٣١ أيار / مايو ١٩٩١ إلى الرئيس الأسد : وبالتحديد ، أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانات أمريكية ، لضمان الحدود التي تتفق عليها سوريا وإسرائيل . في إطار الإجراءات الدستورية الأمريكية .

وفي النهاية ، فإن الولايات المتحدة ستعمل كوسيط أمين في محاولة التوصل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي من خلال تفهم احتياجات ومتطلبات كل الأطراف . ونؤكد أننا والاتحاد السوفييتي سوف نلعب دوراً محركاً وراء هذه العملية لمساعدة الأطراف على التحرك قدما نحو حل شامل .

ومن حق كل دولة أن تتصل مباشرة بالدولتين الراعيتين للمؤتمر في أي وقت ، والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في كل مراحل التفاوض

بموافقة الأطراف ، وفي كل المفاوضات . وهذه هي التأكيدات الأمريكية حول تنفيذ المبادرة التي اقترحناها . وبهذه التأكيدات ، فإن أمل الولايات المتحدة أن تعمل سوريا معها لتحقيق الحل الشامل .

رسالة التطمينات الأمريكية إلى لبنان
١٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١

بيروت في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١ .

السيد العزيز رئيس الجمهورية .

يشكل قرار لبنان بحضور مؤتمر السلام الذي سيطلق المفاوضات المباشرة الثنائية بين لبنان وإسرائيل ، وتلك متعددة الأطراف بينها وبين الدول العربية الأخرى خطوة مهمة في جهودنا المشتركة لإنجاز تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي . لقد عانى لبنان طويلا من غياب حل لهذا النزاع . وفي الواقع فإننا نأمل في أن يؤدي التقدم نحو هذه التسوية إلى تعزيز الآمال في الوصول إلى لبنان مستقر ، وسيد وحر ، وخال من وجود القوات غير اللبنانية .

إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتوفير تطمينات معينة تتصل بالعملية التي دخلنا فيها ، وتشكل هذه التطمينات مفاهيمنا عن المؤتمر والمفاوضات اللاحقة ، ونوايانا في ما يتعلق بها .

وتنسجم هذا التطمينات مع سياسة الولايات المتحدة ، وهي لا تتناقض مع مؤتمر السلام ، ومع الإطار الذي أوجدناه لعقده ، ولا تؤدي إلى تقويضه .

وأكثر من ذلك ، لن تكون هناك تطمينات تقدم لطرف معين دون أن يكون الأطراف الآخرون على علم بها ، وبهذا نستطيع تعزيز الشعور بالثقة ، وتقليل فرص حصول سوء التفاهم .

وكما أعلن الرئيس بوش في كلمته أمام الكونجرس في السادس من آذار/ مارس ١٩٩١ ، فإن الولايات المتحدة مازالت على إيمانها الثابت

بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام . إن نتيجة كهذه يجب أن تؤدي أيضا إلى الأمن والاعتراف بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد أشار الرئيس بوش إلى أن أي شيء غير هذا سيؤدي إلى الفشل في اختباري عدم التحيز والأمن المتلازمين .

وكما تعلمون ، سترعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معا مؤتمر السلام الذي لايمكن أن ينعقد إلا في حالة موافقة الأطراف جميعها عليه ، وستبدأ المفاوضات الثنائية بعد اربعة أيام من افتتاحه . وستجتمع الأطراف المشتركة في المفاوضات متعددة الأطراف بعد أسبوعين من هذا الافتتاح لتنظيم هذه المفاوضات ، وستتخذ العملية مسارين : من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها . وبالصورة التي شرحناها لكم وللأطراف الأخرى ، وبين إسرائيل والفلسطينيين .

وستتصرف الولايات المتحدة كوسيط نزيه في محاولة وضع حل للنزاع العربي - الإسرائيلي ، إن هدفنا يتمثل ، جنبا إلى جنب مع الاتحاد السوفييتي ، بتأدية دور القوة المحركة في هذه العملية لمساعدة الأطراف على التقدم باتجاه سلام شامل ، وسيكون بإمكان أي طرف الوصول إلى ممثلي الدولتين راعيتي المؤتمر (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) في أي وقت يريده . إن الولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في جميع مراحل المفاوضات مع موافقة الأطراف جميعها في كل مرحلة منها . وستقوم الولايات المتحدة ، من جانبها ، بالعمل على إجراء مفاوضات جديدة ، كما ستحاول تجنب إطالتها أو دفعها إلى المراوحة من جانب أي طرف .

وتستمر الولايات المتحدة في تأييدها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ . وهي تعتقد بأن للبنان الحق في الاستقلال ، ووحدة أراضيه ، ضمن حدوده المعترف بها دوليا . وتؤمن في الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة .

ويتمثل موقف الولايات المتحدة في أن تطبيق القرار ٤٢٥ لا يتوقف على

تسوية شاملة في المنطقة ، ولا يرتبط بها ، ولكن تسوية كهذه يمكنها تعزيز السلام والاستقرار في لبنان .

وبودي التأكيد لكم على أن ما من شيء في خلال هذه العملية قادر على تغيير التزام الولايات المتحدة أو تعديله في ما يتعلق بوحدة لبنان ، وسيادته ، ووحدة أراضيه ، وبانسحاب القوات غير اللبنانية كافة منه ، ونزع سلاح جميع الميليشيات . وتواصل الولايات المتحدة دعمها للحكومة اللبنانية ولجهودها من أجل بسط سلطتها على أراضي البلاد كلها من خلال تطبيق اتفاق الطائف . وفي هذا الصدد . إننا نثني على الحكومة اللبنانية لجهودها الراسخة في تنفيذ هذه العملية من خلال نزع سلاح الميليشيات .

وفي الواقع ، فإن وجهة نظرنا تتمثل في أن إطلاق عملية السلام وحده القادر على تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان ، وجعلهما أقرب إلى متناول الشعب اللبناني الذي يستحقهما .

رسالة التطمينات الأمريكية
إلى حكومة إسرائيل
١٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١

رسالة تطمينات :

« إن قرار إسرائيل الاشتراك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، لبدء محادثات مباشرة وثنائية إلى مفاوضات سلام متعددة الأطراف هي خطوة مهمة ، توصل إسرائيل بصورة أقرب كثيرا إلى السلام ، والأمن ، اللذين تتوق إليهما الآن . وهذا أوان التقرير من جانب كل الأطراف ، لكى نتمكن من التحرك بسرعة نحو مؤتمر ومفاوضات . والحقيقة إنه بوساطة مفاوضات مباشرة فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي وآمن .

« في سياق المسار الذي نبدأ به ، نرغب في الرد على طلبكم لتطمينات معينة تتعلق بهذا المسار . هذه التطمينات تشكل مفاهيم الولايات المتحدة ومقاصدها المتعلقة بالمؤتمر والمفاوضات .

«لقد وضحنا من البداية أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لإعطاء تطمينات تتلاءم مع سياستنا ، والتي لاتضعف أو تناقض الإطار الذي اوجدناه لعقد مؤتمر السلام ، وقلنا أيضا ، إنه لن تكون هناك تطمينات لأحد الأطراف لا تعرفها الأطراف الأخرى .

« هذا المسار من المفاوضات مبني على العلاقات الفريدة بين دولتينا ، وتستند على قيم ومصالح مشتركة ، وعلى احترام الديموقراطية . منذ إنشاء دولة إسرائيل ، أدركت الولايات المتحدة أن التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق بجوهر وجودها . وعلى امتداد فترة طويلة للغاية ، عاشت إسرائيل في منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها ، وحاولوا تدميرها ، ولهذا السبب ، كان مفتاح التقدم نحو السلام دائما ، اعترافا بحاجات أمن إسرائيل ، وبضرورة التعاون الوثيق بين دولتينا لتلبية هذه الحاجات .

« إننا نؤكد لكم ، أن التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هي عليه ، وكل من يحاول أن يدس بيننا ساعيا للمس بهذه الالتزامات لا ينجح في فهم الروابط العميقة بين دولتينا وطبيعة التزاماتنا بأمن إسرائيل ، بما في ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي . ونريد أن نعود ونؤكد موقفنا ، بأن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة وقابلة للدفاع ، والتي يجب أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة ، بحيث تكون مقبولة من جيرانها . والولايات المتحدة تؤمن بأن الهدف من هذا المسار ، هو سلام عادل ودائم ، يتحقق عبر محادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، وبما في ذلك عقد اتفاقات سلام مع علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها العربيات .

« لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وبأن هذه (التفسيرات) ستعرض في أثناء المفاوضات . ووفقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة ، لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . كما أننا لا نؤيد أيضا استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التي تحتلها إسرائيل .

« لن تكون للمؤتمر قوة فرض حلول على الأطراف ، أو استخدام حق النقض (الفيتو) للاتفاقات التي ستتحقق بوساطته . ولن تكون له صلاحية اتخاذ قرارات ، ولا حق التصويت على مسائل أو نتائج ، ويمكن

أن يتجدد انعقاد المؤتمر فقط بموافقة كل الأطراف .

« ستبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر .

إن الأطراف التي سيطلب منها الانضمام إلى المحادثات متعددة الأطراف ستجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لكي تنظم هذه المفاوضات ، وتدعم الولايات المتحدة المشاركة وتنظيم هذه المفاوضات متعددة الأطراف . إننا نعتقد أن هذه الأبحاث يجب أن تتمحور حول موضوعات إقليمية عامة ، مثل المياه ، والبيئة ، والرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي ، والتطوير الاقتصادي ، ومسألة اللاجئين وموضوعات أخرى .

« إن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع الإسرائيلي العربي . وستبذل كل ما في وسعها لضمان تقدم هذا المسار في السبيلين ، حتى نهايته . وتأمل الولايات المتحدة بتوسيع حجم السلام بحيث يشمل دولا أخرى في المنطقة .

« لا تؤيد الولايات المتحدة خلق ارتباط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة .

«تؤمن الولايات المتحدة أنه لن يجبر أي طرف فى هذه العملية على الجلوس مع من لا يرغب في الجلوس معه . ولا يجوز أن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات ، وتؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد أردني فلسطيني مشترك في المؤتمر . الفلسطينيون الذين هم سكان الضفة الغربية وغزة ، والذين يقبلون بالنهج الثنائي سبيلاً للمفاوضات على مراحل ، ويريدون العيش بسلام مع إسرائيل وسيساهمون في الوفد ، وفي المفاوضات بشأن تسويات مرحلية .

أكثر من ذلك ـ لاتهدف الولايات المتحدة إلى الوصول بـ(م . ت . ف). إلى داخل المسار ، أو إلى حمل إسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع م . ت . ف ، وستعمل الولايات المتحدة كوسيط مناسب لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي .

« تعتقد الولايات المتحدة أن من الضروري (قيام) فترة انتقالية لإسقاط أسوار الشكوك ، وعدم الثقة ، ولوضع أساس لمفاوضات مستمرة

بشأن المكانة الدائمة .

• وفي ما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستجرى الأبحاث على مراحل ، أولا ، في محادثات بشأن تسوية مرحلية لحكم ذاتي سيستمر خمس سنوات ، وستجرى هذه المحادثات بهدف تحقيق اتفاق في خلال سنة ، ابتداء من السنة الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية . وستبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة في ضوء علاقاتنا الفريدة مع إسرائيل . وتوافق الولايات المتحدة على التشاور مع إسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الحسبان في مسائل مسار السلام . وفي الوقت نفسه تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بالحق في إعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة .

• لقد عبرتم عن قلق خاص بالنسبة إلى هضبة الجولان . وفي ما يتعلق بذلك ، تواصل الولايات المتحدة دعم تعهد الرئيس فورد لرئيس الحكومة رابين في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بأن الولايات المتحدة ستؤيد الموقف بأي تسوية شاملة مع سوريا في سياق اتفاق سلام يجب أن يضمن أمن إسرائيل في وجه هجوم من هضبة الجولان .

• تواصل الولايات المتحدة تأييد موقفها بأن سلاما عادلا ودائما يجب أن يكون مقبولا من الطرفين . ولم تبلور الولايات المتحدة حتى الآن موقفا نهائيا من مسألة الحدود . وعندما ستضطر إلى عمل ذلك ، فإنها ستولي وزنا كبيرا لموقف إسرائيل بأن كل تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان . وفي ما يتعلق بذلك فإن الولايات المتحدة على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية في الحد الذي سيكون متفقا عليه بين إسرائيل وسوريا ، طبقا لعمليتنا التشريعية .

• وفي ما يتعلق بلبنان وطبقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة ، فإننا نؤمن بإن لإسرائيل الحق في الأمن على امتداد كل الحدود الشمالية . وأكثر من ذلك ، ستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان ، وبتجريد كل الميليشيات من أسلحتها .

• إننا نستمر في النظر إلى معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر والروابط بينهما ، كحجر الزاوية لسياستنا في المنطقة ، وتأييد إتمام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، وإكمال الاتفاقات الملحقة بها .

«هذه هي التطمينات التي تقدمها الولايات المتحدة في سياق تقدم المبادرة التي تحدثنا فيها ، بعمل مشترك على أساس الثقة المتبادلة التي ميزت العلاقات بيننا دائما . ويمكن لإسرائيل والولايات المتحدة التقدم نحو السلام الذي منع عن إسرائيل على امتداد فترة طويلة » .

المصدر : صحيفة معاريف عدد ٢١/١٠/١٩٩١

• • •

المراجـع :

١ ـ خطب الرئيس حافظ الأسد بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٧ .

٢ ـ الملف الوثائقي عن وقائع مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط من ٣٠/١٠ إلى ١/١١/١٩٩١ « مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات ، جمهورية مصر العربية » .

٣ ـ السلام في الشرق الأوسط ، رحلة العشرين عاماً من ١٩٧٣ ـ ١٩٩٣ . سلسلة الملفات الوثائقية ، إدارة خدمة المعلومات ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٩٤ .

٤ ـ خطب وتصريحات السيد وزير الخارجية فاروق الشرع ١٩٩١ ـ ١٩٩٧ .

٥ ـ اللقاءات الصحفية للسيد نائب الرئيس عبدالحليم خدام في البرتغال وبلجيكا ، ١٥/٣/١٩٩٧ ـ ١٨/٣/١٩٩٧ .

٦ ـ محاضرة الدكتور/ عيسى درويش ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، ٢ إبريل/ نيسان ١٩٩٦ .

٧ ـ حديث الدكتور/ عيسى درويش في ندوة الأهرام الإستراتيجية

بالاشتراك مع المركز الإستراتيجي الأوروبي ١٠/٦/١٩٩٦ .
٨ ـ جريدة الأهرام القاهرية ، أعداد متفرقة بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ .
٩ ـ مشاريع السلام العدد (٣) المجلد (٩) تاريخ ١٥/٥/١٩٩٤ ، مركز التوثيق والمعلومات ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
١٠ ـ مجلة « قضايا إستراتيجية » تحت عنوان : « تحويلات المجتمع الإسرائيلي في ضوء انتخابات مايو/ آيار ١٩٩٦ » الدكتور/ عبدالعليم محمد العدد (٦) نوفمبر ١٩٩٦ ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية .
١١ ـ رسائل التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل ١٨/١٠/١٩٩١ .
١٢ ـ رسائل التطمينات الأمريكية إلى سوريا ١١/١٠/١٩٩١ .
١٣ ـ رسائل التطمينات الأمريكية إلى لبنان ١٥/١٠/١٩٩١ .

المسار اللبناني
التسوية في تنفيذ القرار ٤٢٥

إلياس سابا

مقدمة

١ ـ إن النظام العربي الذى قام بعد الحرب العالمية الثانية أصيب بضربة شبه قاضية مع اجتياح العراق الكويت في صيف ١٩٩٠ ، ومع حرب الخليج في أوائل ١٩٩١ ، و في ظننا أن النظام العربي كان قد أصبح مصدر إزعاج للنظام الدولي منذ فترة غير قصيرة ، على الأقل منذ الانفجار الأول في اسعار النفط فيما بين شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ ، وشهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ ، ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقرار الملك فيصل في قطع إمدادات النفط عن الغرب ، هذا القرار الذي أسميناه في حينه « پيرل هاربر » الغرب الاقتصادي (Pearl Harber) .

٢ ـ إن مسار التسوية الذي نشهده اليوم لم يبدأ مع مؤتمر مدريد ، بل قد بدأ بالفعل مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هذه الحرب التي أقنعت إسرائيل بأن اعتمادها على التفوق العسكري واحتلال الأراضي العربية فقط لن يكون كافيا لضمان أمنها ، وتحقيق تفوقها وهيمنتها ، وأنه لابد لها من أن تدعم ذلك عن طريق الهيمنة الاقتصادية على الموارد البشرية ، وهكذا نشأت طروحات « السلام الإسرائيلي » الذي يقول بمقايضة الحد الأدنى من الأرض العربية المحتلة في مقابل الحد الأقصى من المنافع والمكاسب الاقتصادية ، وذلك عن طريق الهيمنة الاقتصادية ، وربط المصالح الاقتصادية العربية بإسرائيل مباشرة ، وتفتيت الوطن العربي ، وشرذمته

وإبـراز التناقضـات داخله وتشجيعهـا ، وطمس الهويـة والحضـارة العربيتين ، والقضاء عليهما كليا ، إذا أمكن (لقد سبق وأعلنا هذه القناعة عبر مقال افتتاحي نشر في جريدة « النهار » اللبنانية ـ بيروت ـ تحت عنوان « لا للصلح الاقتصادي » بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ !)

٣ ـ لقد « أنتج » السلام الإسرائيلي في مرحلته الأولى اتفاقيات كامب دايفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وكان مقدرا للاردن أن يكون البلد العربي التالي الذي يوقع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل ، ولكن ضرورات النظام الأردني وخصوصيته حالت دون ذلك ، ثم جاءت ظروف الحرب اللبنانية في أوائل عام ١٩٨٢ لتوهم إسرائيل أن دور لبنان قد حان ، فكان اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ الذي لم يصمـد ، وانكفأ المشروع الإسرائيلي سنوات ، ليعود فيطل برأسه من جديد عبر مؤتمر مدريد ، هذا المؤتمر الذي ما كان ممكنا له أن ينعقد لولا تطوران أساسيان : الأول على الصعيد الدولي ، وهو المتمثل بانهيار الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي ، والثاني على الصعيد الإقليمي ، المتمثل باجتياح العراق الكويت ، وبعاصفة الصحراء ، ونتائجها السلبية المدمرة على كافة الصعد ، من عسكرية ومادية ومالية وبيئية وبشرية ، وعلى الأخص على الصعيد النفسي وعلى الصعيد القومي .

٤ ـ نحن نعتبر أن مؤتمر مدريد ومفـاوضاتـه الثنائيـة ، ومتعددة الأطراف والسرية ، يمثل صحوة مفاجئة للضمير العالمي ورغبة في إحقاق الحق ، وفي تنفيذ مقررات الشرعية الدولية ، بقدر ما يمثل مدخلا ووسيلة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإقامة نظام إقليمي جديد فيها ، بعد أن أصبحت الظروف ملائمة لذلك ، نظام إقليمي يتوافق مع النظام الدولي العتيد ، ويكون في خدمته وخدمة الدول الصناعية بعامة ، والولايات المتحدة بخاصة .

٥ - إن مؤتمر مدريد يشكل مرحلة ثانية من مراحل « السلام الإسرائيلي » (بعد مرحلته الأولى التي نتجت عنها اتفاقيات كامب دايفيد) ، وهو يعتمد الأسس نفسها التي اعتمدت في المرحلة الأولى ، أي التفرد والاستفراد ، تفرد الولايات المتحدة بأن تكون عراب أو « قابلة » التسوية ، واستفراد الدول العربية « فردا فردا » من أجل إضعاف القدرة التفاوضية للجانب العربي ، وتوقيع اتفاقات منفردة ، وهكذا شهدنا كيف أن مؤتمر مدريد هو مؤتمر دولي بالاسم فقط ، وكيف أنه انحدر في مؤتمر برعاية الولايات المتحدة وروسيا ، ويحضره إضافة إلى الأطراف المعنية دول صناعية عديدة ومؤسسات دولية مرموقة ، بعد أن انحدر هذا المؤتمر الدولي بكامل جلاله ومهابته وبسرعة فائقة إلى مستوى المفاوضات الثنائية ، إلى أن وصل الأمر به إلى أن يكون غطاء للمفاوضات السرية ! وانحدرت الأهداف والأسس التي انعقد على أساسها في تنفيذ مقررات الشرعية الدولية (٢٤٢ ، ٣٣٨ ، و٤٢٥ إلخ ..) ومقايضة الأرض مقابل السلام ، إلى السلام مقابل السلام ، ومن ثم إلى الأمن مقابل السلام ، وحتى وصلنا اليوم إلى الأمن (الإسرائيلي طبعا) مقابل .. فعلا .. لا شيء !!

٦ - إذًا فإن مرحلة مؤتمر مدريد هي المرحلة الثانية في مسار « السلام » الإسرائيلي ، هذا « السلام » الذي يستند إلى اختلال فاضح في ميزان القوى لغير صالح الوطن العربي ، والذي هو في طبيعته غير عادل ، ولايوازن بين مصالح الفريقين المعنيين ، هذا « السلام » الذي هو بالتالي مفروض فرضا على العرب ، و قناعتنا أن مرحلة « مدريد » هذه قد انتهت بعد أن ولدت اتفاق غزة/ أريحا وتوابعه ، واتفاق وادي عربة . (وبالمناسبة ، فإننا نعتقد أن اتفاق غزة/ أريحا إنما عقد من أجل أن يتم اتفاق وادي عربة ، أي أنه لولا التوقيع الفلسطيني الذي سبق التوقيع الأردني ، لما كان بإمكان الأردن أن يوقع) لأن الهدف هو الاتفاق مع الأردن ، وليس الاتفاق مع

الفلسطينيين ، من هنا تعثرت المفاوضات الإسرائيلية / الفلسطينية) وفي قناعتنا أيضا أن إسرائيل غير راغبة في سلام مع سوريا ولبنان في هذه المرحلة ، لأن السلام الذي تطلبه وتقبل به لا يمكن لسوريا أن تقبل به ، كما لا يمكن للبنان الملتزم التنسيق مع سوريا أن يقبل به هو الآخر ، وهكذا فإن المرحلة الثانية من « السلام » الإسرائيلي قد شارفت على نهايتها ، من غير ان ترغب إسرائيل ، أو الولايات المتحدة في إعلان انتهائها ، بل إن الولايات المتحدة تعمل على أن تحفظ مظاهر استمرار مسار التسوية وشكلياته .

- لماذا قبل لبنان الاشتراك في مؤتمر مدريد ؟

هذا سؤال ما زال يطرح نفسه بحدة في العديد من الأوساط المهتمة بالمسار اللبناني ، وبخاصة بعد أن تعثر هذا المسار : لماذا قبل لبنان أن يشترك في مؤتمر مدريد ، مع أن احتلال أرضه لا يقع تحت مضمون القرارين ٢٤٢ أو ٣٣٨ ؟ ، من هنا قد يكون من المفيد أن نبين الأسباب التي دعت الحكومة اللبنانية إلى الدخول في المفاوضات الثنائية ، ويمكن إيجاز هذه الأسباب بما يلي :

اولا : إن لبنان هو جزء من الوطن العربي ، وهو جزء محوري مركزي - كما هو طرف أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي . إن أية تسوية لهذا الصراع لابد وان تنتج نظاما إقليميا جديدا ، في أبعاده السياسية والأمنية / العسكرية والاقتصادية ، ولبنان لابد وأن يكون معنيا بأسس ومضامين هذا النظام الجديد ، ولابد له أن يشارك ضمن إمكاناته ، وفي منطلقاته في صياغة النظام الجديد ، تأمينا للمصلحة العربية العريضة ، ولمصلحته وعلى الاقل حتى لا يقوم النظام الجديد على حسابه .

ثانيا : إن لبنان قرر المشاركة « تمسكا بالموقف العربي العام في عقد مؤتمر دولي ، وهو ملتزم « ... بالقضايا العربية » خصوصا قضية الشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير وعودته إلى أرضه ، وتحرير جميع

الأراضي العربية المحتلة ، وتحقيق السلام العادل (والشامل) في المنطقة[1] (قومية المعركة !) كما هو مهتم اهتماما خاصا بتحرير القدس انطلاقا من فردية تركيبة الشعب اللبناني والعيش المشترك الذي هو في أساس الوفاق الوطني .

ثالثا : يعيش عدد كبير (بضعة مئات من الآلاف) من الفلسطينيين على الأرض اللبنانية ، وأية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي لابد وأن تأخذ في الاعتبار وجود الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية ، وبخاصة في الدول العربية ، ولبنان يرفض رفضا مطلقا أية محاولة لتوطين الفلسطينيين على أرضه .

رابعا : إن الساحة اللبنانية شكلت في خلال سنوات عديدة وتشكل اليوم ساحة صراع مفتوح تكاد تكون وحيدة بين العرب وإسرائيل ، كما أن إسرائيل تقوم منذ عام ١٩٧٨ باحتلال جزء من الأراضي اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي ، وبالرغم من صدور القرار رقم ٤٢٥[2] عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ بالإجماع ، فإن إسرائيل مازالت ترفض تنفيذه ، ولقد وسعت « حزامها الأمني » كما أقامت جيشا من المتعاملين اللبنانيين مدعوما بالكامل منها ، وعليه فإن مؤتمرا دوليا للسلام هو فرصة جديدة من أجل تطبيق القرار ٤٢٥ :

خامسا : إن لبنان ملتزم « .. بالشرعية الدولية ومؤسساتها والمبادىء التي تقوم عليها .. والقرارات التي تصدر عنها خصوصا رفضها أي مس بوحدة أراضي كل دولة وسيادتها الكاملة عليها ...»[3] .

سادسا : وعليه « .. إن لبنان بقدر ماهو معنى بقضية السلام في المنطقة

(١) قرار مجلس الوزراء اللبناني رقم (٢) في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٣ مستند رقم (١) .

(٢) المستند رقم (٢) .

(٣) المستند رقم (١) .

وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه الوطنية وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، هو معني في الدرجة الأولى بتحرير أراضيه كاملة ، و « إن حضور لبنان المؤتمر الدولي يجب أن لا يعني في شكل من الأشكال ربط حل قضيته بحل قضية الشرق الأوسط[1] .

شروط قبول التسوية

اولا : لبنان

١ ـ يعتبر لبنان أن حل مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية هو في تطبيق القرار رقم ٤٢٥ والقرارات اللاحقة به القاضية بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلي حدود لبنان المعترف بها دوليا ، دون قيد أو شرط .

٢ ـ يعتبر لبنان أن القرار ٤٢٥ يشكل حكما مبرما لصالحه صادرا عن أعلى مرجعية قانونية ، ولو أنه لم يجر تنفيذ هذا الحكم بسبب ضعف أو عدم وجود آلية للتنفيذ ، وبما أنه حكم مبرم وصادر عن أعلى مرجعية ، فإنه لا مبرر لعرض الموضوع بشقه القانوني مرة ثانية (أو تكراره) كما لا يجوز عرضه على مرجعية ذات درجة أدنى .

٣ ـ تأسيسا على ذلك ، فإن مضمون القرار ٤٢٥ ـ أي الانسحاب الكامل حتى الحدود المعترف بها دوليا دون قيد أو شرط ـ أمر غير قابل للتفاوض إطلاقا ، ولبنان ليس لديه أرض يفاوض عليها ولامياه .

٤ ـ من هنا فالشرط اللازم للتسوية مع لبنان هو في اعتراف إسرائيل بمشروعية القرار ٤٢٥ ، والقبول بما نص عليه ، وهذا الأمر هو شرط لازم وسابق لأية مفاوضات لبنانية/ إسرائيلية .

٥ ـ أما متى اعترفت إسرائيل بالقرار ٤٢٥ وقبلت بمضمونه ، فعند ذاك يمكن أن يفاوض لبنان على آلية تنفيذ القرار ٤٢٥ ، وعلى مدة التنفيذ ، وعلى ظروف التنفيذ إلخ .. كما يمكن للبنان أن يفاوض على الإجراءات المطلوب

---

(١) المستند رقم (١) .

اتخاذها حتى يتم تأمين أمن شمال إسرائيل بعد أن تنسحب من لبنان .

٦ ـ يعتبر لبنان أن المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل ـ وعملياتها داخل الأراضي اللبنانية ـ هي حق من حقوق اللبنانيين ، حتى أن شرعية الأمم المتحدة قد كفلته لهم ، كما يعتبر لبنان أن المقاومة هي نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وليست سببا له ، وستنتهي مع زوال الاحتلال (تنفيذ القرار ٤٢٥) وعند ذاك ستكون السلطة اللبنانية مسئولة وحدها عن أمن الأراضي اللبنانية ، بما فيها أمن المناطق الحدودية المتاخمة ، والتي تكون إسرائيل قد انسحبت منها .

٧ ـ أما في ما يتعلق بالمفاوضات متعددة الجوانب ، فإن لبنان لا يقبل أن يشترك فيها قبل حصول تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية .

٨ ـ أما في ما يتعلق بنوع العلاقات التي يرى لبنان أن يقيمها مع إسرائيل ، فإن لبنان يرى أنه بعد أن يقوم السلام الشامل والعادل (المبني على مقررات الشرعية الدولية ، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام) فإن لبنان مستعد لأن يقيم علاقات عادية مع إسرائيل ، وهنا لابد من التوقف للإشارة إلى أنه في قناعتنا أن لب التسوية الحالية هو الدعوة إلى « تطبيع » العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل ، وبخاصة العلاقات الاقتصادية ، وحول هذا الموضوع فإن لنا الملاحظات التالية :

أ ـ إن مفهوم كلمة « تطبيع » كما أصبحت متداولة اليوم يتجاوز في الواقع المعنى الحرفي لإقامة علاقات طبيعية أو عادية ، فكلمة تطبيع قد أصبحت تعني بخاصة لإسرائيل وللولايات المتحدة إقامة علاقات مميزة حميمة ، بما فيها رفع الحواجز والقيود أمام حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمؤسسات ورؤوس الأموال بين الدول العربية أو بين كل دولة عربية من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى ، وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة مع إسرائيل ، وتنسيق سياسات الإعمار والاستثمار

وإقامة الصناديق ومصارف التنمية المشتركة ... إلخ .

ب - إن لبنان يرفض « التطبيع » بمفهومه الواسع والحميم هذا ، وذلك لاعتبارات قومية ، من حيث أن التطبيع هو ركيزة أساسية في إستراتيجية إسرائيل للهيمنة على المنطقة ، وكذلك من حيث السلبيات العديدة التي ستعود على لبنان ، لأنه البلد العربي الذي سيتضرر أكثر من غيره .

ج - إن المطالبة بقيام علاقات عادية بين لبنان (وسائر الدول العربية !) وإسرائيل بعد قيام الصلح الشامل والعادل ورفض التطبيع بمفهومه الواسع والحميم هو أمر مشروع ومبرر وطبيعي ومقبول في نمط العلاقات الدولية المتعارف عليها ، فدول أوروبا الغربية استغرقت أكثر من ٤٥ سنة لتنتقل من توقيع معاهدة صلح إلى إقامة سوق مشتركة ! والولايات المتحدة مازالت في حال صراع تجاري مع اليابان ، رغم أنهما وقعتا اتفاقية صلح سنة ١٩٤٥ ! والأمر نفسه ينطبق على علاقات الولايات المتحدة التجارية مع عدد من الدول (الصين مثلا) .

د - إن قيام علاقات عادية مع إسرائيل (بعد قيام الصلح الشامل والعادل) لا يعني بالضرورة عدم قيام علاقات مميزة فيما بين الدول العربية بل العكس هو المطلوب ، فإن تحدي قيام العلاقات العادية مع إسرائيل يستوجب أن يقوم أعلى تنسيق ممكن بين الدول العربية ، وأن يتم توسيع رقعة التبادل الاقتصادي العربي ، وأن يصار إلى تكبير حجم الوحدة (unit) الاقتصادية العربية في مواجهة إسرائيل ، وهذا يجب أن لا يفهم منه أننا ضد مبدأ المنافسة والحرية الاقتصادية ، أو بأننا نخشى المنافسة الاقتصادية مع إسرائيل ، ذلك أن إقامة سوق حرة فيما بين دول ذات مستويات متفاوتة في النمو والثقافة والعصرنة ستكون آثارها سلبية على الدول الأقل تطورا ، بسبب أن الشروط اللازمة لقيام المنافسة المتكافئة تكون

غير موجودة ، وفي مثل هذه الحال تتحول الدول الأكثر تطورا إلى مركز التنقل ونقطة الجذب في المجموعة .

ثانيا : سوريا

١ ـ تعتبر سوريا أن الشرط اللازم للقبول بالمفاوضة حول التسوية هو في قبول إسرائيل بمبدأ الانسحاب في كامل الأراضي السورية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ (أى إعادة كامل هضبة الجولان) والعودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ .

٢ ـ متى تم القبول بذلك ، يمكن لسوريا أن تفاوض حول : الترتيبات الأمنية على جانبي الحدود (قوات دولية ـ مناطق منزوعة السلاح ـ أنظمة إنذار مبكر ـ توازن على جانبي الحدود ... إلخ ..) المدة الزمنية المطلوبة للانسحاب ... إلخ .

٣ ـ تعتبر سوريا أن المقاومة اللبنانية حق للشعب اللبناني طالما أن إسرائيل تحتل الأراضي اللبنانية ، كما أنها تعتبر أن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سببا له ، وهي بالتالي غير مستعدة لأن تقوم بأي خطوات للحد من إمكانات المقاومة ومن حرية تحركها .

٤ ـ وفي ما يتعلق بالمفاوضات متعددة الجوانب ، فإن سوريا لا تقبل بأن تشترك فيها قبل حصول تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية .

٥ ـ بعد قيام سلام عادل وشامل في المنطقة فإن سوريا ستكون مستعدة لإقامة علاقات عادية مع إسرائيل .

ثالثا : من غير المنتظر أن يتم توقيع اتفاق بين أي من البلدين وإسرائيل دون أن يرافق ذلك توقيع متزامن وبنفس الوقت تقريبا ، مع البلد الآخر ، حتى ولو كانت المفاوضات قد أنجزت مع بلد قبل أن تنجز مع البلد الآخر ، وبكلام آخر فإن تلازم المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات يعني أن هنالك قرارا واحدا في الواقع ، وإن كان هنالك مساران للتفاوض في الشكل .

مستند رقم (١)

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في بيروت يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٩١/٧/٢٣ .

وقائع الجلسة :

الموضوع : مشاركة لبنان في مؤتمر السلام العالمي .

المرجع : وثيقة الطائف .

- اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجلسة .

قرار المجلس :

اطلع المجلس على المستندات المذكورة أعلاه .

وناقش قضية مشاركة لبنان في مؤتمر السلام العالمي .

ولدى المداولة ؛

وانطلاقا من التزام لبنان بالقضايا العربية ، خصوصاً قضية الشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير وعودته إلى أرضه ، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ، وتحقيق السلام العادل في المنطقة ؛

وتمسكا بالموقف العربي العام في شأن عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام ،

واستنادا إلى أن عددا كبيرا من الفلسطينيين يقيمـون على الأرض اللبنانية ؛

ولما كان الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية قد وقع عام ١٩٧٨ ، وما بعد ، وتقرر إنهاء الاحتلال بموجب القرار الصادر من مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ الذي هو موضع إجماع دولي ولا يحتاج إلا إلى التطبيق الكامل ؛

وانطلاقا من التزام لبنان بالشرعية الدولية ومؤسساتها والمبادىء التي تقوم عليها هذه الشرعية والقرارات التي تصدر عنها خصوصا لجهة رفضها أي مس بوحدة أراضي كل دولة وسيادتها الكاملة عليها ، وتأكيدا للموقف اللبناني الثابت والهادف إلى حل قضية الاحتلال اللبنانية بمعزل عن حل قضية الشرق الأوسط ؛

وتأسيسا على كل هذه الثوابت قرر مجلس الوزراء الآتي :

١ ـ دعم الجهود الآيلة إلى عقد المؤتمر الدولي لحل قضية الشرق الأوسط ، وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة .

٢ ـ الموافقة المبدئية على حضور المؤتمر والتأكيد أن لبنان بقدر ما هو معني بقضية السلام في المنطقة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه الوطنية ، وتحرير جميع الأراضي العربية ، هو معني في الدرجة الأولى بتحرير أراضيه كاملة .

٣ ـ إن حضور لبنان المؤتمر الدولي يجب ألا يعني في شكل من الأشكال ربط حل قضيته بحل قضية الشرق الأوسط .

٤ ـ الرفض المطلق لأية محاولة لتوطين الفلسطينيين على الأرض اللبنانية .

٥ ـ إن حل مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية هو في تطبيق القرار الرقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٧٨ ، والقاضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليا ، وذلك دون أي قيد أو شرط ، وتمكين الدولة اللبنانية من ممارسة سلطتها الفعلية والكاملة على الأرض اللبنانية كاملة .

٦ ـ تأكيد تطبيق اتفاق الهدنة الموقع عام ١٩٤٩ والتمسك بجميع أحكامه .

يبلغ لجانب :

- رئاسة مجلس الوزراء .
- وزارة الخارجية والمبعوثين .
- وزارة المالية .
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية .
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء .
- مؤسسة المحفوظات الوطنية .
- المحفوظات .

أمين عام مجلس الوزراء
هشام الشعار

international peace and security and assisting the Government of Lebanon in insuring the return of its offective authority in the area. The force to be composed of personnel drawn from States Members of the United Nations;

4 - Requests the Secretary General to report to the Council within twenty–four hours on the implementation of this resolution.

RESOLUTION 425 (1978)
Adopted by the Security Council at its 2074 Meehing on 19 March 1978

The Security Council,

Taking note of the letters of the Permanent Representative of Lebanon (S/12600 and S/12606) and the Permanent Representative of Israel (S/12607),

Having heard the statements of the Permanent Representatives of Lebanon and Israel,

Gravely concerned at the deterioration of the situation in the Middle East, and its consequences to the maintenance of international peace,

Convinced that the present situation, impedes the achievement of a just peace in the Middle East,

1 - **Calls for** strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries;

2 - **Calls upon** Israel immediately to cease its military action against Lebanese territorial integrity and withdraw forth with its forces from all Lebanese territory.

3 - **Decides,** in the light of the request of the Government of Lebanon, to establish immediately under its autherity a United Nation's interim force. m Sauthern Lebanon for the purpose of confining the Withdrawl of forces. restrecring

المسار العربي طويل المدى

الأستاذ إبراهيم بشير الغويل

« في حياة كل جماعة بشرية ، وعند أساس كل حضارة إنسانية ، تنشأ وتترسخ - بالطبيعة والمعايشة ومطالب الأمان النفسي والمادي - محرمات .. يمتنع الناس عن مقاربتها وينأون عن محظوراتها ، ويعتبرون العبث أو الإخلال بها مجلبة للعنة تحيق بالمجترئين ، وتلحق بهم شؤماً وعاراً يصعب عليهم الخلاص منهما أو التكفير عنهما .

وهذه المحرمات المحظورات في حياة الجماعات أو الحضارات ليست أشباحا مخلوقة من الوهم والخرافة ، وإنما هي في الأصل تعبير عن ضرورات وحدود وأصول ، وقيم تنزع الفطرة السليمة إلى تأسيسها وتحصينها في أعماق كل نفس ، وتوفر لها نوعاً من الحماية الذاتية .. تلامس حدود « القداسة » التي تفرض أحكامها بالروادع الداخلية ، حتى تلحق بها أسباب القوة أو أسباب القانون » .

وقد جاء الدين القويم .. مؤكداً إياها .. ومستوعباً لها ..

ولقرابة قرن من الزمان ، من الثلث الأول للقرن التاسع عشر ، وحتى الثلث الأخير من القرن العشرين ، كانت الأمة العربية تواجه الصهيونية - وحلم دولتها في فلسطين - على مساحة ممتدة .. تبدأ بهجوم استعماري استيطاني .. لتصل لملامسة حدود تلك « المقدسات » ..

ولقد بدأت الهجمة الصهيونية في إطار الهجمة الصليبية الاستعمارية ، التي استهدفت الوطن العربي .. وتفكيك أوصاله .. وضربه عند أطرافه .. إلخ .

ومن المعروف أن الاستعمار الاستيطاني يسير على خطة واحدة لم تتغير .. فتبدأ بحملات هجرة المستعمرين المستوطنين .. إلى أراضي شعوب غير مسلحة .. ثم يتم تسليم المستوطنين الذين دربوا مقدماً في خلال موجة من أعمال التخريب ، لافتعال معركة مع أصحاب الأرض الأصليين .. ثم تبدأ محاولات إعلان قيام دولة للمستوطنين في هذه الأراضي .. وهى دولة استيطانية عنصرية .

ولقد جاء قيام ما يدعى بإسرائيل بهذه الصورة نفسها .. نداء من نابليون إلى يهود العالم ـ قد يكون قد سبق اتصال مبكر بين دوائر الحملة الفرنسية ، وبين بعض حاخامات اليهود .. ثم تحريض على هجرة استعمارية استيطانية .. فتسلح هؤلاء الاستيطانيين ، فإعلان وعد بوطن ، فإعلان دولة عنصرية ..

وكما كان موقف العرب الليبيين .. والعرب الجزائريين .. وكما كان موقف الأفارقة في زمبابوي ، وجنوب افريقيا وما إليها .. وكما هو الشأن في مواجهة كل هجمة استعمارية استيطانية ودولة عنصرية .. كان موقف العرب الفلسطينيين ، ومن حولهم من قومهم العرب ، في مواجهة الهجمة الاستعمارية الصهيونية .. تصميم على حق المواطنين في بلادهم وديارهم التي أخرجوا منها .. وتصميم على حق أصحاب البلاد الأصليين في تقرير المصير .. وتصميم على إنهاء الدولة العنصرية ..

وأي سلام حقيقي لابد أن يستند إلى حق الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم وديارهم التى أخرجوا منها .. وحقهم في تقرير المصير .. وإنهاء الدولة العنصرية ، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية .. التي يعيش في ظلالها الجميع دون مستوطنات عازلة .. دون تفرقة عنصرية .

ودولة فلسطين الديمقراطية هي ـ بجغرافيتها ـ جزء من الوطن العربي الواحد .. ولو توحد العرب لما أمكن لأي كيان عنصري أن يبقى .. ولما أمكن

لأي كيان يقوم على أسس دينية إلا أن يكون ـ بتعبير « البروفيسور » توينبي ـ « فاتيكانا » وسط إيطاليا الموحدة !!

ومن هنا يجب أن يكون التصور العربي للسلام ، هو تصور الدولة الفلسطينية الديمقراطية .. ضمن نظام عربي موحد .. وهو ما يكشف عنه المسار العربي طويل المدى .. ويؤكد ويتطلب إعادة النشاط للنظام العربي في مواجهة الشرق أوسطية ، وشمال أفريقيا .. التي يروجون لها لإنهاء النظام العربي الموحد .. وليتحقق لهم ما حلموا به من لحظة تخليق هذا الكيان العنصري ليفصل ـ بتعبير تشرشل ـ عند مناصرته لوعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢ م ـ عرب آسيا عن عرب أفريقيا .. وهو نفس ما كان قد استهدفه نابليون من ورقته ليهود العالم .

ولازالت هذه هي الإستراتيجية المعادية لوحدة العرب .. والمعـادية لتواصل العرب الموحدين مع من حولهم من قوميات في آسيا وأفريقيا .. والعرب هم همزة الوصل في المشروع « الإفري ـ آسيوي » الذي يواجه مشروع « أورو أفريكا » ، كما يواجه مشروع « أورو ـ آسيا » ، واللذين يراد منهما أن تكون أفريقيا في الأول ، وآسيا في الثاني ، حديقة خلفية للدول الأوروبية والأمريكية .. تشتري المواد الأولية بأرخص الأثمان .. وتبيع المنتجات المصنعة بأغلى الأثمان .. تستخدمها سوقاً تستوفي منها إذا اكتالت منها .. وتبخسها حقها إذا كالت لها أو وزنت .. إلخ .

إن إعادة نشاط النظام العربي هو التصور الصحيح للسلام العادل والشامل ، ليس في فلسطين ، أو في المنطقة ، فحسب .. بل في العالم الأفرو ـ آسيوي .. والعالم كله ..

وطوبى لصانعي السلام ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الثالث

الصراع العربي الإسرائيلي : طبيعته ومستقبله

- الصراع العربي الإسرائيلي - طبيعته ومستقبله :

الدكتور أحمد صدقي الدجاني

- مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي : السفير تحسين بشير

- مداخلة من الأستاذ عمر الحامدي تعقيبا على

كلمة السفير تحسين بشير .

الصراع العربي الإسرائيلي طبيعته ومستقبله

الدكتور أحمد صدقي الدجاني

ليست هذه هي المرة الأولى التي يلح فيها التساؤل في أوساط أمتنا حول طبيعة هذا الصراع الممتد بين العرب والحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية ، مجسداً في الصراع بين عدد من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى . فقد ألح هذا التساؤل مرات ، منذ إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وبخاصة في أعقاب العدوان الثلاثي ، وحرب السويس عام ١٩٥٦ ، وحرب حزيران - يونيو عام ١٩٦٧ ، وحرب رمضان عام ١٩٧٣ .

الجديد هذه المرة أن إلحاح التساؤل حول طبيعة الصراع يأتي اليوم بعد مضي خمس سنوات وخمسة أشهر من مباشرة عملية تسوية أطلق عليها « مصممها » الأمريكي و« راعيها » « و « الساعي لتنفيذها » اسم عملية سلام الشرق الأوسط .

واضح أن إلحاح التساؤل في هذه الفترة يشير إلى انكشاف ماتعانيه هذه العملية من خلل في تصميمها ، وإلى ما اقترن بتنفيذها من تصاعد العنف في المنطقة ، وتزايد التطرف الصهيوني العنصري في أوساط التجمع الإسرائيلي ، وإلى ما تتصف به من هشاشة أجمعت عليها الأطراف الدولية . وقد تتالت الندوات والمؤتمرات في الآونة الأخيرة التي قامت بمراجعة عملية التسوية هذه ، ومنها ندوة أكاديمية المملكة المغربية التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بين ١٠ و ١٩٩٦/١٢/١٢ ، وناقشت ذلك السؤال الذي طرحه عليها راعيها الحسن الثاني « وماذا لو

اخفقت عملية سلام الشرق الأوسط ؟ » ، فضلا عن العديد من الدراسات والبحوث والمقالات .

تساؤل آخر يقترن بالتساؤل السابق يلح هو الآخر في هذه الفترة ، وهو حول مستقبل هذا الصراع الممتد . وذلك في إطار « بلورة تصور عربي لعملية السلام » ، وهو الهدف الذي وضعته هذه الندوة نصب عينيها وسعت إلى بلوغه .

لقد أوضحت رسالة الدعوة لهذه الندوة هذا الهدف ، وأشارت إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الماضي ، مؤملة أن يساعد ذلك في « دفع عملية السلام بصورة إيجابية ، وفي الاتجاه الصحيح » . كما بينت الرسالة « أن ظروف الحياة في المناطق الفلسطينية ، التي تزداد سوءا بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي ، التي تنجح باستمرار في خلق وقائع على الأرض سواء في سياستها الاستيطانية أم بالنسبة لمستقبل القدس العربية ، بالاضافة إلى ضعف التنسيق العربي ، والتفاوت الكبير بين المقدرة التقنية والدفاعية العربية ، والمقدرة الإسرائيلية ، كلها أمور تؤثر سلبا في مسيرة السلام .

الموضوع المحدد لهذا البحث هو « الصراع العربي ـ الإسرائيلي : طبيعته ومستقبله » (مع التركيز على المسار العربي طويل المدى) . وستجرى معالجته في ضوء ما جاء في رسالة الدعوة من رغبة في « التركيز على المراجعة الموضوعية للعملية السلمية ، والتي أصبحت خيارا إستراتيجيا ، وتقوم ما تحقق من نجاح لها حتى الآن ، آخذين بعين الاعتبار أن جميع الشعوب العربية تطمح إلى سلام عادل وشامل ، بالرغم من وجود بعض الآراء المتباينة حول العملية السلمية » .

نحمد لمنتدى الفكر العربي ، واللجنة المصرية للتضامن ، تعاونهما في عقد هذه الندوة ، ونسهم في معالجة موضوع البحث بتقديم اجتهاد بلورناه وطرحناه مؤخراً ، آخذين بعين الاعتبار قصر المدة أمام كتابة بحث جديد ،

في ما يخص طبيعه الصراع ومستقبله ، ثم نعمد إلى استخلاص مجموعة نتائج .

طبيعة الصراع :

حين نستحضر مسار عملية سلام الشرق الأوسط على مدى خمسة وستين شهرا ، نجد أحداثا كثيرة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ، فيها ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو عسكري وما هو ثقافي .. ونجد أن الطابع الغالب عليها جميعا هو التوتر الناجم عن شك عميق يتحكم في أطرافها إزاء بعضهم بعضا ، الصهيونية ، وقوى الهيمنة الداعمة لها ، والأمة العربية . ويلفت النظر أن العنف الصهيوني تصاعد منذ بدأت العملية ، وأن قوى الهيمنة الغربية تابعت دعمها الصهيونية الإسرائيلية ماديا ومعنويا ، وأن المقاومة العربية استمرت . وقد تتبع كاتب هذا البحث الخطوط البيانية لهذه الوقائع في شهادته على مدريد وأوسلو التي حملت عنوان « لا للحل العنصري في فلسطين » ، وفي سلسلة مقالات كتبها عن « أزمة الحل العنصري والحاجة إلى الحل الديموقراطي » .

لقد دعت تصرفات الأطراف الثلاثة في أثناء سير عملية التسوية الجارية إلى إلحاح التساؤل حول طبيعة الصراع . فطرفا التحالف الصهيوني الاستعماري عمدا إلى إملاء « اتفاقات على أعضاء الطرف العربي غير أبهين بآثار ذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل . والطرف الصهيوني الإسرائيلي ازداد تشبثا بالصهيونية التوسعية العنصرية فارضا مفهوما على شعار السلام المرفوع في عملية التسوية ، وغير مدرك آثارها على العملية وعليه . والطرف الأمريكي الممثل لقوى الهيمنة الغربية ازداد مجاهرة في دعم الطرف الإسرائيلي الصهيوني والانحياز له ، غير ملتفت لصفته « راعيا » للعملية ، كما أراد أن يكون ، ولا لما ينجم عن ذلك من إخلال بعملية التسوية على المدى القصير ، ومن آثار سلبية على مصالحه على المدى

المتوسط . والطرف العربي ازداد إحباطا ومرارة ، فقويت في أوساطه روح المقاومة للاتفاقات المملاة ، وجرى التعبير عن هذه الروح بأشكال مختلفة ، كان منها الرد على العنف الصهيوني بعمليات فداء استشهادية ، وكان منها مقاومة التطبيع على الصعيد الشعبي .

وفي محاولة الإجابة عن التساؤل الملح حول طبيعة هذا الصراع ، يجري استحضار تاريخه والوقوف أمام العلاقات بين أطرافه الثلاثة ، وبخاصة تلك العلاقة القائمة بين قوى الهيمنة الغربية والحركة الصهيونية . وقد تناولها عدد من أهل الفكر العرب بالعرض والتحليل ، ومنهم كاتب هذا البحث . وفي ما يلي ما كتبه مؤخرا في تعليقه على مصطلح « العقد الصامت » الذي اقترحه د . عبد الوهاب المسيري لإيضاح العلاقات .

العقد الصامت
بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية

منذ انتظام الفكرة الصهيونية في حركة بانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ في بال بسويسرا ، وإعلانها برنامجها الذي استهدف فلسطين باستعمار استيطاني يهودي ، ما أكثر ما أشارت الأحداث الجارية في الدائرة الغربية ودائرة الحضارة العربية الإسلامية إلى العلاقة القائمة بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية ، وما أكثر ما ألح السؤال حول ماهية هذه العلاقة وطبيعتها وأسسها وأهدافها .

« العقد الصامت » هو المصطلح الذي يطرحه د . عبد الوهاب المسيري صاحب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية للدلالة على هذه العلاقة ، محاولاً من جانبه « تسمية شيء كامن هام متضمن لم يسمه أحد من قبل » ، على حد قوله . وقد أفرد لشرح هذا المصطلح مكانا في الباب الأول من

الموسوعة « الصهيونية : إشكاليات وموضوعات أساسية » .

أول ما يستوقفنا في هذه المحاولة ، عنايتها « بالمصطلح » انطلاقا من إدراك أهمية المصطلح في الناحية العملية ضبطا وتحديدا ، ووعيا لخطورة استخدام « المصطلح المتحيز » الذي يخل بالعمل العملي ، ويهدف إلى التضليل وسرقة الوعي . وعبد الوهاب المسيري هو محرر ذلك الكتاب الذي صدر عن « إشكالية التحيز » وصاحب فكرة الندوة التي انعقدت لبحث هذا الموضوع عام ١٩٩٢ بالقاهرة .

يستوقفنا في هذه المحاولة أيضا أنها تحثنا على التفكر في هذه العلاقة القائمة بين الحضارة الغربية وقوى الهيمنة القارونية التي تسيطر عليها وتتحكم في دائرتها من جهة ، والحركة الصهيونية التي ظهرت في ظل تلك الحضارة ، وعبرت عن المدرسة العنصرية الاستعمارية الاستيطانية فيها ووضعت نفسها في خدمة تلك القوى القارونية ونصب عينيها أن تصبح شريكا لها ، من جهة أخرى . وكلما أعطينا هذا التفكر في هذه العلاقة حقه وأعملنا فكرنا فيها ، كلما بدا لنا توفيق صاحب الموسوعة في اجتهاده في طرح هذا المصطلح .

إذا كان « العقد » هو اتفاق بين طرفين يلتزمان بمقتضاه تنفيذ بنوده ، فإن « العقد الصامت » كما يشرحه عبد الوهاب المسيري « هو عقد ضمني غير مكتوب لا يتم الإفصاح عنه أو التصريح به » . وهذا العقد هو « في أغلب الأحيان غير واع ، ومع هذا فهو يعبر عن نفسه من خلال سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات » . « ومنه تستمد السلطة الحاكمة شرعية وجودها واستمرارها » في مجتمع إنساني ما . وهو ينطلق من « مقولات أولية قبلية (بتسكين الباء) يؤمن بها أعضاء هذا المجتمع » .

إن فهم ماهية العلاقة بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية ، وكيفية إبرام هذا « العقد الصامت » بينهما ، يقتضي منا استذكار قصة

ظهور « الفكرة الصهيونية » في ظل الحضارة الغربية ، وهي قصة بدأت قبل ظهور الحركة الصهيونية بثلاثة قرون . وقد عرضناها في بحثنا عن « الصهيونية » في موسوعة الفكر الفلسفي الذي نشرناه في كتابنا « مستقبل الصراع العربي الصهيوني » . وأوضحنا فيه « أن الصهيونية ـ على صعيد الفكر ـ فكرة غربية استعمارية عنصرية دعت إلى اصطناع قومية لليهود ، وإقامة دولة لهم في فلسطين العربية ، يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني ، بالتعاون مع قوى الاستعمار الغربي » . وقد انطلقت هذه الفكرة « في دعوتها هذه من الزعم بأن اليهود أينما كانوا يشكلون « شعبا » واحدا ، وهم غير قابلين للاندماج في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها ، وهذا ما يجعلهم هدفا دائما لاضطهاد هذه الشعوب لهم في كل زمان ومكان . كما انطلقت من الزعم بأن اليهود كشعب لهم تاريخ متصل في فلسطين انقطع لفترة مئتين وألف من السنين كانوا في خلالها يتطلعون إلى العودة » . كما أوضحنا أن ظهور هذه الفكرة بدأ في الغرب الأوروبي الحديث في خلال القرن السادس عشر الميلادي حين تضافرت حركة « النهضة الأوروبية » وحركة « الإصلاح الديني البروتستانتي » وحركة « الكشوف الأوروبية » في إرساء التاريخ الأوروبي الحديث . وجاء تبلور هذه الفكرة من خلال تفاعل أفكار الهيمنة الاستعمارية والسمو القومي والتفوق العنصري في الغرب الأوروبي على مدى ثلاثة قرون .

لقد شرحنا في بحث الصهيونية كيف « كان من النتائج الواضحة للبروتستانتية ظهور الاهتمام الغربي بتحقيق النبوءات التوراتية المتعلقة بنهاية الزمان ، وتردد الحديث عن « العصر الألفي السعيد » المستند إلى الاعتقاد بعودة المسيح المنتظر ، الذي سيقيم مملكة الله في الأرض لتدوم ألف عام ، وتتالى ظهور علماء لاهوت بروتستانت تحدثوا عن أمة يهودية وبعث يهودي ، وكون فلسطين وطنا لليهود ، وانتشار هذه الأفكار في الجزر

البريطانية بخاصة . كما شرحنا كيف كان من النتائج الواضحة للكشوف الجغرافية الأوروبية بدء الاستعمار الأوروبي التجاري الذي تطور بفعل عوامل أخرى إلى حركة استعمارية واسعة بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر مع حدوث الانقلاب الصناعي في أعقاب الانقلابين التجاري والآلي ، مما أدى إلى تسلط أفكار الهيمنة الاستعمارية على دول أوروبا ، ومنها إنجلترا التي برز فيها اهتمام خاص بفلسطين ، وبفكرة عودة اليهود إليها لأسباب تجارية . وشرحنا كيف تنامى الاهتمام الأوروبي بفلسطين بسبب موقعها الهام بالنسبة لطرق التجارة الدولية ، وبروز فكرة استعمارها استيطانيا باليهود ، ثم كيف تضاعف هذا الاهتمام مع نشوء ماعرف في أوروبا بالمسألة الشرقية التي جري تعريفها باللغة الاستعمارية « بأنها مشكلة ملء الفراغ الذي ولده الانحسار التاريخي التدريجي للدولة العثمانية عن الحدود التي بلغتها في أوج توسعها » . وقد بلغ التنافس أوجه بين إنجلترا وفرنسا القوتين الاستعماريتين الكبريين فى القرن الثامن عشر على مد نفوذهما إلى قلب الوطن العربي . وبادر بونابرت حين غزا مصر وفلسطين وانهزامه أمام أسوار عكا إلى مخاطبة يهود فرنسا مقترحا عليهم إقامة دولة يهودية في فلسطين ، ولم تلبث أن تبلورت الفكرة الصهيونية في المخططات الاستعمارية الفرنسية في القرن التاسع عشر . وحدث الأمر نفسه في المخططات الاستعمارية البريطانية في الفترة نفسها . وامتلأت وزارة الخارجية البريطانية بمعتنقي الفكرة الصهيونية . ولم تلبث المخططات الاستعمارية الأوروبية بعامة أن تبنت فكرة توطين يهود أوروبا في فلسطين ، وإقامة دولة لهم تكون قاعدة استعمارية .

عمل الاستعماريون الأوروبيون الذين بلوروا الفكرة الصهيونية على توظيف المعتقدات اليهودية لإقناع يهود أوروبا بفكرة « عودتهم إلى فلسطين وإقامة دولة لهم فيها » . وهكذا شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر

تطورا في مفهوم « المسيح اليهودي » تمثل في فتاوى ربانيي اليهود الذين أفتوا بضرورة هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين لاستعمارها كخطوة على طريق تحقيق مملكة الخلاص وظهور المخلص . وألبس هؤلاء الاستعماريون الأوروبيـون ، ومنهم يهود ، الفكـرة الصهيونيـة الثوب القومي ، في وقت شهد ازدهار الفكرة القومية في أوروبا ، وعملوا على اصطناع قومية لليهود . وحين انحرف بعض المفكرين الأوروبيين بفكرة القـومية ونـادوا بالسمـو القومي والتفـوق العنصري انساقت الفكـرة الصهيونية مع دعاواهم وسقطت في مهاوي العنصرية مرددة مقولة « شعب الله المختار » .

يبين عبد الوهاب المسيري ، وهـو يشرح هذا العقـد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية ، أن أسبابا عديدة جعلت الفكرة الصهيونية « غير قادرة على التحقق » ، من أهمها أن دعاة الفكر الصهيوني كانوا من الصهاينة غير اليهود أو من أعداء اليهود ، مما جعل المادة البشرية المستهدفة (أي اليهود) يرفضون الدعوة إلى استيطان فلسطين . كما أنه لم يكن هناك أي أطر تنظيمية تضم كل الجماعات اليهودية . وعلاوة على هذا ، كان هناك يهود الغرب المندمجون الذين كانوا يرون أن المشروع الصهيوني يهدد وجودهم ومكانتهم وكل ماحققوه من مكاسب . وجاء تيودور هرتزل ليحل كل هذه الإشكاليات بوضع العقد الصامت « استناداً للصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي نبعت من صميم الحضارة الغربية ومن تاريخها الفكري والاقتصادي والسياسي » ، وبتأسيس المنظمة الصهيونية إطاراً تنظيميا يمكن من خلال « توقيع العقد الصامت فرض الصيغة الصهيونية الشاملة على الجماهير اليهودية » . كما « طور الخطاب المراوغ الذي جعل من الممكن إرضاء مختلف قطاعات يهود العالم الغربي في غرب أوروبا وشرقها » .

لقد جاء تيودرو هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) لينشر عام ١٨٩٦ كتاب « الدولة اليهودية » مضمنا إياه « محاولة إيجاد حل عصري للمسألة اليهودية » . وتلقفه وليام هشلر (١٨٤٥ ـ ١٩٣١) القس الأنجليكاني الملحق بالسفارة البريطانية في ڤيينا ، وعاونه في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧ . وصاغ هرتزل شعارات الحركة الصهيونية « نحن شعب » « وفلسطين وطننا التاريخي الذي لا ينسى » ووضع خطة لتحقيق المشروع الصهيوني ، وحولها المؤتمر إلى برنامج سياسي ، وقاد التحرك الصهيوني مع قوى الاستعمار الغربي ، وبخاصة في بريطانيا لتنفيذ هذا البرنامج . ووضعت الحركة الصهيونية نصب عينيها بعد انعقاد مؤتمرها الأول القيام بمهام ثلاث هي استعمار فلسطين ، ومحاولة خلق شعب يهودي واحد متجانس ، وإنشاء حركة تكون بمثابة رأس الرمح في البرنامج الصهيوني الاستعماري ، وتضمن هذا البرنامج تشجيع الاستعمار اليهودي في فلسطين ، وتأسيس منظمة تربط يهود العالم عن طريق مؤسسات محلية أو دولية طبقا لقانون كل دولة ، وتقوية الشعور القومي اليهودي ، والحصول على موافقة حكومية لبلوغ الأهداف الصهيونية ، وصولا إلى « إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون » .

باشرت الحركة الصهيونية تهجير يهود أوروبيين إلى فلسطين التي كانت جزءا من الدولة العثمانية . واستغلت هذه الحركة ما كانت تعانيه الدولة من فساد إداري لتمكن آلاف اليهود من التسلل . وكثف هرتزل في هذه المرحلة جهوده الدبلوماسية للحصول على « براءة » تضمن أي كيان صهيوني يقام في فلسطين ، فحصل على نوع من الاعتراف الأوروبي بالمنظمة الصهيونية العالمية رغم معارضة يهود غير صهاينة رأوا في الصهيونية خطراً عليهم في أوطانهم . ويذكر عبد الوهاب المسيري أن هرتزل استخدم مصطلح « البراءة » في جوابه عن سؤال القيصر ولهلم الثاني أن يلخص له مطالب

الصهيونية .

إن هذه « البراءة » أبرمت هذا العقد الصامت الذي يحدده عبد الوهاب المسيري بأنه عقد بين المنظمة الصهيونية (كمتحدث غير منتخب باسم يهود شرق أوروبا وغربها) وبين العالم الغربي (بما في ذلك المعادين لليهود) . وهو تفاهم ضمني بين يهود غرب أوروبا ويهود اليديشية ، تتعهد الحركة الصهيونية بمقتضى هذا العقد بإخلاء أوروبا من يهودها (أو على الأقل من الفائض البشري اليهودي) وتوطينهم في منطقة خارج هذا العالم الغربي (داخل دولة وظيفية) ، ويتحقق نتيجة لذلك أن يؤسس المستوطنون في موقعهم الجديد قاعدة للاستعمار الغربي وتتعهد الصهيونية بتحقيق مطالب الغرب ذات الطابع الإستراتيجي بما في ذلك الحفاظ على تفتت المنطقة العربية » . هذا فضلا عن أهداف أخرى تمكن الصهيونية من التحكم باليهود وتخلص العالم الغربي من نسبة كبيرة منهم . ويلاحظ عبد الوهاب المسيري أن هذا العقد لم يلتفت لمشكلة شعب الأرض المستهدفة وكيفية حلها ، بل عمدت الحركة الصهيونية إلى زعم أن « فلسطين أرض بلا شعب » منكرة وجود شعب تمتد جذوره في وطنه إلى فجر التاريخ الإنساني . وقد جاء استهداف طرفي العقد فلسطين لعدة أسباب في مقدمتها موقع فلسطين في قلب دائرة الوطن العربي ، وفي موقع إستراتيجي من دائرة العالم الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية .

جعل طرفا العقد ـ الحضارة الغربية والحركة الصهيونية ـ همهما أن ينفذاه على أرض الواقع . وهكذا شهد القرن العشرون الميلادي أحداثا كثيرة قدمت أمثلة واقعية عليه في مراحل الغزوة الصهيونية المتتالية لفلسطين تسللا وتغلغلا وغزوا وتوسعا ، والتسمية لجمال حمدان وقد شرحناها في كتابنا « ماذا بعد حرب رمضان » . وقد رأينا كيف مارست دول أوروبا الاستعمارية ضغوطا على الدولة العثمانية لتمكن الصهيونية من

التسلل إلى فلسطين في مطلع القرن ، وكيف عملت الحركة الصهيونية طابوراً خاصا لهذه الدول إبان الحرب الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) . ورأينا كيف أصدرت بريطانيا يوم ٢/١١/١٩١٧ « تصريح بلفور » الذي مثل اعترافا رسميا بريطانيا بالهدف الصهيوني الخاص بتحويل فلسطين إلى « وطن قومي لليهود » والتزاما بريطانيا رسميا بـالتعاون مـع المنظمة الصهيونية العالمية لتحقيق هذا الهدف . وكان هدف بريطانيا منه استعمار فلسطين واغتصابها وإيجاد قاعدة استعمارية استيطانية فيها تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه ، وتمكن بريطانيا من الهيمنة على المنطقة .

تتالت الأمثلة الواقعية على هذا العقد الصامت في فلسطين إبان فترة ما بين الحربين وفي أثناء الحرب العالمية الثانية التي شكلت في خلالها الحركة الصهيونية « الفيلق اليهودي » ليحارب مع الحلفاء . ورأينا كيف مكنت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت قائدة الاستعمار الغربي بعد الحرب ، الحركة الصهيونية من إقامة دولة إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨ . ورأينا كيف تصرفت فرنسا وبريطانيا و « إسرائيل » هذه في العدوان الثلاثي على مصر العربية عام ١٩٥٦ ، وما قامت به « إسرائيل » لصالح المخططات الأمريكية في المنطقة ولصالحها عام ١٩٦٧ . وقد كشفت الوثائق البريطانية عن نظرة ونستون تشرشل أحد رموز الاستعمار الغربي في الخمسينيات لدور « إسرائيل » في الضغط على مصر لتقبل بالشروط البريطانية ، والأمر نفسه كشفته الوثائق الأمريكية في الستينيات وما بعدها . وقد جاء تجسيد « العقد الصامت » صارخا في الاتفاق الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي عام ١٩٨١ الذي استهدف فلسطين والدائرة العربية والدائرة الإسلامية . وهكذا عبر العقد عن نفسه ـ كما يقول عبد الوهاب المسيري « من خلال مذكرات تفاهم واتفاقيات عسكرية وإستراتيجية ودعم عسكري ومالي وسياسي فعلي » .

لقد واجه طرفا العقد مقاومة قوية استمرت هي الأخرى في مراحل نضال الشعوب المستعمرة من أجل التحرير في الدائرتين العربية والإسلامية . ولا تزال هذه المقاومة مستمرة . وقد برزت بفعلها أسئلة عن مستقبل القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية ، وعن مدى صواب إستراتيجية العداء الغربي للعروبة وحضارة الإسلام ، وعما تسببه الصهيونية العنصرية من تداعيات تهدد يهود كثيرين فضلا عن الشعوب العربية والإسلامية المستهدفة بالعقد الصامت . وتضع هذه المقاومة نصب عينيها إلغاء هذا العقد الصامت ، والوصول باليهود لنبذ الصهيونية والوصول بشعوب الحضارة الغربية إلى التغلب على القارونيين المهيمنين عليها ، وتبني حوار الحضارات وتعاونها على البر والتقوى .

نتيجة :

إن التأمل في طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي كما تجلى في فترة تنفيذ عملية سلام الشرق الأوسط ، وفي مراحله السابقة ، منذ نشأته ، يخرج بنا إلى أنه صراع بين استعمار استيطاني صهيوني عنصري والأمة العربية يستهدف اغتصاب فلسطين وأراض عربية أخرى ، والتحكم في الوطن العربي . وهو في الوقت نفسه تجسيد للصراع بين قوى الهيمنة الغربية في محاولة تحكمها في الوطن العربي وتسلطها على مقدراته .

وثمة مجموعة عوامل تفعل فعلها في هذا الصراع بحكم طبيعته جنبا إلى جنب . وكان المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي قد تحدث عن هذه العوامل في محاضراته التي ألقاها في مصر عام ١٩٦٤ :

* هناك عوامل التجمع الصهيوني الإسرائيلي في فلسطين المحتلة ، ومدى انسجامه في داخله ، ومدى تمسكه بالصهيونية ، ومدى قدرته على تلبية مصالح قوى الهيمنة الداعمة له .
* هناك عامل قوى الهيمنة الغربية ، والإستراتيجية التي تعتمدها في

الحفاظ على مصالحها في الوطن العربي

● هل ستستمر إستراتيجية تجزئة الوطن وتفكيكه ، والتسلط عليه بغطرسة القوة ، واستخدام القاعدة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية ، أو ستتحول عنها إلى إستراتيجية المصالح المشتركة القائمة على الندية !!

* هناك عامل الأمة العربية والدول العربية في النظام العربي ، ومدى التمسك في هذا النظام وقدرته على حماية مصالح الامة العربية وحشد طاقاتها . ومن ثم قدرته على تغيير إستراتيجية قوى الهيمنة الغربية .

* يبرز من خلال العاملين الأول والثاني عامل حال العلاقة بين التجمع الصهيوني الإسرائيلي وقوى الهيمنة الغربية بما فيها الصهيونية الغربية خارج فلسطين ، ومدى إمكانية هذا الخارج الصهيوني متابعة تقديم دعمه للقاعدة الصهيونية الاستعمارية في فلسطين .

واضح أن انتهاء الصراع يقتضي في ما يتعلق بالعامل الأول وصول اليهود إلى نبذ الصهيونية العنصرية ، وفي ما يخص العامل الثاني وصول قوى الهيمنة إلى تغيير إستراتيجيتها تجاه الوطن العربي من التسلط إلى التعارف حفاظا على المصالح المشتركة . وفي ما يخص العامل الثالث نجاح الأمة العربية في توحيد كلمتها وتقوية نظامها . وسيترتب على ذلك كله ضعف الصلة بين قوى الهيمنة والقاعدة الصهيونية .

مستقبل الصراع :

إن مستقبل الصراع متوقف في المدى القصير على ما ستؤول إليه « عملية سلام الشرق الأوسط » . وهذا ما دعا إلى البحث في ما وصلت إليه هذه العملية على ارض الواقع ، وأسباب توقفها وإخفاقها . وواضح كما شرحنا تفصيلا في بحثنا « أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط والسبيل إلى السلام » الذي قدمناه لأكاديمية المملكة المغربية في دورتها

بعمان في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٩٦ أن واقع هذه العملية يكشف عن معاناتها « ازمة مستحكمة » تتجلى على صعيد التفاوض الذي هو جوهرها في توقفه على المسار السوري وتعثره على المسار الفلسطيني ، وفي عدم تنفيذ إسرائيل كثيرا مما تم الاتفاق عليه ، وفي انتهاك ما تم الاتفاق عليه فعلا . كما تتجلى هذه الأزمة المتحكمة في ما نراه على أرض الواقع من نتائجها ومضاعفاتها وتداعياتها ، على صعيدي الأرض والمياه ، والخرائط الموقعة المرفقة تقدم فكرة عن ذلك ، وتبين أن الحل الذي تنتهي إليه هذه العملية ، هو إقامة معازل تذكرنا بالبانتوستانات في جنوب أفريقيا ، يقيم فيها أبناء فلسطين وتقوم في « المناطق كثيفة السكان » . وتتجلى على صعيد الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في سلطة مقيدة « أسيرة » . وقد كشف تصريح وزير العدل الإسرائيلي يوم ١٦/٣/١٩٩٧ عن رؤية الحكومة الإسرائيلية لهذه السلطة ، حين هددها هذا الوزير بطردها من قطاع غزة . وتتجلى على صعيد حقوق الإنسان في ما تعرضت له حقوق الإنسان الفلسطيني من انتهاكات فظيعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي دائما ومن قبل أمن السلطة أحيانا . الأمر الذي يؤكد أننا أمام « حل عنصري » لقضية فلسطين .

هذه الأزمة المستحكمة التي تعاني منها عملية سلام الشرق الأوسط ، تدعونا إلى تشريح هذه العملية واستحضار مسارها . وقد قمنا بذلك في بحثنا المشار إليه ، ورأينا عظم الخلل الكائن في إطارها ومرجعيتها وأساسها وأطرافها وخطواتها . كما رأينا تعثر مسارها واضطرار مصممها وراعيها إلى متابعة تقديم قوة دفع لها بين حين وآخر .

إن الحكم على واقع العملية ومستقبلها يقتضي تحديد المعيار للحكم عليها . ولقد برز معيار عملي بلورته مراكز البحث الأمريكية في نقاط ثلاث هي إيقاف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، واحترام حقوق الإنسان العربي الفلسطيني والسوري واللبناني ، والانسحاب الإسرائيلي من

الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . كما أن هناك معيارا آخر أخلاقيا هو الكفيل بالوصول إلى السلام المستتب . وهو يتضمن إحقاق الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، وحماية الأمن القومي العربي ، ونبذ اليهود الصهيونية العنصرية ، وإقامة نظام إقليمي نابع من المنطقة .

نستطيع من خلال معالجة هذه النقاط أن نضع أيدينا على أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط ، وننطلق من ثم إلى النظر في السبيل للوصول إلى سلام حقيقي ... وفي ما يلي ما كتب مؤخراً في هذا الموضوع :

بلوغ السلام غاية تستحق العمل من أجلها ، وبذل أقصى الجهود . وتكتسب هذه الغاية أهمية مضاعفة حين تكون الأرض التي تعاني من ويلات الحرب والصراع لها مكانتها الروحية في قلوب المؤمنين في مختلف أنحاء المعمورة ، ويكون لموقعها الإستراتيجي تأثيره على دائرة عالمية واسعة ، ويكون الصراع الناشب عليها ممتدا لأكثر من قرن اكتوى بناره شعبها عبر خمسة أجيال ، كما هو الحال في فلسطين بقدسها ومقدساتها التي تهفو لها أرواح أتباع الديانات السماوية ، وبموقعها في قلب العالم القديم ، وباستهداف الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لها منذ أكثر من قرن .

يا له من سؤال موحٍ يستنفر الطاقات لبلوغ السلام في فلسطين وما حولها ، ويدعو إلى إمعان النظر وإعمال الفكر والعمل بدأب ، هذا السؤال الذي تفضل راعي أكاديمية المملكة المغربية بعرضه على أنظار أعضائها للدراسة والتحليل ، « وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟ » .

لطرح هذا السؤال في خريف عام ١٩٩٦ وقع خاص ، فكأنه يقرع جرسا ضخماً له رنين قوي ، وكأن صدى الرنين يتردد متتابعاً متلاحقاً منبهاً ومنذراً .

يكتسب السؤال هذا الوقع الخاص من الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية التي أطلق عليها « مصممها » و « راعيها » اسم « عملية سلام الشرق الأوسط » . فهي تعيش اليوم بعد مضي خمسة أعوام على الشروع فيها أزمة مستحكمة تنذر بتفجر ، وتبدو في نظر غالبية أعضاء الأسرة الدولية « هشة » ، ولم يعد لتأكيدات راعيها بأنها قادرة على الصمود أثر فعال ، بل إن نغمة تأكيدات هذا الراعي تشي بما يعتمل في نفسه من شك فيها ، كما بدا ذلك واضحا في حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر عنها أمام المؤتمر الاقتصادي بالقاهرة يوم ١٩٩٦/١١/١٢ . وفي ظل هذا الواقع تستمر معاناة الشعب العربي الفلسطيني وتتصاعد ، وكذلك شعوب الأمة العربية ، بفعل استمرار الاحتلال جاثما على فلسطين والجولان السورية وجنوب لبنان ، وتتفاقم أخطار ممارسات المحتل الإسرائيلي على المنطقة وعلى نفسه ـ وهو فيها ـ مهددة يهود كثيرين أيضاً .

الجواب عن هذا السؤال الموحى به يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي تعيشه عملية التسوية الجارية ، ويستلهم من مكان انعقاد هذه الدورة في عمان عاصمة الأردن على مشارف القدس ونهر الأردن وغوره ومدن فلسطين وقراها ونجوعها ، عبر تاريخ حافل وحقائق الجغرافية السياسية للمنطقة .

إسهامي المتواضع في محاولة الإجابة عن السؤال الموحى به المطروح هو في البحث عن أسباب إخفاق « عملية سلام الشرق الأوسط » وفي السبيل الموصل إلى السلام الحقيقي . ونقول « الحقيقي » لأن اقتناعا سائد في المنطقة في أوساط طرفي الصراع العربي والصهيوني كليهما ، وبين كثير من المعنيين في عالمنا ، بأن ما أثمرته هذه العملية هو « سلام أوهام » ليس له

من السلام إلا اسم أسيء استخدامه فألقى ظلالا سوداء على نور « السلام الحقيقي » .

أجد لزاما عليّ ، بين يدي طرح هذا الإسهام ، أن أذكر أنه يتضمن عصارات أبحاث كتبتها على مدى الأعوام الخمسة الماضية متتبعا فيها بالدراسة والتحليل عملية التسوية الجارية على الصعيدين النظري والعملي ، من موقع العلم وموقع الممارسة وضمنت هذه الأبحاث في كتابي « لا للحل العنصري في فلسطين .. شهادة على مدريد وأوسلو » ، وكتابي « في مواجهة نظام الشرق الأوسط » اللذين صدرا في عام ١٩٩٤ ، وفي كتاب ثالث تحت الطبع « أزمة الحل العنصري والسبيل إلى الحل الديموقراطي والسلام » . كما أجد لزاما عليّ أيضا أن أذكر بأن كاتب هذا البحث هو واحد من أبناء فلسطين الذين أخرجوا من ديارهم ، ولا يزال يحال بينهم وبين ممارستهم الحق في العودة إلى الوطن والحق في تقرير المصير . ومقصدي من هذا الذكر ، وهذا التذكير وضع ما جاء فيهما في الاعتبار توخيا لموضوعية البحث العلمي التي يحرص عليها كاتب البحث . وهو متطلع إلى أن يغتني بحصيلة مايطرحه زملاؤه الأفاضل في بحوثهم بعقل مفتوح يؤمن أن الحقيقة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها ، مبتهجا بهذه الفرصة لتلاقح أفكار علماء أجلاء توفرها هذه الدورة حول هذا الموضوع الحيوي من أجل تحقيق السلام .

في معالجة موضوع بحثنا نقوم أولا بالتعرف إلى عملية سلام الشرق الأوسط وتشريحها واستحضار مسارها . ونقوم ثانيا بالنظر في المعيار العملي الأخلاقي النابع من الشرعية الدولية الذي نعتمده في الحكم ، لها أو عليها ، ورؤية كيف أن قياسها بهذا المعيار يحكم عليها بالإخفاق . ثم نقوم ثالثا ، بالبحث عن أسباب إخفاق هذه العملية في نصوص الاتفاقات المبرمة ، وفي تطبيقها العملي على أرض الواقع . ونقوم رابعا بالنظر في

السبيل إلى السلام ، وطرح أفكار حول ماينبغي أن يكون عليه الأساس فى عملية سلام حقيقي تصل بنا إلى الحل الديموقراطي لقضية فلسطين الذي يقضي على مرض العنصرية وما يسببه من معاناة .. ونمهد لذلك كله بإلقاء « نظرة طائر » على واقع عملية التسوية الجارية وأزمتها المستحكمة ، لنرى حصادها في سنوات خمس .

واقع عملية سلام الشرق الأوسط وحصادها :

من المناسب أن نبدأ الحديث عن هذا الواقع وهذا الحصاد برؤية مصمم العملية وراعيها الأمريكي . ولدينا على هذا الصعيد نص حديث جداً أدلى به وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوم ١٢/١١/١٩٩٦ ، قال فيه مشيراً إلى الواقع « إن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل ، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك » . ثم قال مشيرا إلى الحصاد « هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها . مكاسب تستطيع الأطراف البناء فوقها . هناك اتفاقان تاريخيـان بين الإسرائيليين والفلسطينيين . وهناك محاولات لوضع حد للإرهاب . هناك اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن ، وسلسلة جديـدة من الاتصالات الدبلوماسية والتجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب . وهناك فرصة لإحلال السلام الشامل الذي يعم سوريا ولبنان . ويتعين تحقيق السلام في النهاية لكي تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقي . كما أن الدعامة الأساسية للسلام ما زالت راسخة ، وتتمثل فى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . ويمكننا أن نرى إلى أي حد وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الاقتصادي بالرغم من النكسات والشكوك التي صادفتنا في الأشهر الأخيرة .

واضح من هذا النص أن الرؤية الأمريكية تستشعر « خطر الواقع الحالي » ، وهي أيضا تقر بوجـود مناخ يحبط عمليـة التسويـة مفعم

بالشكوك ، وتعترف بحدوث نكسات . ولكنها في الوقت نفسه تتحدث عن حصاد إيجابي لهذه العملية ، وعن مكاسب ، تصفها بأنها « تاريخية » ، تحققت ويمكن البناء فوقها ، وتتمثل بما أبرم من اتفاقات ومعاهدات ، وبمحاولات لوضع حد للإرهاب ، وهي تشير إلى « اغتيال رابين » وإلى « أعمال العنف الأخيرة » ، ولكنها تعتبر « أن عملية السلام أبدت قدرتها على الصمود » لأن « الفلسطينيين ملتزمون بمواصلة التفاوض وبالوفاء بما التزموا به من قبل » ، على حد قول السيد كريستوفر ، وتعتقد « أن الأطراف يمكن أن يتقدموا إلى أمام لتحقيق ما اتفق عليه في مدريد » . وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تتجنب رؤية حقائق كثيرة في واقع عملية التسوية الجارية ، وترفض الاعتراف بالأزمة المستحكمة التي تعاني منها هذه العملية ، الأمر الذي يعيق قيامها بمراجعتها . ومن هنا تأتي أهمية رؤية حقائق الواقع القائم التي تتجلى من خلالها أزمة العملية على صعد عدة .

تتجلى الأزمة المستحكمة لهذه العملية بعد مضي خمس سنوات ونيف على الشروع فيها ، على صعيد المفاوضات ، وها نحن نرى اليوم التفاوض الذي هو جوهر هذه العملية متوقفا منذ شهور على الصعيد الإسرائيلي السوري في ما يخص الجولان المحتل . ولم يحدث الشروع فيه على الصعيد الإسرائيلي اللبناني في ما يخص جنوب لبنان المحتل . وهو على الصعيد الإسرائيلي الفلسطيني مشغول بجزئية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل التي عمدت الحكومة الإسرائيلية السابقة ، بقيادة العمل ، إلى تأجيل تنفيذ الاتفاق الذي تم بشأنها ، ثم جاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة الليكود لتطالب بتغيير الاتفاق . واستتبع هذا التعثر في « المفاوضات بشأن الخليل » وقف تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في منطقتي « ب » و « ج » من الضفة الغربية المحتلة . كما

تأجل الموعد المحدد المتفق عليه للبحث في بنود الوضع النهائي ، وهي « القدس واللاجئون والاستيطان والحدود » .

وتتجلى هذه الأزمة بشكل حاد على صعيد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال التفاوض . فالاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي أبرمت في واشنطن يوم ١٣/٩/١٩٩٣ ثم في القاهرة يوم ٤/٥/١٩٩٤ ثم في واشنطن يوم ٢٨/٩/١٩٩٥ شهدت مماطلة الطرف الإسرائيلي في تنفيذ بنود أساسية فيها . وذلك منذ أعلن إسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي وقعها بنفسه ، في وقت مبكر ، أنه لن يجري التقيد بالجدول الزمني المحدد للتنفيذ « فليس هناك موعد مقدس » . وهكذا تأجل تنفيذ عدد من الأمور المتفق عليها .

وتتجلى هذه الأزمة بشكل أكثر حدة في انتهاك الاتفاقات في ما يخص عدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية . فقد استمر الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وما يزال مستمراً دون إعلان أحيانا ، وبإعلان هادىء أحيانا ، في عهد حكومة العمل ، وبمجاهرة في عهد حكومة الليكود الحالية . واغتصاب القدس بتهويدها والعمل على إخراج أهلها العرب مسلمين ومسيحيين ، وتهويد الأماكن المقدسة قائم على قدم وساق ، وما قصة النفق في حرم المسجد الأقصى إلا مثل واحد سبقه مثل الحرم الإبراهيمي ومثل عدد من الكنائس . وما الإجراءات الأخيرة للتضييق على المسلمين والمسيحيين العرب أهل القدس إلا حلقة في سلسلة متصلة الحلقات تستهدف تهويد القدس الشرقية ، كما حدث عام ١٩٤٨ مع القدس الغربية وأهلها والأماكن المقدسة فيها ، وأشهرها ضريح النبى داوود .

لعل أكثر مظاهر أزمة عملية التسوية الجارية حدة مانراه على أرض الواقع من مضاعفاتها وتداعياتها . فهذه العملية التي تحمل اسم

« السلام » ويتكرر هذا اللفظ فيها مرات ومرات ، لم توقف « العنف » بل نفخت في أواره وصعدته . ويكفي أن نشير إلى « جولد شتاين » ومذبحة الحرم الإبراهيمي فجر يوم جمعة رمضاني من عام ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤/٢/٢٥ م . التي راح ضحيتها عشرات من الشهداء المصلين ، وإلى أمثالها من جرائم المستعمرين المستوطنين الصهاينة ضد مدنيين عرب عزل وقتلهم بالدم البارد ، لنستحضر « الإرهاب الصهيوني الاستيطاني » . وأن نشير إلى مذبحة قانا التي أقدم عليها الجيش الإسرائيلي بأمر رسمي في أثناء عدوان عملية « عناقيد الغضب » في ربيع عام ١٩٩٦ ، إزاء مدنيين لبنانيين لجأوا إلى مقر - تابع للأمم المتحدة ، في عهد حكومة العمل الإسرائيلية برئاسة شمعون بيريز . وما أسرع أن تتداعى إلى الخاطر العملية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين في الأسبوع الأخير من شهر تموز - يوليو ١٩٩٣ ضد لبنان ، مستهدفة تهجير مئتي ألف لبناني ، واستمرت أسبوعا بطوله بهدف القضاء على المقاومة اللبنانية الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان . ويكفي أيضا أن نشير على صعيد الممارسات الإسرائيلية الرسمية تجاه أبناء فلسطين في الأراضي المحتلة إلى ما يقوم به « حرس الحدود » من قتل جهراً وبدم بارد فى ملاحقاتهم ، وإلى ما يقوم به زملاؤهم « المستعربون » الذين يتخفون في ثياب عربية من قتل سراً لشباب الانتفاضة ، وإلى ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من تعذيب للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ، لنستحضر « الإرهاب الإسرائيلي الصهيونى الرسمي » . ونشير أخيرا إلى هذا الحصار المضروب على الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع منذ ١٩٩٦/٢/٢٦ لإنهاكه اقتصاديا وتجويعه . ويتتالي صدور التقارير التي تبين مدى الإنهاك الاقتصادي الذي حدث في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ، واتساع

دائـرة الفقر الـذي يصل حـد المسغبة والجـوع بين الشعب العربي الفلسطيني فيها .

حين نركز النظر على الأرض والمياه ، ونحن نتعرف إلى حقائق الواقع القائم ، لنري ماذا تحقق على صعيدهما مما وعدت عملية التسوية الجارية به من إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ومنها حقه في مياه ارضه ، يفاجئنا المنظر الذي نراه بما فيه من تعقيدات وأوضاع شاذة وتناقضات واحتلال ما يزال جاثماً على اكثر من ٩٠٪ من الأرض ونهب أكثر من ٧٥٪ من المياه . ونعود كي نستطيع لم شتات مانراه ، والإحاطة بمنظر الواقع القائم إلى الخرائط التي تم توقيعها يوم إبرام اتفاقية غزة ـ أريحا في القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤ .

أولى هذه الخرائط هي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ، اي لحوالي ٢٠٪ من مساحة ارض فلسطين الجغرافية . ومبين عليها القرى والمدن الفلسطينية التي يسكنها الفلسطينيون العرب مصنفة إلى قرى تضم أقل من ثلاثة آلاف نسمة ، وأخرى تضم بين ثلاثة آلاف وستة آلاف نسمة ، ومدن تضم اكثر من ستة آلاف نسمـة . ومبين عليها ايضـا المستعمـرات الاستيطانيـة الصهيونيـة مصنفة إلى مستعمـرات قليلة السكان ، وأخرى مهمة (كذا !!) وثالثة ذات كثافة سكانية . ثم مبين على الخريطة الطرق الدائرية ، ونقاط مراقبة فلسطينية إسرائيلية للسيارات . وهذه الطرق مصنفة إلى طرق إسرائيلية ، وأخرى فلسطينية . وأخيراً تبين الخريطة تنظيم الأراضي بعد توقيع الاتفاق الذي صنفها إلى أراضي حكم ذاتي تحددت بموجب اتفاق « أوسلو » عـام ١٩٩٣ ، وأراضي مناطق أ و ب و جـ التي يحددها اتفاق أوسلو ٢ . والأولى أ وهي المدن كثيفة السكان.يعاد انتشار القوات الإسرائيلية فيها لتدخل ضمن الحكم الذاتي

الانتقالي المحدود للسلطة الفلسطينية . والثانية ب تدار إدارة مشتركة فلسطينية إسرائيلية . والثالثة جـ يسيطر عليها الإسرائيليون . وهناك أراضي القدس الشرقية لا يشملها الاتفاق مؤقتا ، وقد حددت بلون أبيض .
ونصل من المقارنة بين ما حددته هذه الخريطة المعتمدة ، وما نراه على أرض الواقع إلى أن الأراضي التي دخلت حتى اليوم في إطار الحكم الذاتي المحدود هي ٦٠٪ من مساحة قطاع غزة البالغة ٣٦٠ كم^{2} و ٥٧ كم^{2} في منطقة أريحا بالضفة الغربية ، وست مدن عربية هي جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية ورام الله وبيت لحم دون الخليل . ومساحة هذه جميعها لا تصل إلى ٠,٠٢٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وعليها حوالي مليون ونصف نسمة من أبناء فلسطين . ولا يستطيع هؤلاء ومليون آخرون من إخوانهم التصرف بأكثر من ٢٠٪ من مياه هذه الأراضي المحتلة .

لعل من أكثر ما يلفتنا في الخريطة وتنفيذها على أرض الواقع في خلال الأعوام الثلاثة التي مضت على توقيع اتفاق أوسلو (١) عام ١٩٩٣ ، هو شبكة الطرق . فقد تم شق مئات الكيلو مترات من الطرق الدائرية في الضفة الغربية ، تدور حول المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية ليستخدمها العرب في تنقلاتهم بين المدن والقرى ، وتصل بين هذه المستعمرات ليستخدمها المستوطنون الإسرائيليون . وأقدمت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية ، وقلع آلاف الأشجار لهذا الغرض . ونلاحظ على أرض الواقع أن الطريق الواصل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والضفة الغربية بعامة مغلق . ونعود إلى إحدى خرائط الاتفاق الخاص بغزة وأريحا وعنوانها « الممرات الآمنة بين قطاع غزة ومنطقة أريحا » ، وتحمل رقم ٣ ، فنجد أنه جرى رسم هذه الممرات على الورق بما يناسب حقائق الاستيطان الإسرائيلي ومتطلبات توسعه ، وبالرغم من هذا فإنها لم تفتح للاستعمال . ويلفتنا بقوة أشد عدد نقاط المراقبة

والتفتيش في كل من قطاع غزة والضفة الغربية فنعود إلى الخريطة رقم ٥ الخاصة بمواقع الشرطة الفلسطينية في القطاع ، فنجد العشرات منها . وتنتهي بنا هذه النظرة على الواقع إلى رؤية كيف يعيش العرب الفلسطينيون في وطنهم المحتل عام ١٩٦٧ في « معازل » تذكرنا « بالبانتوستانات » التي كانت فى جنوب أفريقيا ، إبان حكم الاستعمار العنصري لها ، وكيف تم عزل القدس تماما عن الضفة الغربية ، وكيف بقيت « المعابر » إلى أراضي الحكم الذاتي ومنها بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في رفح بين مصر وغزة ، وفي جسر أريحا ، بين الأردن وأريحا ، وفي بيت حانون بين غزة وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، مع وجود واجهة من الشرطة الفلسطينية فيها .

ونركز النظر على الحقائق الخاصة بالسلطة الفلسطينية ، وفي اعتبارنا أن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود هو من أهم مايشار إليه عند الحديث عن عملية سلام الشرق الأوسط . وهنا نرى أن هذه السلطة قامت في صورة إدارات تدار ذاتيا ضمن الصلاحيات التي خولتها لها الاتفاقات في مجالات التعليم ، والثقافة ، والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والسياحة ، ولها « رئيس » تم انتخابه بالاقتراع المباشر « ومجلس » منتخب يعمل في حدود الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاق . ولهذه السلطة قوات شرطة لها مهام محددة لحفظ « الأمن » في مناطق الحكم الذاتي،وفقا لما نص عليه الاتفاق . ونلاحظ أن هذه السلطة تطلق على « الإدارات » اسم « وزارات » وتسمي « المجلس المنتخب » « المجلس التشريعي » . وقد مكن الاتفاق من عودة عدد من قيادات العمل الفلسطيني من اعضاء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية يعدون بالمئات ومعهم حوالي عشرين ألفا من أفراد جيش التحرير الوطني الفلسطيني واسرهم للإقامة في الداخل ، مما أوجد حقيقة جديدة على أرض الواقع . ونتأمل في ما قامت به هذه السلطة على صعيد إدارة مناطق الحكم الذاتي في

حدود « سلطاتها » فنجد أنها تحاول جهد استطاعتها معالجة المشكلات الحادة التي خلفها لها الاحتلال العسكري الإسرائيلي على صعد البنية الأساسية والصحة والتعليم والأشغال ، ولكن يدها مغلولة بفعل اعتمادها على المنح الخارجية في المقام الأول في ميزانيتها ، وبحكم قيود الاتفاقات ، وبتأثير التسلط الإسرائيلي المستمر الذي يتجسد في ضغوط مختلفة . وقد أسهمت هذه الضغوط على الصعيد الأمني بخاصة في جعل سجل السلطة في ما يتعلق بحقوق الإنسان مقلقا ، الأمر الذي أثار نقد جماعات حقوق الإنسان في الداخل والخارج ، وسبب سخط قطاع واسع من الشعب العربي الفلسطيني ، فكان أن أوصل السلطة إلى « مراجعة » بدأت تؤتي ثماراً . وتبدو لنا ونحن نرى هذه العودة لأفراد السلطة للإقامة في الداخل مفارقة حادة تتمثل في عدم تنفيذ الاتفاق بشأن عودة النازحين من أبناء فلسطين الذين أخرجوا من ديارهم عام ١٩٦٧ ، ويقدر عددهم ببضع مئات آلاف نسمة ، حيث لم يعد منهم حتى الآن إلا أفراد معدودون .

تعرف عملية «سلام الشرق الأوسط» وتشريحها واستحضار مسارها .

عملية « سلام الشرق الأوسط » هي عملية سياسية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع « تصميمها » ، ثم « برعايتها » بمشاركة رمزية من الاتحاد السوفييتي السابق ثم روسيا الاتحادية ، هدفها المعلن هو « إيجاد حل لقضية فلسطين ، وتسوية الصراع العربي الصهيوني ، وصولا إلى سلام في المنطقة يحكمها « نظام إقليمي » جديد ، بدأ الشروع فيها بعقد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ خارج إطار الأمم المتحدة ، وحمل هذا المؤتمر اسم مؤتمر « سلام الشرق الأوسط » الذي ورد ذكره في رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل يوم ١٩٩١/١٠/١٨ . وشارك في المؤتمر أطراف الصراع بحضور مراقبين .

حين نقوم بتشريح هذه العملية ، نستحضر بداية أن لعملية التسوية السياسية اربعة عناصر هي الإطار المرجعي والأساس والأطراف والخطوات ، ونلاحظ في ما يخص العنصر الأول « الإطار المرجعي » أن « مصمم » العملية الأمريكية جعله « مؤتمراً دوليا » يعقد بعيداً عن المنظمة الاممية مفتقداً من ثم مرجعية الشرعية الدولية ، ممثلة في الميثاق الأممي ، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ومعتمدا مرجعيته الخاصة به التي حددها مصمم العملية الامريكية والزم الأطراف العربية بقبولها ، بعد ان استلهم جل مطالب إسرائيل وضمنها فيها .

نلاحظ في ما يخص العنصر الثاني وهو « الأساس » أنه قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ . والثاني يتضمن اعتماد التفاوض ، أما الأول فينص في مقدمته على مبدأ عدم « جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة » ويتعامل مع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ويدعو إلى الانسحاب منها ، وإلى ضمان أمن جميع دول المنطقة ، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . وهو يتسم في صياغته بالغموض في ما يخص الأراضي المعنية وهل هي أراض كما في النص بالإنجليزية أم الأراضي كما في النص بالفرنسية ، وفي المقصود بالأمن ، وفي من هو معني بمصطلح اللاجئين . وقد تعذر تطبيقه منذ صدوره في خريف ١٩٦٧ . وقد اختار مصمم العملية الأمريكية هذا القرار من بين العديد من القرارات الدولية التي تحدد الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني وتعالج قضية فلسطين بأجزائها الاربعة الجزء المحتل عام ١٩٤٨ ، والجزء المحتل عام ١٩٦٧ ، والقدس ، وحق اللاجئين في العودة ، بالرغم من أن هذا القرار كان خاصا بإزالة آثار حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧ ويخاطب الدول الأطراف . ولم يكتف المصمم الأمريكي بذلك ، بل قبل وجهة النظر الإسرائيلية في أن لهذا القرار تفسيرات مختلفة ، ويحق لكل

طرف أن يتمسك بتفسيره . وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت مراراً من قبل أنها أكملت تنفيذه بانسحابها من سيناء المصرية ، بعد إبرام معاهدة ١٩٧٩ مع مصر . وسجلت الولايات المتحدة كتابة في رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية أن هذه التفسيرات ستعرض في أثناء المفاوضات . واكتفت لتهدئة الأطراف العربية بطرح شعار « الأرض مقابل السلام » مخضعة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة للمساومة بين صاحب الأراضي والقائم باحتلالها ، وفرض الأمر الواقع فيها . وهكذا بدا « أساس » عملية سلام الشرق الأوسط واهيا لا يمكن البناء عليه . وها هي خمس سنوات مضت على مدريد ولم تسلم إسرائيل بأن هذا القرار يلزمها بالانسحاب من الجولان . كما لم تقبل بتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحابها من جنوب لبنان . ومما زاد الطين بلة على صعيد هذا العنصر « الأساس » أن راعي العملية الأمريكي اتخذ من موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو (١) عام ١٩٩٣ ، مبرراً لاعتبار الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع « أراضي متنازع عليها » وليست محتلة متبنيا وجهة النظر الإسرائيلية . وهكذا صارت الوثائق الأمريكية تسميها « الأراضي » بدون أي ذكر لانتمائها الفلسطيني تماما كما فعلت من قبل مع أراضي سكان أمريكا الأصليين « الهنود الحمر » . وفتحت بذلك الباب أمام إسرائيل لتفرض أمراً واقعا في هذه الأراضي بإقامة المستوطنات فيها ، ولتتنصل من الانسحاب منها مادامت ليست محتلة (!!) ، وتتفاوض من موقع القوة مطالبة بأجزاء كبيرة منها .

نقف أمام العنصر الثالث في « عملية سلام الشرق الأوسط » وهـو الأطراف ، فنلاحظ أن مصمم العملية الأمريكي عمد إلى الالتفاف على التمثيل الفلسطيني فيها ، فأبى التعامل مع الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، وتحدث عن فلسطينيين

يفاوضون إسرائيل ، وتتم دعوتهم كجزء من وفد فلسطيني أردني ، وحدد أنهم من « المناطق » ويوافقون على مفاوضات على مسارين وبمــراحل ويعلنون أنهم على استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل . وبما أنه كان يعلم استحالة وجود فلسطينيين مفاوضين دون موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد وضع في « تصميمه » أن يحصل هؤلاء على ضوء أخضر من قيادة المنظمة ، متبنيا رأي هنري كيسنجر الذي جاء في ورقته « برنامج عمل لما بعد الحرب » المنشور في مجلة نيوزويك يوم ١٩٩١/١/٢٨ . وقد لبى مصمم العملية الأمريكي في تصميمه الطلب الإسرائيلي في أن تتفاوض إسرائيل مع كل طرف عربي على حدة . وكان قد وفى من قبل بتعهده لإسرائيل أن تتفاوض من موقع القوة ، بحيث تتفوق قوتها على الأطراف العربية مجتمعة . ولم يكن من غير المتوقع مع تصميم هذا العنصر على هذه الشاكلة أن تتعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني الأردني ، فكان أن عمد « الراعي » الأمريكي إلى تشجيع إجراء مفاوضات أوسلو (١) السرية بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة المنظمة . ورأينا كيف اضطرت قيادة المنظمة إلى قبول ما « أملته » إسرائيل من شروط عليها لتعترف بها ممثلا لشعب فلسطين ، وتبرم معها « اتفاق إعلان مبادىء لإقامة حكم ذاتي انتقالي محدود في قطاع غزة والضفة الغربية » في ١٩٩٣/٩/١٣ .

نصل إلى العنصر الرابع في العملية وهو خطواتها ، فنجد أن المصمم الأمريكي حدد بداية فترة ثلاث سنوات تكون إسرائيل طوالها مطلقة اليد في الأراضي العربية المحتلة . وعمد إلى تأجيل البحث في موضوعات القدس والاستيطان واللاجئين والحدود حين تم إبرام اتفاق أوسلو . وباشر منذ انعقاد مؤتمر مدريد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف إقامة نظام إقليمي جديد يكون لإسرائيل فيه مكان خاص،وهــو نظام الشرق الأوسط . ويعني هذا النظام الذي جرى إعداده في معهد الشرق الأوسط

بجامعة هارفارد في خلال الثمانينيات ، بستة مجالات شرحها شمعون بيريز في مقال كتبه بالعربية بعنوان « عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة » . ثم في كتاب أصدره عن نظام الشرق الأوسط . وهذه المجالات هي الاقتصاد والتسليح والبيئة والسكان وانظمة الحكم وتوزيع الثروة . وهناك لكل منها تصور إسرائيلي لما ينبغي أن يكون عليه الوضع في المنطقة ودور خاص لإسرائيل تؤديه فيه . وقد أعطى راعي العملية الأمريكي اهتماما كبيراً في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد لاجتماعات لجان المفاوضات متعددة الأطراف المختصة بهذه المجالات ، واقنع أكثر من ثلاثين دولة بالمشاركة فيها ، وأحاطها بإعلام مكثف . ثم لم تلبث قوة الدفع لها أن تضاءلت تدريجيا . وكان طرفان عربيان هما سوريا ولبنان قد قاطعاها .

يدعونا ما تبين لنا من تشريح « عملية سلام الشرق الأوسط » إلى البحث عن منطلقها لنزداد فهما لها . ويوصلنا هذا البحث إلى أن « مصمم » العملية الأمريكي انطلق في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت بعد صحة أي منهما . الأولى هي أن مجرد الإتيان بأطراف الصراع للجلوس على مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية ، وبإذابة الجليد القائم بين الأطراف وبتوصيلهم إلى اتفاقات . وقد شكك سياسيون وعلماء سياسة أمريكيون بصحة هذه الفرضية ، ومنهم جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأسبق ، والفرضية الأخرى هي أنه في حال تعثر المفاوضات والاقتراب من وصولها طريقا مسدوداً ، فإن بإمكان راعيي المؤتمر ، وأحدهما بخاصة وهو الأمريكي ، التدخل من موقع « الحكم » لحسم الأمر . وكان هنري كيسنجر من الذين انطلقوا من هذه الفرضية في ورقته « برنامج عمل لما بعد الحرب » التي سبقت الإشارة إليها في معرض تشديده على أن « تتم عملية التسوية للصراع العربي الصهيوني بعيداً عن الأمم المتحدة ، كي لا تستدرج الولايات المتحدة بتأييدها إسرائيل إلى موقع

الخصم » - على حد قوله - « وأن تتولى هي رعاية العملية مع الاتحاد السوفيتي لتصبح حكما » . ووواضح أن ماجرى في السنوات الخمس منذ مدريد لم يثبت صحة هذه الفرضية . وقد رأينا كيف بدت قدرة الولايات المتحدة على « الحسم » في نقاط الخلاف في المفاوضات بين الطرفين محدودة جداً لأسباب مختلفة داخلية وخارجية .

بقي علينا في معرض تعرفنا « عملية سلام الشرق الأوسط » أن نستحضر مسارها عبر خمس سنوات من عمرها . والحقيقة التي تبرز لنا من خلال استحضار هذا المسار انه متعثر ، وأن العملية كانت بحاجة إلى قوة دفع يوفرها لها راعيها كي تستمر وذلك بطرح أفكار جديدة ، وأن هذه الأفكار الجديدة كانت حين يجري تطبيقها تولد مضاعفات ويكون لها تداعيات تزيد في تعقيد العملية .

لقد بدأ التعثر في المسار في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد مباشرة ، بفعل طريقة تعامل رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحق شامير مع عملية التسوية ، وهو الذي صرح بعد تسعة شهور من الشروع فيها حين فشل في الانتخابات الإسرائيلية انه كان عازما على إبقاء التفاوض عشر سنين والمضي في أثناء ذلك في الاستيطان حتى لا يبقى شيء يتفاوض عليه . واستوجب هذا التعثر أن يقوم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر بزيارة للمنطقة بعد نجاح إسحق رابين في انتخابات صيف عام ١٩٩٢ ، يحاول فيها « رتق خروق العملية » ، حاملا معه مشروعا وصفته الإذاعة الإسرائيلية بأنه عملية سياسية كبرى . وقد تضمن هذا المشروع نقاطا ستاً ، أولاها « أن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب في المناطق ، مقابل تقديم ضمانات القروض لإسرائيل التي تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار » . وتضمنت النقاط الأخرى واحدة تتعلق بالقدس تحول قضيتها إلى مجرد « أماكن عبادة » وتساوم على ذلك أيضا بضرورة إلغاء المقاطعة

العربية الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل . وفي النقاط الباقية حديث عن وقف الانتفاضة مقابل التزام إسرائيل بتحديد موعد نهائي لإجراء انتخابات ، وحديث عن فصل للقوات رمزي من الجولان . ودعا هذا المشروع إلى الخاطر المشروعات الأمريكية المتتالية المماثلة التي طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ ، والتي كانت تؤدي إلى مزيد من التوتر . وقد رأينا كيف تعثر مسار العملية في خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ بعد ثماني جولات تفاوض في واشنطن ، وكيف جرى التحول إلى المفاوضات السرية بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو . ثم رأينا هذا التعثر بعد إبرام أوسلو - واشنطن ، الأمر الذي استوجب تحرك وزير الخارجية كريستوفر في ربيع ١٩٩٤ لإبرام اتفاق غزة - أريحا ، ثم في صيف ١٩٩٥ لإبرام أوسلو - واشنطن ٢ . وآخر مثل رأيناه في تحرك دينيس روس في المفاوضات بشأن الخليل في خريف عام ١٩٩٦ الذي جاء بعد دعوة الرئيس كلينتون للقاء واشنطن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد المنتخب وبعض القادة العرب في أعقاب هبة المسجد الأقصى ، وفشل هذا اللقاء . وقد عاد روس إلى واشنطن قبل أن تصل المفاوضات حول الخليل إلى اتفاق . وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى تحرك الرئيس كلينتون لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار - مارس ١٩٩٦ إثر تصاعد الأحداث في فلسطين المحتلة ، وقبل ذلك بشهور في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٥ إثر اغتيال شاب إسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ، وقيام واشنطن في المرتين بحشد دولي اشتركت فيه دول كثيرة لإظهار التأييد لعملية التسوية الجارية واحتواء حالة التوتر في التجمع الإسرائيلي .

أمر آخر نلاحظه في مسار عملية سلام الشرق الأوسط ، وهو أن راعيها عمد كي يتغلب على تعثر المباحثات العلنية التي حدثت في إطارها ، إلى قبول

وجهة نظر إسرائيلية باعتماد تفاوض سري مع كل طرف عربي يتم بمعزل عن مؤسساته ، وعن الرأي العام ، ويجري فيه إملاء الشروط الإسرائيلية ، كما حدث في مفاوضات أوسلو . وقد نجم عن هذا الأمر أن عملية التفاوض فقدت صدقها أمام الرأي العام ، وبدت له كما وصفها شمعون بيريز حين قال عن المفاوضات التي جرت بعد ذلك في طابا « كان بيريز يفاوض بيريز ، لأنه ليس عند الفلسطينيين أوراق يستخدمونها فيها » . وذلك بعد أن أكرهوا على تسليم أوراقهم في التفاوض السري . كذلك نجد أن راعي العملية ساير مطلبا إسرائيليا بأن يتزامن هذا التفاوض السري مع لقاء قمة علني بين رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس الدولة العربية التي يجري معها التفاوض ، لما يحمله هذا اللقاء من معنى رمزي بتفوق إسرائيل وانتصارها . وقد رأينا كم بذل راعي العملية من جهود لتحقيق هذا اللقاء العلني بين إسرائيل وسوريا ، لم تكلل بالنجاح ، وباءت بالفشل .

المعيار العملي الأخلاقي للحكم على عملية سلام الشرق الأوسط :

ماهو المعيار الذي نقيس به هذه العملية توطئة لإصدار حكم موضوعي عليها ؟

المعيار الذي يفترض اعتماده لنقيس به هذه العملية أو غيرها هو الشرعية الدولية ميثاقا وقرارات . ونصوص هذا المعيار في ما يخص قضية فلسطين والأراضي المحتلة واضحة بينة ، تتناول أجزاء القضية الأربعة التي جزأتها إليها هذه العملية ، وهي فلسطينيو ١٩٤٨ والفلسطينيون اللاجئون عام ١٩٤٨ والنازحون عام ١٩٦٧ ، وفلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين عام ١٩٦٧ ، والقدس أرضا وشعبا ومقدسات . ولكل من هذه الأجزاء قرارات صدرت بشأنها ، والشرعية الدولية هي ماارتضته الأسرة الدولية . ولكن لما كانت عملية سلام الشرق الأوسط قد تمت خارج

إطار الأمم المتحدة ، كما سبق أن عرضنا ، فإن « لمصمم » العملية الأمريكي وراعيها معياراً حدده في ضوء « تصميمه » لها . وقد عمدت بعض مراكز البحث الأمريكية إلى تحديده . وجاء ذكره واضحا في تقرير « توماس مائير » المحلل السياسي في « مجلة سياسة الشرق الأوسط » الذي رأس مجموعة من المستشارين والباحثين لإعداد خطة تستهدف « إحلال السلام في الشرق الأوسط » . وصدر هذا التقرير في مطلع عام ١٩٩٣ بعنوان « تحقيق السلام : توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية الإسرائيلية بعد نجاح الرئيس كلينتون في الانتخابات » في المرة الأولى .

نقاط ثلاث تضمنها هذا المعيار ، وتحدث عنها التقرير باعتبارها تحديات تواجه إدارة الرئيس كلينتون :

النقطة الأولى : الاستيطان الإسرائيلي الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وقد أوضح التقرير « أن التحدي الأول أمام الإدارة القادمة هو أن تمنع أي انفجار جديد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي » في هذه الأراضي .

النقطة الثانية : حقوق الإنسان العربي « الفلسطيني » و « السوري » و « اللبناني » في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي هضبة الجولان وفي الشريط الجنوبي اللبناني . وقد أوضح التقرير « أن التحدي الثاني لإدارة كلينتون هو إلزام إسرائيل بالمعايير المعترف بها دوليا لحقوق الإنسان في هذه المناطق . فالقانون الدولي المعروف واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين زمن الحرب ، والعديد من قرارات مجلس الأمن تستنكر إطلاق الذخيرة الحية من قبل الجنود والمستوطنين على المدنيين العزل ، والقتل الذي تقوم به الفرق الإسرائيلية والتعذيب في السجون الإسرائيلية ، وحظر التجول على المراكز السكنية الفلسطينية ،

وهدم وإغلاق البيوت وإغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية ، وفرض الضرائب الكبيرة بدون تمثيل ، ومصادرة الأراضي ، واقتلاع المحاصيل والبيارات وترحيل الأفراد » .

النقطة الثالثة : الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وقد أوضح التقرير « أن التحدي الثالث والأهم لإدارة كلينتون سيكون الحصول على تنازلات جوهرية بعيدة الأثر من إسرائيل تصل ذروتها بالانسحاب الإسرائيلي من كل الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة .

حين نتأمل في هذا المعيار نلاحظ ترابط النقاط الثلاث فيه وتكاملها . فالأولى والثانية تتعلقان بوقف العدوان الإسرائيلي « الصهيوني » المستمر في أفظع صوره توسعا استيطانيا لليهود وقمعا وإرهابا رسميا للعرب . والنقطة الثالثة تتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بالانسحاب منها . كما نلاحظ أن هذا المقياس لم يتضمن أي إشارة للأجزاء الثلاثة الأخرى من قضية فلسطين حاصرا حديثه في الجزء الخاص بالضفة والقطاع .

لقد توقع هذا التقرير أن تكون مهمة الإدارة الأمريكية في إيقاف النشاط الاستيطاني « صعبة » . وذلك « بسبب التفاهم السري الذي تم التوصل إليه بين بوش ورابين ، وبسبب موقف كلينتون في أثناء الحملة الانتخابية الذي عارض أي ربط بين ضمانات القرض الأمريكي لإسرائيل وبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة » . ويمكننا بعد مضي اربع سنوات على صدور التقرير أن نقول إن توقعه كان صحيحا . فقد استمر رابين ومن بعده بيريز في الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية . وجاء بنيامين نتانياهو رئيسا للوزراء منتخبا ليجاهر بسياسة التوسع في الاستيطان الصهيوني . ولم يتردد الثلاثة ان يخالفوا بإصرار ما أكدته

اتفـاقات أوسلـو ـ واشنطن الإسرائيلية الفلسطينيـة من عدم القيـام باستيطان في أثناء الفترة الانتقالية الذي سبق أن جرى الاتفاق عليه عند بدء العملية في مدريد . وإن كان الاثنان الأولان قاما بذلك بدون ضجيج إعلامي ومجاهرة ، بينما قصد الثالث ذلك .

سجل تقرير « تحقيق السلام » بشأن النقطة الثانية في المعيار ، وهي حقوق الإنسان العربي أن حكومة رابين ما تزال تواصل القيـام بهذه الإجراءات التي هي انتهاكات للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ، ونحن حين نراجع سجل السنوات الأربع التي مضت على صدور التقرير في ما يخص الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان سنجد أنه سجل حافل بأنواع من الانتهاكات ، وقد رأينا أمثلة عليه حين تعرفنا إلى حقائق الواقع القائم . ومازلنا نسمع عن « الملاحقة الساخنة » ، وعن قرار محكمة عليا بالسماح للشرطة الإسرائيلية بالتعذيب ، وقد هالنـا إطلاق الـرصاص بالذخيرة الحية على المتظاهرين في مطلع خريف هذا العام ١٩٩٦ ، ولا يكاد يمضي يوم دون أن تتناقل وكالات الأنباء خبراً أو أكثر عن هذه الانتهاكات . ومما زاد الطين بلة على هذا الصعيد ما حدث من تجاوزات « السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي الانتقالي » تحت وطأة ضغط إسرائيلي يسانده ضغط راعي العملية لفرض ما أسمته الاتفاقات « النظام العام » ورأينا كيف ضجت منظمات حقوق الإنسان من هذه التجاوزات وما تضمنته من انتهاكات .

ذكر تقرير « تحقيق السلام » الذي صدر في مطلع عام ١٩٩٣ وهو يشرح النقطة الثالثة في المعيار الخاصة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة « أن إسرائيل صادرت بشكـل منتظم حوالى ٦٥٪ من أراضي الضفـة الغربية ، و ٣٠٪ من أراضي قطاع غزة في خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ، وأن أغلب هذه الأراضي لم يستخدم بعد للاستيطان » . كما ذكر

التقرير أن إسرائيل تستولي علي ٨٣٪ من مياه الضفة الغربية ، بينما يستفيد الفلسطينيون بنسبة ١٧٪ . وحين نستحضر مارأيناه علي أرض الواقع اليوم بعد مضي حوالي أربع سنوات ، نجد أن إبرام اتفاقات أوسلو - واشنطن منذ خريف ١٩٩٣ لم يحل دون اغتصاب مزيد من الأراضي العربية ، حيث أصبحت نسبة مابقي من قطاع غزة بأيدي إسرائيل ٤٠٪ ، وترك الباقي لحكم ذاتي بدون سيادة . وارتفعت نسبة ما هو مقرر أن يبقى بيد الإسرائيليين من الضفة الغربية لأكثر من ٧٠٪ ، وتحولت أراض أخرى إلى طرق دائرية كما سبق أن ذكرنا . وبقي الاحتلال الإسرائيلي يغتصب ٨٣٪ من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة .

ليس من الصعب في ضوء ماسبق ومن خلال اعتماد هذا المعيار المقترح أمريكيا في قياس عملية سلام الشرق الأوسط الحكم عليها بالإخفاق . ويبدو هذا الإخفاق ذريعا إذا قسنا هذه العملية بمعيار الشرعية الدولية الذي تشتد الحاجة لاعتماده إذا أردنا بلوغ السلام الحقيقي . ومن هنا تأتي ضرورة أن نستحضر في هذا المقام عناصر معيار الشرعية الدولية هذا .

إن لهذا المعيار العملي الاخلاقي أربعة عناصر تتصل بأبعاد « عملية سلام الشرق الأوسط » ، الفلسطيني ، والعربي ، والإسرائيلي ، والدولي . فالعنصر الأول الخاص بالبعد الفلسطيني للعملية هو « إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف » لشعب فلسطين العربي التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقرارات الشرعية الدولية ، والقانون الدولي . وهذه التسمية هي التي تستخدمها الأمم المتحدة . والفلسطيني العربي بحكم نظام منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي هو كل من كانت فلسطين وطنه قبل الغزو الصهيوني لها مسلما كان أو نصرانيا أو يهوديا . والعنصر الثاني الخاص بالبعد العربي للعملية « هو الأمن القومي العربي » بمعناه الشامل في إطار ميثاق الأمم المتحدة

والقانون الدولي . والعنصر الثالث الخاص بالبعد الإسرائيلي للعملية هو « نبذ اليهود الصهيونية التوسعية » حماية لهم من مغامراتها وعدوانيتها ، وبغية حدوث ما يقال عن « المصالحة التارخية » . أما العنصر الرابع الخاص بالبعد الدولي للعملية فهو انسجامها مع نظام المنطقة الإقليمي النابع منها المؤهل أن يسهم إيجابيا في إقامة نظام عالمي جديد متوازن قائم على العدل .

البحث عن اسباب إخفاق العملية في نصوص الاتفاقات المبرمة و في التطبيق العملي لها .

حين نستحضر هذه الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية نجد أن أولها هو اتفاق الاعتراف المتبادل الذي تم توقيعه يوم ٩/٩/١٩٩٣ . وقد تلاه مباشرة اتفاق أوسلو ـ واشنطن الذي تم توقيعه في البيت الأبيض يوم ١٣/٩/١٩٩٣ .. ثم جاءت مجموعة اتفاقيات تفصيلية ضمها اتفاق غزة ـ اريحا الذي تم توقيعه في القاهرة يوم ٥/٤/١٩٩٤ . وأخيرا جاء اتفاق أوسلو ـ واشنطن ، الذي تم توقيعه في البيت الأبيض يوم ٢٨/٩/١٩٩٥ . وقد شملت هذه الاتفاقات نصوصا كثيرة في متونها وفي ملاحقها الطويلة . وحظيت بدراسة عدد من المعنيين لها عرفوا مضمونها وقاموا بتحليلها . وكان كاتب هذا البحث واحداً منهم ، كما سبقت الإشارة لذلك . ونشير أيضا إلى الاتفاق الذي تم إبرامه بين إسرائيل والأردن في ٢٦/١٠/١٩٩٤ .

نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى أسباب إخفاق هذه العملية التي صممتها الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة « إسرائيل » ، وجسدتها هذه الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية .

سبب أول ، هو انطلاق المصمم الأمريكي للعملية في تصميمه لها من فرضيتين لم تثبت صحة أي منهما ، كما سبق أن شرحنا ، وهما أن مجرد

الإتيان بأطراف الصراع للجلوس علي مائدة التفاوض كفيل بتوفير قوة دفع ذاتية لعملية التسوية ، وأنه في حال تعثر المفاوضات بإمكان راعي المؤتمر التدخل من موقع « الحكم » لحسم الأمر . ثم قيام هذا المصمم بحرمان العملية من مرجعية الشرعية الدولية ، والاقتصار على قرار غامض أساسا لها .

سبب ثان ، هو أن مصمم العملية جعل هدفه إقامة نظام إقليمي للمنطقة ، هو نظام الشرق الأوسط ، غير نابع منها ، وأعطى قيادته للكيان الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي التابع له . ووضع نصب عينيه إنهاء النظام العربي الذي قام منذ عام ١٩٤٥ في إطار جامعة الدول العربية .

سبب ثالث ، أن الولايات المتحدة بقبولها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ وسياسة الاستيطان الصهيوني ، و « ضمانها التفوق العسكري على أي تجمع للخصوم العرب » ، كما يقول تقرير تحقيق السلام الذي سبقت الإشارة إليه « أطال بالفعل هذا النزاع الإقليمي الذي كاد أن يؤدي إلى مواجهة بين القوى الكبرى » . وقد بان بوضوح خطأ بعض صناع السياسة الأمريكية الذين ظنوا « أن التفوق العسكرى الإسرائيلي سيجعل إسرائيل أكثر ميلا للانسحاب في مقابل السلام . بينما مكنها ذلك من التشبث بالاحتلال والاستمرار في سياسة الاستيطان » .

سبب رابع ، وهو أن عملية سلام الشرق الأوسط بفعل تفاعل الأسباب الثلاثة السابقة حكمها منطق « الإملاء » . ويتجلى هذا المنطق أقسى وأمر مايتجلى في اتفاق الاعتراف المتبادل ، الذي أملى فيه الطرف الإسرائيلي على الطرف الفلسطيني أن يقبل بأن توصف ثورته بأنها « إرهاب » وأن يتعهد بنبذ الإرهاب وأن يتنكر لحقيقة أن الثورة الفلسطينية استمرت عقودا إحدى حركات التحرير في عالمنا ، وقد دعا هذا الاتفاق إلى الخاطر « إملاء فرساي » على ألمانيا عام ١٩١٩ الذي وصفه كثير من المؤرخين بأنه إملاء

وقالوا عنهم ، ومنهم بيير رونفن « أن المادة ٢٣١ المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافا من ألمانيا بجرم إثارة الحرب ، فهي بالنسبة إليهم عار أريد عبثا تلطيخهم به » ، وكان من المتوقع أن يحض ألمانيا على الرغبة في الثأر . والحق أن منطق الإملاء تجلى في نصوص الاتفاقات عموما ، وكان شديد القسوة في البروتوكول الاقتصادي الذي تم توقيعه في باريس ربيع ١٩٩٤ حيث حكم بالخراب على الاقتصاد الفلسطيني الذي تتولاه السلطة الفلسطينية . وقد استمر هذا المنطق حاكما المباحثات التي جرت في طابا ، وقدم مثلا صارخا وهو يملي شروطه بشأن حماية أمن المستوطنين اليهود في الخليل ، علق عليه حاييم بارام في عموده بمجلة ميدل إيست انترناشونال في ٢٢/٩/١٩٩٥ قائلا « السؤال الرئيس الذي هو من يحمي الفلسطينيين في الخليل من الاعتداءات العنصرية التي يقوم بها مستوطنون عنصريون لم يجر التعامل معه ، في وقت صدم العالم كله بقصص عنف هؤلاء المستوطنين ضد بنات المدارس العربيات في الخليل ، وبدا أن هذا الأمر لم ينل حظ البحث في طابا . وبدلا من ذلك كان على الفلسطينيين « المفاوضين » وهم يشربون كأس المرارة واليأس أن يستمعوا إلى اقتراحات إسرائيلية معقدة لتقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام ، وصرف ملايين الدولارات على بناء طريق خاص باستخدام المستوطنين دون غيرهم . وهذا الطريق سيؤدي بالضرورة إلى نزع ملكية أراض كثيرة . كل ذلك من أجل أربعمئة وخمسين من المتعصبين نصفهم من الأمريكيين » .

ويلفت النظر أن تعبير « الإملاء » الذي وصفنا به اتفاق أوسلو - واشنطن (١) في خريف ١٩٩٣ وتشبيهه بإملاء فرساي ، لم يلبث أن شاع استخدامه في أوساط عربية ودولية ، بل وإسرائيلية أيضا حتى أن « بارام » اختار لمقاله عنوان « فرساي فلسطينية » ، وأشار فيه إلى ماكتبه يوري افنيري في معاريف يوم ١٨/٩/١٩٩٥ محذراً شمعون بيريز من الاتفاقات

الملاة مثل « اتفاق فرساي » ومنبها إلى أن مصير اتفاق أوسلو سيكون مثل مصير اتفاق فرساي الذي أوصل إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين . وقد رأينا كيف سارت الأمور في موضوع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل في الأيام الأخيرة من عهد حكومة بيريز التي أجلت تنفيذ الاتفاق حتي جاء نتانياهو رئيسا منتخبا للوزراء .

سبب خامس ، هو أن الطرف الإسرائيلي بفعل هاجس « الأمن المطلق » الذي يسيطر عليه عمد إلى وضع قيود كثيرة في الاتفاق ، وإلى التدرج البطيء في تنفيذه ، الأمر الذي جعل عملية تنفيذه معقدة من جهة ، وسبب حدوث مضاعفات على الأرض عند التنفيذ لم يحسب حساب كثير منها ، من جهة أخرى . وهكذا عانت صيغة « الحكم الذاتي الانتقالي المحدود » التي جرى اعتمادها من ضعف ووهن واتسمت « آليتها » بالتعقيد . كما أن راعي العملية الأمريكي رغبة منه في توفير قوة دفع للعملية عمد إلى توظيف آلة إعلامه القوية التي بالغت في تقديم الوعود للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني العربي ، وهي وعود في غالب الأحيان متضاربة ، الأمر الذي سبب حدوث مضاعفات حين جاء التنفيذ قاصرا عن تلبية الوعود . والأدهى من ذلك أن صياغة مدخل الاتفاق جاءت حافلة بزخرف القول من حديث عن « الحقوق السياسية والشرعية وتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن وتسوية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية . في وقت لم تتغير فيه على أرض الواقع الممارسات القمعية الإسرائيلية . ولقد رصد كاتب هذا البحث التفاعلات التي حدثت إثر تنفيذ إعادة انتشار قوات الاحتلال في بعض مدن الضفة الغربية في خريف ١٩٩٥ ، فسجل أولا « الروح » التي امتلأ بها أبناء فلسطين وهم يشهدون الخروج العسكري الإسرائيلي من مدنهم التي حدثت فيها « إعادة انتشار » . وهو روح يجدد الطاقة على متابعة العمل لبلوغ التحرير الكامل وإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة

والقطاع . ثم سجل ثانيا كيف اصطدم هذا الروح بقيود « الحكم الذاتي » التي فرضت وجود قوات الاحتلال على أطراف المدن التي خرجوا منها . وسجل ثالثا كيف ثقل العبء على قوات الشرطة الفلسطينية في ظل ترتيبات وضعت لحماية المستوطنين ودعت إلى وجود ستة وعشرين حاجزا أمنيا بين رفح وغزة ، في طريق طوله أربعة وثلاثون كيلو مترا . وسجل رابعا كيف نشط المستوطنون الصهاينة في توسيع الاستيطان لفرض امر واقع بتأييد من الحكومة الإسرائيلية التي نشطت بدورها في شق الطرق الدائرية لحمايتهم بمصادرة آلاف الدونمات . وسجل خامسا كيف أقبل أبناء فلسطين على ممارسة حقهم الديموقراطي لانتخاب « المجلس » و « رئيس السلطة » تحدوهم آمال كبيرة ، بينما حددت الاتفاقات صلاحيات محدودة للمجلس ، وسجل أخيرا تفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي وبين الأحزاب اليهودية فيه ، وداخل عرب فلسطين ١٩٤٨ . وتشير جميع هذه التفاعلات إلى أن ما يحدث على ارض الواقع يتجاوز تصورات مصمم العملية ونصوص الاتفاقات ومثل على التفاعلات داخل التجمع الإسرائيلي ما سمي « باحتجاج » يهود الفلاشا الأثيوبيين حين علموا أن الدم الذي تبرعوا به لبنوك الدم كان يجري التخلص منه ، فكان أن حاصروا مقر رئيس الوزراء يوم ١٩٩٦/١/٢٨ احتجاجا على النظرة العنصرية إليهم . وقد تزامن هذا الاحتجاج مع احتجاج يهود ألمانيا على تصريحات الرئيس الإسرائيلي وايزمن في أثناء زيارته هناك حين أبدى استغرابه من بقائهم في بلد حدثت فيه « الهولوكست » في إشارة إلى تحقيق الهدف الصهيوني بتهجيرهم من مواطنهم ألمانيا .

سبب سادس ، اقتصادي هو أن هذه العملية التي قدمت وعودا اقتصادية كثيرة منذ بدايتها في مدريد ، ثم ضاعفت تقديم هذه الوعود عند التوقيع على اتفاق أوسلو واشنطن ١ ، فتردد الحديث عن مثلث ذهبي يشبه

صيغة بينولكس ، وعن غزة التي ستكون سنغافورة المتوسط ، اوصلت إلى إملاء بروتوكول باريس الاقتصادي يوم ٢٩/٤/١٩٩٤ الذي أجهز علي الاقتصاد الفلسطيني ، وقطع الطريق أمام أية محاولة لإحيائه ، حين فرض قيوداً على حركة السلع والبشر . كما ورد في تقرير مجلة « ميد » في عددها الصادر يوم ١٨/٨/١٩٩٥ الذي ختمه واضعه « توبي أشر » بالإشارة إلى « أن إسرائيل وافقت علي مبدأ الحكم الذاتي للفلسطينيين ، وليس السيادة ، مما يعني احتمال استمرار السيطرة الإسرائيلية في المستقبل علي الاقتصاد الفلسطيني ، ثم بالقول « إن الفلسطينيين يرغبون في الاستقلال السياسي والرفاه الاقتصادي اللذين وعدوا بهما ، إلا انهم قد يكتشفون مع مرور الزمن أن عملية السلام هذه ما هي إلا إعادة تنظيم للاحتلال الإسرائيلي وليس عملية إنهاء له ». ولقد رأينا كيف عمدت الحكومات الإسرائيلية برئاسة كل من رابين ثم بيريز ثم نتانياهو إلى فرض حصار على أبناء فلسطين في مناطق الحكم الذاتي عدة مرات ، أخرها منذ ٢٦/٢/١٩٩٦ . ومما زاد في كارثة الاقتصاد الفلسطيني أن مصمم العملية جعله يعتمد في المقام الأول على منح تقدمها « دول مانحة » ، حرمها راعي العملية الأمريكي من أدوار سياسية تتطلع للقيام بها وقصر دورها على الدفع ، الأمر الذي ضايقها وأثر على وفائها بما التزمت به . وهكذا اشتدت وطأة الضائقة الاقتصادية على أبناء فلسطين .

سبب سابع ، يكمن وراء هذه الأسباب الستة جميعها ، هو افتقار مصمم العملية الأمريكي إلى « الرؤية المستقبلية » وغلبة منطق غطرسة القوة التي شرحها ويليام فولبرايت على تصرفاته وتفكيره في تعامله مع الأطراف العربية ، وأطراف أخرى معنية بالصراع في وقت غلب فيه منطق الخضوع لاعتبارات أوضاعه الداخلية في تعامله مع الطرف الإسرائيلي الذي يسانده مركز قوة أمريكي صهيوني . ومثل صارخ على هذا التعامل

الأمريكي مع أطراف أخرى معنية بالصراع ما حدث مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إبعاده عن القيام بدور فعال في عملية سلام الشرق الأوسط بطلب إسرائيلي وموافقة أمريكية ، واكتفى بجعله مراقباً فيها ، في وقت تفرض عليه مصالحه أن يكون مشاركاً . وأدى غياب الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها الأمريكي إلى أن يعتمد في إدارة هذه العملية على أسلوب « الإدارة بالكوارث » «MBC, Management by Catastrophies» . وهذا المصطلح هو أحد مصطلحات المدرسة الأمريكية في الإدارة . وهو نمط سلبي ينتمي إلى رد الفعل لا إلى الاستجابة الفاعلة في الإدارة ، ويتسم بغياب النظرة الكلية فيه والانشغال بالجزئيات ، والتقوقع في تفاصيل التخطيط ونسيان الأهداف التي وعد بتحقيقها . وهو يؤدي إلى وقوع « كوارث » فإذا وقعت واحدة عمدت هذه الإدارة بالكوارث إلى استنفار جميع قواها لتطويق الكارثة التي وقعت مهملة واجباتها الأصلية ، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل أخرى تسبب وقوع كارثة جديدة . وهكذا دواليك . وشتان بين هذا النمط السلبي في الإدارة ، والنمط الإيجابي الذي يتردد فيه مصطلحا « الإدارة بالأهداف » و « الإدارة بالأهداف والنتائج » . وما تحرك الإدارة الأمريكية لعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار ـ مارس ١٩٩٦ إلا مثل على هذه الإدارة بالكوارث ، ثم تحركها في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد ذلك بشهر إثر وقوع مذبحة قانا . ومن الملاحظ أن هذا النمط السلبي من الإدارة يغلب استخدامه حين تفتقر إدارة البلاد إلى قيادات صاحبة رؤى ونظرات إستراتيجية .

تفاعل هذا الافتقار إلى الرؤية المستقبلية عند مصمم العملية وراعيها ، مع وجود فراغ على الصعيد الدولي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من قيادات دولية تستطيع أن تسد هذا النقص . فكانت روسيا الاتحادية مشغولة بالانهيار الداخلي الذي حدث فيها . وكان الاتحاد الأوروبي مسلماً

زمام الأمر إلى حليفته الكبرى . وكانت الصين ودول أخرى متربصة من واقع إدراكها لحقائق المرحلة .

تزامن هذان الأمران مع انعطاف التجمع الإسرائيلي نحو التشدد العقيدي الصهيوني ، كرد فعل على الدخول في عملية تسوية لم يكن راغباً فيها على الرغم من أنها لبت جل مطالبه . وذلك لأنه ألف ، على مدى حوالي ربع قرن ، استمرار الأمر الواقع الذي يمكنه من احتلال الأراضي العربية . وترعرعت في أوساطه في خلال هذه المدة الطويلة أيدلوجية التوسع الصهيوني ، وبخاصة مع نجاح الحركة الصهيونية في تهجير يهود كثيرين من الاتحاد السوفييتي السابق بدعم أمريكي . والحق أن من أكثر ما لفت النظر على صعيد التجمع الإسرائيلي بعد انعقاد مؤتمر مدريد ، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تعمل شيئاً للتخفيف من غلواء هذه « الأيدلوجية الصهيونية التوسعية » ولا لتحويل الإسرائيليين عنها استجابة لمتطلبات « السلام » . وهكذا استمر القديم الصهيوني العنصري التوسعي على قدمه ، في كل من حكومات شامير فرابين فبيريز ، وبلغ ذروته في حكومة نتانياهو الذي ضمن كتابه « مكان تحت الشمس » أشد الأفكار تعصباً في نفي الآخر ، وإنكار الحق الفلسطيني ، والادعاء على التاريخ ، وفرض الأمر الواقع بالقوة ، وإرغام العرب على الخضوع . وتبدي تقارير كثيرة حول ثقافة التجمع الصهيوني في فلسطين ، وتنشئة الأطفال الإسرائيليين قلقها الشديد من استمرار هيمنة الثقافة الصهيونية العنصرية ومتابعة تدريس مناهج التربية الصهيونية التوسعية . التي تزور تاريخ فلسطين وترسم صورة قبيحة للعرب ، وتدعو إلى إسرائيل الكبرى ، وترفض اندماج اليهود في أوطانهم التي يعيشون فيها خارج الكيان الصهيوني . ويحدث هذا كله في وقت أملت الاتفاقات المبرمة فيه على الفلسطينيين الذين وقعوها أن يغيروا في ميثاقهم الوطني بزعم أنه يدعو إلى

القضاء على إسرائيل ، وفرضت تغيير المناهج التربوية الفلسطينية . وقد رأينا كيف عبر رئيس الدولة الإسرائيلي عزرا وايزمن عن تمسكه بهذه الأيدلوجية حين رفض الإفراج عن نساء فلسطينيات معتقلات وفقاً لما تم عليه الاتفاق بحجة أنهن لوثن أيديهن بالدم اليهودي مفرقاً بينه وبين الدم الفلسطيني الذي سال بغزارة ولوث أيدي إسرائيليين من مختلف المستويات يصولون ويجولون . ثم حين صرح ما صرح في ألمانيا عن ضرورة هجرة اليهود الألمان منها . كما رأينا إسحق رابين يدعو إلى الفصل الكلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين . ورأينا نتانياهو يجاهر علناً بالتوسع الاستيطاني في ما تسميه الصهيونية يهودا والسامرة .

جاءت هذه الأمور الثلاثة في وقت كان النظام العربي فيه يعاني من ضعف شديد بفعل زلزال الخليج أوصله إلى حالة من العجز ، ومكن من الاستفراد بأعضائه عضواً عضواً للقبول بالسير في عملية التسوية ، والدخول في مفاوضات ثنائية بشأن الأراضي العربية المحتلة ، وفي المفاوضات متعددة الأطراف لإقامة النظام شرق الأوسطي . وهكذا تهدد النظام العربي بالزوال وفقاً لتوجه أمريكي إسرائيلي لاستبداله بالنظام الآخر .

أخيراً تفاعلت هذه الأمور الثلاثة مع وضع منظمة التحرير الفلسطينية المنهك بفعل زلزال الخليج ، ومع الإحباط الذي عانت منه قيادتها . وكانت هذه القيادة قد توجهت منذ ربيع عام ١٩٨٨ إلى التسليم بمقولة إن فلسطين وطن لشعبين وإن لكل منهما حقا فيها ، ظناً منها أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، وحق اليهود بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين ، سيوصلها إلى اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن ثم إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية ، غافلة عن أنها تتعامل مع استعمار استيطاني إسرائيلي ، تحكمه

عقيدة صهيونية عنصرية لا يقبل بوجود دولة فلسطينية ويسعى لالتهام بقية فلسطين ، والهيمنة على المنطقة اقتصادياً ثم سياسياً . وهكذا قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جميع الشروط الإسرائيلية لمشاركتها ضمن وفد أردني في عملية سلام الشرق الأوسط ، ثم للاعتراف بها ممثلا ومفاوضاً بعد ان اعلنت « نبذها للإرهاب » (كذا) وانكرت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال ، وتنكرت تحت الإملاء لتاريخ المقاومة التي قام بها ببسالة وصبر الشعب العربي الفلسطيني . ولم تلبث هذه القيادة أن وجدت نفسها بدون أوراق على مائدة التفاوض ، ورأت المفاوض الإسرائيلي يتحدث عن حقه في الضفة والقطاع ، ويعلن جهاراً أن القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمته الأبدية .

النظر في السبيل إلى السلام الحقيقي :

وبعد ، فمرة أخرى نؤكد ما استهللنا به هذا الحديث « أن بلوغ السلام غاية تستحق العمل من أجلها ، وبذل أقصى الجهود » . فما الذي ينبغي عمله لبلوغ السلام في ضوء ما تبين لنا من « إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط » في ذلك ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن ويشير به علينا المنطق السليم هو تصميم « عملية » تعالج فيها كل أسباب إخفاق العملية الراهنة التي انتهت إليها الدراسة الموضوعية . ولقد كان يمكن المباشرة في هذا الأمر فوراً لو أن « مصمم » عملية سلام الشرق الأوسط « وراعيها » واجه حقيقة إخفاقها ، وتأمل في أسباب هذا الإخفاق . ولكننا كما سبق أن لاحظنا من حديث وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر أمام المؤتمر الاقتصادي بأن الولايات المتحدة ما تزال تتجنب ذلك وتؤثر الحديث عن « قدرة العملية على الصمود » . ومن هنا فإن على جميع المعنيين ببلوغ السلام الحقيقي أن

يتعرفوا إلى توجهات السياسة الأمريكية في الولاية الثانية للرئيس كلينتون ، ويهيئوا أنفسهم لمواجهة مضاعفات هذه السياسة وتداعياتها ، ويعملوا للوصول بها إلى انتهاج سبيل السلام الحقيقي .

تكاد الخطوط الرئيسة للسياسة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة أن تكون واضحة جلية . فهي استمرار للخطوط التي تحركت بموجبها الإدارة الأمريكية منذ شروعها في عملية سلام الشرق الأوسط ، مع وجود توجه قوي لعدم توقيع أية اتفاقيات أو معاهدات جديدة ، والاكتفاء بما تم التوقيع عليه ، والتحرك بهدف التحرك دون الوصول إلى نتائج حاسمة لتهدئة توتر يحدث وتجنب حدوث فراغ ، وقد عرض خطوط هذه السياسة بشكل مفصل « ريتشارد ن . هاس » في مجلة فورين أفيرز (خريف ١٩٩٦) في مقال عنوانه « الشرق الأوسط : لا معاهدات أخرى » . و « هاس » هو مدير دراسات السياسة الخارجية لمعهد بروكينغز عمل مستشاراً رئيساً لشئون الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوش .

تنطلق هذه السياسة من اقتناع بأن « عصر توقيع المعاهدات يبدو وكأنه وصل إلى نهايته » ، وذلك منذ أوائل عام ١٩٩٦ ، قبل الانتخابات الإسرائيلية وفوز نتانياهو . وما كان فوز بيريز لو حدث أن يغير شيئاً ، على حد قول هاس . ويدرك واضعو هذه السياسة أن عدم القدرة على التوصل إلى معاهدات جديدة ستكون له آثار عميقة على عملية السلام والسلام نفسه ، ولكنهم يعتقدون أن اعتماد دبلوماسية جديدة يمكن أن تحتوي هذه الآثار . وهم يعللون اقتناعهم بأنه لا توجد طريقة يمكن تخيلها لبلوغ هدف إبرام اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ذلك « لأن موضوعات الوضع النهائي هي الأكثر صعوبة سواء « القدس » أم السيطرة الفلسطينية على الأراضي وإعلان الدولة ، أم حق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الوطن ، أم المياه » . والأمر نفسه يصدق على

المسار الإسرائيلي السوري ، وعلى المسار الإسرائيلي اللبنـاني . ويبدو للقائلين بهذه السياسة أن « الحالة القائمة اليوم » هي أشد رسوخاً مما كانت عليه قبل خمس سنوات ، ولذا فإنه يمكن الاعتماد على ذلك بدلاً من مواجهة مخاطر الوصول إلى حل وسط في المسائل الباقية على المسارات الثلاثة . وفي ضوء ذلك يقترح هؤلاء اعتماد دبلوماسية جديـدة لهذه « المرحلة » تحث على تنشيط المباحثات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية الثلاثة ، وأن تتبنى الولايات المتحدة في هذه الدبلوماسية تكتيكات جديدة ، دون تغيير في المبادىء ، تشجع الأطراف على الاعتدال ، وتلوح لهم أحياناً بمواقف حازمة ، وبخاصة سوريا دون قطع الحبل معها تجنباً لأزمات تنجم عن ذلك .

مجمل القول في هذه السياسة أنها سياسة « مسكنات » تخديرية ـ كما هو واضح ـ وهي في نهاية المطاف استمرار للسياسة الأمريكية التي تمكن إسرائيل من فرض حقائق جديدة على أرض الواقع ، بحكم أنها تحتل الأراضي العـربية . وتـراهن هذه السيـاسة عـلى أن اعتماد واشنطن دبلوماسية بتكتيكات جديدة يمكن أن يطيل مفعول التخدير ، ويحول دون ذهاب إسرائيل بعيداً في فرض الأمر الواقع . كما تراهن على أنه لا تغيير في الصورة الدولية ولا في الصورة الإقليمية ، وأن الولايات المتحدة ستبقى الفاعل الرئيس في الإقليم . « فالمشاركة الروسية في رعاية عملية مدريد هي رمزية في الغالب » والأوروبيون فرادى أو مجتمعين في الاتحاد الأوروبي لديهم القليل الذي يقدمونه بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية ، كما يقول هاس .

وثمة دلائل كثيرة تدل على أن « القدس » ستكون الأكثر عرضة من بين موضوعات « الوضع النهائي » لفرض أمر واقع إسرائيلي فيها ، تفسح هذه السياسة الأمريكية المجال له . وبإقرار الكونغرس الأمريكي في مجلس

الشيوخ الذي صدر في خريف ١٩٩٥ ، وما الدعوة إلى « اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل مبنى السفارة إليها .. » إلا دليل واحد . وقد شرعت مراكز بحث أمريكية بتوجيه من مركز القوة اليهودي في وضع خطط تمكنها من فرض هذا الأمر الواقع الإسرائيلي في القدس . وتحمل هذه الخطط عناوين ملتبسة لإخفاء ما وراءها . ومثل على ذلك ، خطة تتحدث عن مقاربة اقتصادية حضرية للسلطة في القدس يشتغل عليها « مشروع القدس في جامعة هارفرد » ، تدعو إلى التحضير للبحث في مستقبل القدس ولقاء فريق من الإسرائيليين والفلسطينيين ليناقشوا مسائل « الضرائب والأحياء السكنية ووسائل المواصلات والتعليم ومياه المدينة وتصريف الفضلات » ، بعيداً عن الدخول في موضوع الميزان السكاني للإسرائيليين والفلسطينيين فيها أو لحدودها . وتنطلق الخطة من القول بأن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وصلوا إلى اتفاق غير معلن حول أن المدينة ستبقى غير مقسمة ، وأن إسرائيليين وفلسطينيين سيسكنون فيها ، وأنها ستكون عاصمة لإسرائيل ، مع وجود شكل من الحضور الحكومي الفلسطيني فيها ، وإن كان الإسرائيليون لم يوافقوا على دعوى الفلسطينيين بأن تكون القدس عاصمة لهم . وهكذا تعمد الخطة إلى الاشتغال بجزئيات تاركة لإسرائيل فرض ميزان سكاني حددته منذ عام ١٩٦٧ بأن لا يتجاوز عدد الفلسطينيين في منطقة القدس ٢٦٪ من السكان ، ومسلمة لإسرائيل بالسيادة على المدينة ، ومن ثم للسيطرة على أراضي القدس ، ولإنقاص نسبة الفلسطينيين العرب المسلمين والمسيحيين فيها . ويتداعى إلى الخاطر أن هذا التكتيك هو المتبع في مسألة الخليل وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية فيها . فبينما تتحدث وسائل الإعلام عن المفاوضات حول جزئيات في هذه المسألة تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكثيف الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية . وقد شرح هذا التكتيك المفكر

الإستراتيجي العربي أمين هويدي في مقالـه « إسرائيل وإستـراتيجية الاقتراب غير المباشر » (الأهرام ١٨/١١/١٩٩٦) ، وهناك دلائل أخرى على أن موضوعات « الوضع النهائي » الثلاثة الباقية ستكون هي أيضاً عرضة لفرض أمر واقع إسرائيلي بشأنها . ونعني بهـا « الاستيطان » و « اللاجئين » و « الحدود » .

ليس صعباً على المتابعين والمشتغلين بالعلوم السياسية أن يكشفوا الثغرات في هذه السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها الثانية ، سواء في قراءتها للواقع القائم في المنطقة أم في حسابها للأطراف الفاعلة الدولية أم في إدراكها لما حدث من تغيرات على صعيد كل من الإسرائيليين والعرب أم في منطلق السياسة نفسها . ويكفي أن نتأمل مثلين على ذلك :

المثل الأول متصل بالنظام العربي الذي بدأ يستعيد صحته ، بعد أن عانى من الضعف الشديد في السنوات الخمس الماضية ؛ وقد شهد اليوم الأول من صيف عام ١٩٩٦ انعقاد أول قمة عربية بعد مؤتمر مدريد أمكن لها أن ترسم خطوطاً أساسية للعمل العربي المشترك تجاه عملية التسوية الجارية ، وأن تعيد شيئاً من الفاعلية لجامعة الدول العربية التي استهدفها مخطط نظام الشرق الأوسط بالتصفية .. وكان التحول العربي نحو استعادة النظام العربي صحته قد بدأ مع انعقاد قمة الإسكندرية لقيادات مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية آخر عام ١٩٩٤ في أعقاب مجموعة تفاعلات حدثت بعد إبرام أوسلو . وليس من غير المتوقع أن يعود النظام العربي إلى كامل صحته ، استجابة لمتطلبات مواجهة تحديات المرحلة الجديدة من عملية سلام الشرق الأوسط .

المثل الثاني متصل بأطراف دولية معنية بالعملية ، فالاتحاد الأوروبي متجه للقيام بدور فاعل مؤثر في خلال عام ١٩٩٧ في المنطقة . وقد عبر عن

ذلك بتعيين ممثل له مختص بذلك ، بعد أن أبدى ضيقه جهاراً من السياسة الأمريكية التي حصرت دوره بتقديم معونات . وبعض أعضاء هذا الاتحاد وفي مقدمتهم فرنسا بدأوا يتحركون للقيام بهذا الدور على الصعيد الفردي أيضاً . وقد رأينا إقدام فرنسا على القيام بتحرك سريع في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ربيع ١٩٩٦ بإرسالها وزير خارجيتها للمنطقة ، ثم رأينا زيارة الرئيس الفرنسي شيراك للمنطقة التي تحدثت عملياً عن هذا الدور في خريف ١٩٩٦ . ويمكننا أن نرى أيضاً توجهاً روسياً يقوى تدريجيا لاستعادة الدور الرسمي الذي كان فاعلاً قبل انهيار الاتحاد السوفييتي ، ثم لم يبق منه إلا مشاركة رمزية في رعاية عملية التسوية ، جعلت من روسيا شاهدا غير مؤثر ، وأبرزتها وكأنها خيال ظل . الأمر الذي أثار ضيق أوساط روسية مؤثرة . وقد رأينا قيام وزير الخارجية الروسي بزيارة المنطقة في خريف ١٩٩٦ . وشتان بين الصورة التي عليها هذه الأطراف اليوم وما كانت عليه في خريف عام ١٩٩٦ ومطلع عام ١٩٩٦ في مناسبتي جنازة إسحق رابين ومؤتمر شرم الشيخ . والأمر نفسه يصدق على الصين التي تنتهج سياسة تتسم بالدقة والحذر ، وتعبر عنها في مواقفها في مجلس الأمن بصفتها عضوا دائما فيه . وواضح أن هناك تبادل تأثير بين انتعاش النظام العربي وإقبال هذه الأطراف الدولية على استعادة أدوارها .

سيكون لهذه السياسة الأمريكية إزاء التعامل مع عملية سلام الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين مضاعفاتها وتداعياتها . وراسمو هذه السياسة يدركون ذلك ، كما رأينا في إشارة كريستوفر إلى أن الاحتفاظ بالواقع الحالي يمثل خطراً على المستقبل وفي عرض « هاس » التفصيلي كيفية احتواء هذه المضاعفات والتداعيات بتكتيك التسكين والتخدير . ولكن من الواضح أن الرؤية الأمريكية لحجم هذه المضاعفات والتداعيات ولمساحة الدائرة التي ستشهدها هي رؤية غير

دقيقة . ولا نشعر بأننا نجازف إن قلنا إنها رؤية قاصرة عن تقدير مدى الأخطار المتوقعة . وقد سبق لراسمي السياسة الأمريكية أن اعترفوا بأن رؤى سابقة لهم كانت كذلك ، ومنهم أنتوني بليك مستشار الأمن القومي الذي قال في معرض شرحه لإستراتيجية الاحتواء المزدوج لإيران والعراق أمام مجلس الشيوخ في مطلع عام ١٩٩٤ « لقد اتبعت الولايات المتحدة تجاه الخليج إستراتيجية في السبعينيات وأخرى في الثمانينيات ثبت فيما بعد أن كلاً منهما كانت إستراتيجية كارثية » .

إن مضاعفات هذه السياسة تجاه القدس في المرحلة الجديدة لعملية سلام الشرق الأوسط ستكون قوية . وقد رأينا مثلاً عليها في ما جرى يوم أن أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي على فتح النفق في حرم المسجد الأقصى يوم ١٩٩٦/٩/٢٤ ، حين هب الشعب العربي الفلسطيني هبته التي استمرت ثلاثة أيام وقدم فيها سبعين من الشهداء ومئات من الجرحى ، فكان أن تحرك أفراد من الشرطة الفلسطينية لحماية أهلهم وقتلوا اثني عشر جندياً إسرائيلياً . وكان لهذه الهبة صداها القوي في الدائرتين العربية والإسلامية . ولا تدل خطوط السياسة الأمريكية التي عرضناها على أن راسميها أخذوا بعين الاعتبار ما تراكم في نفوس العرب والمسلمين من جراء مرارات إملاءات اتفاقات عملية سلام الشرق الأوسط في مرحلتها السابقة ، ولا بفعل سياسة القمع الإسرائيلية وممارسات الإرهاب الرسمي وغير الرسمي في إطارها ، ولا نتيجة الكشف عن قتل آلاف الأسرى المصريين بالدم البارد في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . كما أن راسمي هذه السياسة لم يربطوا - كما يبدو حتى الآن - بين انتهاج الولايات المتحدة إياها وتحول المشاعر إزاء الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة العربية والخليج بخاصة ، وما تبع هذا التحول من حوادث استهدفت هذا الوجود .

من المتوقع إذا حدثت هذه المضاعفات والتداعيات وازداد حجمها

واتسعت دائرتها ، أن تفرض على راسمي السياسة الأمريكية القيام بمراجعة أعمق ، وتوفر مناخاً أفضل لسلوك سبيل السلام الحقيقي ، وتمكن العاملين له من الوصول بالولايات المتحدة إلى انتهاجه ، ويتطلب ذلك كله من الآن العمل في وقت واحد على مستويين لمعالجة أسباب إخفاق عملية سلام الشرق الأوسط جميعها في ضوء المعيار المرحلي الذي تقبل به الولايات المتحدة مقياساً لنجاح عملية تسوية وفي ضوء المعيار الدائم الذي قررته الشرعية الدولية .

فعلى المستوى الأول لابد أن تتكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود في أوطانهم وفي « إسرائيل » لإيقاف الاستيطان إيقافاً تاماً ، واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني في فلسطين المحتلة ، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وعلى المستوى الآخر لابد أن تتكاتف جميع جهود العاملين للسلام الحقيقي ومنهم يهود ، لدعوة بقية اليهود إلى نبذ الصهيونية التوسعية ، ومقاومة فكرة تهجير اليهود من أوطانهم ، وتبني الحل الديموقراطي في فلسطين بعد فشل الحل العنصري ، أسوة بما حدث في جنوب أفريقيا ليعيش جميع اليهود المستأمنين في سلام حقيقي مع المسلمين والمسيحيين في ظل الحضارة العربية الإسلامية كما عاشوا من قبل وأسهموا في ازدهارها .

إن لنا أن نطمئن محبي السلام الحقيقي ، وهم الكثرة في عالمنا ، إلى أن العمل على هذين المستويين سيؤتي أكله ويعطي ثماره الطيبة بإذن الله ، حين ينهض العاملون لهذا السلام الحقيقي بمسئولياتهم ، كل في موقعه . وهو يستلزم من هؤلاء العاملين حصر جميع الأوراق التي في أيديهم ، وإحسان استخدامها وتوظيفها ، ويا لها من أوراق قوية مؤثرة . فالشعب العربي الفلسطيني مصمم على متابعة نضاله لتحرير وطنه ، وسيعطي بسخاء لهذا النضال كما أعطى من قبل . وإنني وأنا واحد من هذا الشعب

لعلى ثقة أن عطاء أبنائنا من بعدنا سيستمر حتى تكون العودة إلى وطننا المحرر ، ونسقط الحل العنصري لينتصر الحل الديمقراطي في ظل عمراننا الحضاري . والأمة العربية مصممة على الحفاظ على نظامها العربي المعبر عن دائرتها العربية ، عازمة على دعمه وتطويره ، ليسهم في إقامة نظام فاعل للدائرة الحضارية العربية الإسلامية يكون له دوره الإيجابي في إقامة نظام عالمي متوازن عادل . وشعوب العالم الإسلامي تشارك الشعوب العربية هذا التوجه . ومثلهم القوى الساعية لتحقيق العدل والسلام في عالمنا التي تواجه قوى الهيمنة القارونية . ومع هؤلاء جميعاً وفيهم يهود ينبذون الصهيونية العنصرية ، سيتزايدون وينجحون في رفع قبضة الصهاينة عن اليهود ، متابعين جهود « آحاد عاآم » و« يعقوب تالمون » في كشف حقائقها والتنبيه إلى مخاطرها .

نعم سيكون هناك عمل صالح حثيث لبلوغهم السلام الحقيقي . وسيبلغ غايته بإذن الله . ونحن على ثقة من ذلك لأننا نؤمن بالله ﴿ السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ﴾ [الحشر ٢٣ : ٥٩] .

مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي

السفير: تحسين بشير

مقدمة :

منذ اجتماع الأمم المتحدة في قصر شايوه ، وفى الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ اتخذ الجانب العربي موقف المقاطعة والقطيعة من الطرف الإسرائيلي . كما تحول موقف الهدنة بعيدا عما قررته اتفاقيات الهدنة ، والتي نادت بأنها خطوة نحو السلام الدائم ، إلى فترات من الهدنة المسلحة الهادئة ؛ تتحول فجأة إلى حالات من التفجر والتحارب .

وكانت نكسة ١٩٦٧ ـ وهي الحالة التي نواجهها حاليا ـ قد أفرزت قوة هيمنة إسرائيلية على كافة الأراضي الفلسطينية ، بما في ذلك القدس ، واحتلال سيناء والجولان وأراض لبنانية وأردنية ، أي أن تغييرا عميقا حدث لصالح إسرائيل نتج عنه أن أصبحت إسرائيل قوة إقليمية عسكرية وسياسية ، مما أدى إلى تزايد المطالب الإسرائيلية تجاه العرب .

وقد أحدثت حرب ١٩٧٣ تغييرا لصالح الجانب العربي ، ولكنه لم يحسم الصراع ، وإن كان أرّض عناصر جديدة من التغيير ، أهمها استعداد العرب للتفاوض . وكانت زيارة السادات للقدس ١٩٧٧ حدثا أدخل متغيرا جديدا ، وهو كسر حالة عدم السلام ، وأثبت قدرة عربية للدخول في معترك السلام . بينما احتفظت إسرائيل ـ رغم اختلافاتها الداخلية ـ بموقف الطرف المحدد للسلام في كل فترة سياسية ، ثم تبلورت مواقف عربية متعددة ـ وليس موقفا واحدا ـ مما ظهر جليا في الاشتراك العربي في مؤتمر مدريد ، وفي ما نتج عنه من مفاوضات . ويتسم الموقف العربي بأنه نتيجة عدد من المواقف العربية المختلفة ، التي تعبر عن

المصالح العربية المختلفة ، فهناك موقف فلسطيني ، وسوري ، وأردني ، ولبناني ، بجانب المواقف المختلفة للدول العربية في الخليج وفي شمال أفريقيا .

وكان إصرار العرب على إستراتيجية السلام في عام ١٩٩٦ ما حسم التوجه العربي الرسمي رغم اختلاف المداخل والأساليب السياسية لتنفيذه .

والخلاصة ، إن الموقف الآن هو موقف السعي لسلام معقول ، يتم بأسلوب التفاوض ، ويترك للأطراف حرية كبيرة من المناورة التكتيكية ، ولكن في إطار توجه واضح نحو السلام .

طبيعة المرحلة الحالية للصراع :

رغم وجود مخاطر للتفجر في جنوب لبنان ، أو وجود ساحات من التوتر في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال ، ورغم وجود إمكانات للتفجر على أساس شخصي أو تنظيمي في مصر والأردن ، إلا أن الطابع الرئيس الذي يميز هذه المرحلة هو توجه الحكومات ومعظم الجماعات المؤثرة سياسيا للسعي السياسي نحو السلام . والملاحظ أن الدعوة لحسم الصراع بالحرب قد توارت بصورة فعلية ، من معظم الدول العربية وتحولت للسعي لتحقيق سلام يقوم على درجة من الردع المتبادل (Mutual deterr-ence) من الناحية العسكرية ، مع التركيز على معالجة الصراع بالطرق السلمية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم إعلامية .

فالمرحلة الحالية هي الصراع في إطار السلام ، رغم وجود توترات في الوصول إلى تسويات سياسية ثنائية تؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة بين الأطراف العربية وإسرائيل .

المرحلة الحالية تتسم ، كذلك ، بأن إسرائيل تحتفظ بالمبادرة ،

والاستقلال في توسيع إطار السلام ليشمل سوريا ولبنان ، بما يعطيها القدرة على تحديد أولويات السلام فهي ـ ولأسباب ودوافع داخلية ـ قد تقرر التركيز على التفاوض في المسار الفلسطيني والأردني وتهميش التفاوض مع سوريا ولبنان .

كما أن التفاوض مع الفلسطينيين والأردن يقوم في الجانب الفلسطيني على سيطرة واحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية ، وقدرتها على تغيير الأمر الواقع (Status quo) في القدس والأراضي الفلسطينية ، وتغيير الحقائق على الأرض (facts on the ground) أي أن طبيعة الصراع مع الفلسطينيين ذات صفة خاصة ـ تختلف مثلا عن الجولان ـ لأن إسرائيل تسيطر عمليا على الشعب والأراضي والموارد الفلسطينية ، وأن المفاوضات ، بين الطرفين ، تقوم على إيجاد علاقات تعاونية مجزأة تختلف من مكان لآخر ، مع عدم وضوح الرؤية بالنسبة لصورة التسوية النهائية ، وهذه العلاقة تتسم بالتداخل المعقد بين الشعبين ، وبين الحكومتين . بينما نجد أن العلاقات مع مصر تتم في صورة علاقة بين الحكومتين ، واقتصر الدور الشعبي على درجة التأييد والمعارضة . كما تتم العلاقات في الأردن على أسس مختلفة ، فهي تحمل إمكانية قيام درجات من التعاون وبخاصة فى تخزين المياه من جانب ، وهناك العلاقة المعقدة بين التقدم في العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وأثرها على العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية ، حيث نجد درجات من التداخل والتفاعل والتأثيرات المتبادلة .

مستقبل الصراع :

١ ـ بغض النظر عما يحدث من تقدم وتأخر ، أي ذبذبة إيجابية وسلبية ، في المرحلة الحالية ، فإن التوجه للسلام سوف يستمر رغم الصعوبات والمواقف الصعبة والمعقدة .

٢ - رغم وجود إمكانات التفجر فإنه لا توجد مزايا أو مصالح تبرر العودة إلى سياسة الحرب .

٣ - إن السلام سوف يحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، وقد يمر بمراحل توقف في بعض الجبهات قبل أن يمتد للسلام الشامل .

٤ - إن عملية السلام لا تقتصر على المفاوضات الرسمية بين الحكومات ، بل أصبحت تشمل دورا متزايدا للقوى السياسية الشعبية ، التي تلعب دورا فعالا في تقدير مواقف الأطراف . فالمفاوضات أصبحت تشمل إلى حد كبير التغيير في مواقف القوى الفعالة في كل شعب ، أي أن المسئولية لم تعد فقط حكومية ، بل أصبحت تشمل دور الجماعات غير الحكومية ، فمثلا الحوادث التي حدثت ف ربيع ١٩٩٦ ، والتى أدت إلى عمليات محدودة لم تحرر الأرض ولكنها عقدت مسيرة السلام (Sustainable mutually equilibrium) .

٥ - إن عملية الوصول إلى توازن بين الأطراف يمكن المحافظة عليه معناه أن الصراع سوف يستمر في ظل السلام باستخدام الموارد السياسية والاقتصادية والإعلامية كساحة لهذا الصراع السلمي .

٦ - لا يمكن الوصول إلى سلام مقبول ، ولا أقول سلاما عادلاً ، في غيبة اتصالات واسعة بين الطرفين على المستوي الرسمي والثقافي والفكري ، أي الاتصالات القائمة على الجماعات السياسية (people to people diplomacy) حيث إنه من البديهي أن حلا معقولا للصراع في بعده الفلسطيني لا يمكن تحقيقه دون تعاون فلسطيني - وإسرائيلي - وعربي شامل وعميق لتغيير الصورة المنطبعة لدى كل طرف ، ورؤية الأطراف بعضها بعضا على أساس إنساني وموضوعي ، وتوسيع أرضية المصالح المشتركة فيما بينها .

وأخيرا ، فإن على الجانب العربي أن يعيد التفكير في كثير من المواقف

والشعارات التي بلورها بنفسه للدفاع عن النفس ، أو لمجرد القوقعة أمام المخاطر . فلا بد من ترشيد مفهوم « التطبيع » ليحل محله مفهوم العلاقات الطبيعية القائمة على المصلحة والاختيار والرشد .

وأخيرا .. وباختصار شديد ، فإن عملية « التواصل » هى عملية رئيسة لحل الصراعات ، والبحث عن حلول ، وتغيير الأولويات ، وإيجاد مجالات للمصالح المشتركة .

إن عملية التواصل تحتاج إلى بحث مشترك لتغير المواقف والتنظيمات السياسية والاقتصادية ، كما أنها عملية معقدة تحتاج إلى السعي والبحث لإيجاد دوائر سياسية تشترك في مصالح وأرضيات مشتركة ، وتجمع كتلا سياسية من الطرف العربي بروافده المختلفة ، وكذلك في الطرف الإسرائيلي وروافده .

إن عملية التواصل ليست مجرد تعامل « Dealing with » مع الطرف الآخر ، بل يجب أن تتحول إلى عملية تفاعل (Interaction) لتصبح عملية تأثير فعال في مواقف الأطراف .

كما أن الكثير من المخاوف العربية من التطبيع الثقافي يقابلها مخاوف بين بعض الإسرائيليين من الاستيعاب في إطار الفكر والمصالح العربية .

..... هذه أمور لا تحكمها مجرد الشعارات ، بل يجب أن تقوم على الدارسة والتواصل والحكم ومواجهة الواقع مع العمل الفعال على تغيير الواقع وتحسينه .

والحديث طويل ، ولذلك نكتفي بهذه العجالة مدخلا للموضوع .

مداخلة الأستاذ / عمر الحامدي
تعقيبا على كلمة السفير تحسين بشير

يبدأ الكاتب ورقته بفقرة تشي بلوم العرب ، حيث اتخذ الجانب العربي اسلوب المقاطعة خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ، ويقول ، (إلا أن نكسة ٦٧ قد أفرزت قوة هيمنة إسرائيلية على كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس واحتلال سيناء والجولان واراض لبنانية وأردنية ، أي أن تغييراً عميقاً قد حدث لصالح إسرائيل) إن من يقول بهذا لابد له أن يصل إلى موقف يفرضه المنطق ، وهو أن العدو الصهيوني لم يعد يهدد فلسطين فحسب ، بل كل الوطن العربي ، وبالتالي فإن مقاومته مسألة وطنية وقومية ، والعدو عندما يستخدم السلاح لن يترك لك فرصة أخرى ، ولكن الكاتب له بعد ذلك رأي مخالف ثم يقول في الصفحة نفسها (وقد احدثت حرب ٧٣ تغيرا لصالح الجانب العربي ، ولكنها لم تحسم الصراع ، وإن كانت أوجدت عناصر جديدة من التغيير أهمها استعداد العرب للتفاوض ، وكانت زيارة السادات للقدس عام ٧٧ حدثا أدخل متغيرا جديدا وهو كسر حالة عدم السلام .... إلخ) .

هكذا نجد الكاتب يقع فى تناقض رئيس ، إذ حينما يؤكد خطورة العدو الصهيوني واحتلاله فلسطين وعدداً من الأراضي العربية ، يأتي بعد ذلك ليقول إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أوجدت عناصر جديدة للتغيير ، وهي استعداد العرب للتفاوض ، هذا منطق غريب حقا ينبغي الرد عليه وتوضيح ما ينطوي عليه من أخطاء .

١ ـ إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ٧٣ التي جاءت ردا على ذلك الاحتلال والعدوان شكلت بالفعل حدثا عالميا عندما استطاع الجندي

العربي تحطيم أسطورة خط بارليف ، والعبور العظيم ، وتحطيم تحصينات جبل الشيخ في الجولان .

٢ - لكن القرار الرسمي العربي لم يكن على مستوى المهمة الوطنية ، ولا على مستوى روح الفداء للاستشهاد لدى الجندي العربي ، وبالتالي شكلت زيارة السادات للقدس هذا التخاذل ، ونسفت هذه السياسة مكتسبات حرب تشرين الأول/ أكتوبر ٧٣ ، ولم يعد من المقبول التباهي بهذه السياسة التي كسرت الإرادة القومية ، ومكنت العدو الصهيوني لأول مرة أن يحصل على الاعتراف به .

٣ - إن تطور الأحداث بعد كامب ديفيد ، والقبول بالتفاوض ، أوصلانا إلى ما نحن فيه اليوم من هوان ، حيث ينفرد العدو الصهيوني بكل دولة عربية على حدة ، ويفرض شروطه تحت دعاوى السلام .

ثم يتحدث الكاتب تحت عنوان طبيعة المرحلة الحالية للصراع ... [إلا أن الطابع الرئيس الذي يميز هذه المرحلة هو توجه الحكومات ، ومعظم الجماعات المؤثرة سياسيا للسعي السياسي نحو السلام] .

إن هذا القول غير دقيق ، لا من الناحية الرسمية ، ولا من الناحية الشعبية ، حيث إن الأنظمة العربية ليست متفقة جميعا على ما يجري اليوم باسم السلام ، أما عن الجماهير فهي بالمطلق ترفض سيطرة العدو الصهيوني ، ومعظم النخب الثقافية والسياسة ترفض التطبيع والقبول بالحلول الاستسلامية ، باستثناء زمرة قليلة متذيلة بالأنظمة ، وخادمة لسياساتها القمعية ، وبالتالي فإنها ، مثل مجموعة كوبنهاجن ، لا تمثل الرأي العام العربي في شيء ، ولا يجب إطلاق الكلام على عواهنه كما سيأتي بعد ذلك بأن التفكير في الحرب لتحرير الأرض لم يعد واردا . وهل نقبل بتأبيد الاحتلال ؟

ويزيد بعد ذلك تحت عنوان مستقبل الصراع ليقول (إن عملية السلام لا تقتصر على المفاوضات الرسمية بين الحكومات ، بل أصبحت تشمل دوراً متزايداً للقوى الشعبية التي تلعب دوراً فعالا في تقدير مواقف الأطراف) .

إذاً ، مثل هذه الأقوال لدى بعض الكتاب في إظهار أن الشارع العربي يؤيد الحكومات التي قبلت الاعتراف بالعدو ، هو قول خاطىء لاتسنده الوقائع ، ووجود قلة تحسب على الاستثناء في المواقف الشعبية العربية لا يمكن أن تحسب على الموقف الشعبي الصامد في وجه الاستسلام والتطبيع . إن التفاوض مع الصهاينة جريمة قومية ، ولا يمكن للإنسان العربي أن يقبل بذلك ما لم يتخل اليهود عن العقيدة الصهيونية ، لأنها إعلان حرب على العرب ، ثم بعد ذلك يصل الكاتب إلى أقصى تعبير عن رأيه في التطبيع الشامل الذي يأخذ صفة الضرورة عندما يقول [من البديهي أن حلا معقولا للصراع في بعده الفلسطيني لا يمكن تحقيقه دون تعاون فلسطيني ـ إسرائيلي ـ عربي شامل وعميق لتعميق الصورة المنطبعة لدى كل طرف ، ورؤية الأطراف بعضها بعضا على أساس إنساني وموضوعي] .

ويذهب أكثر من ذلك في الفقرة التالية فيقول .

(وعلى الجانب العربي أن يعيد التفكير في كثير من المواقف والشعارات التي بلورها بنفسه ، للدفاع عن نفسه ، أو لمجرد القوقعة أمام المخاطر ، فلا بد من ترشيد مفهوم التطبيع ، ليحل محله مفهوم العلاقات الطبيعية القائمة على المصلحة والاختيار والرشد) هكذا إذاً ، تبدأ الورقة بخطورة الوجود الصهيوني ، واحتلاله بالقوة فلسطين وأرضاً عربية في الدول المجاورة لفلسطين ، ليقول بعد ذلك إن فضل حرب تشرين الأول/ أكتوبر أنها أحدثت تغييرا بقبول العرب للتفاوض ، ليصل إلى الدعوة الكاملة للتطبيع . إن مثل

هذه الكتابات ، التي تروج لسياسات كامب ديفيد ، ما كان ينبغي أن تكون ورقة عمل تقدم لندوة تحضرها قيادات ثقافية وسياسية في الوطن العربي ف وقت تهدد فيه إسرائيل الأمة العربية بإصرارها على تهويد القدس والسيطرة على كامل فلسطين ، وإلحاق الأذى بالشعب العربي الفلسطيني ، والإصرار على الهيمنة على الأمة العربية . إن مثل هذه الأفكار سفهها الواقع العملي ، ولا يمكن اليوم القبول بطرحها كأساس للمناقشة ، إن ما يجب أن نأخذه من هذه الأفكار العبرة بأن استسلام بعض العرب لم يؤد بالمطلق إلى أي مرونة إسرائيلية ، إذاً ، فلماذا تكرر مرة أخرى على مسامعنا ، ونحن نتوجه لمقاومة الاستسلام والتطبيع . ؟

الفصل الرابع

قضية القدس ومستقبلها :

- القدس الواقع والتحدي : الأستاذ فيصل الحسيني .

القدس الواقع والتحدي

الأستاذ فيصل الحسيني

تعرضت مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨ ، وحتى الآن إلى سلسلة من الكوارث ، كان أخطرها احتلال المدينة من جانب إسرائيل في عام ١٩٦٧ .

وجاء قرار الكنيست الإسرائيلي بضم المدينة العربية إلى إسرائيل واعتبارها عاصمة أبدية لها ، بمثابة إيذان ببدء معركة على الأرض لتهويد مدينة القدس ، وإلغاء طابعها العربي الإسلامي وتفريغها من سكانها العرب ، ووضعت إسرائيل مسألة تهويد مدينة القدس على رأس أولوياتها السياسية والاقتصادية ، وشرعت منذ ضم المدينة وحتى الآن ، في العمل على تغيير الموازين الديموغرافية في المدينة لصالح الوجود الاستيطاني اليهودي ، حيث ارتفع عدد المستوطنين اليهود في المدينة من صفر إلى ١٦٠ ألفاً مقابل نحو ١٦٠ ألف مواطن فلسطيني في المدينة .

وتعتبر إسرائيل سكان القدس العرب والمسلمين بمثابة مواطنين أجانب يقيمون في المدينة ، وليسوا مواطنين أصليين تمّ احتلال مدينتهم بالقوة .

*** السياسات الإسرائيلية لتهويد القدس :**

في الصراع الذي تخوضه إسرائيل ضد الوجود العربي الفلسطيني في مدينة القدس ، اتبعت ثلاث إستراتيجيات سياسية لتدمير هذا الوجود واستئصاله مادياً ومعنوياً .

أولاً : سياسة العزل :

اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات لعزل مدينة القدس ، جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن سائر الأراضي

الفلسطينية الأخرى . فقد لجأت إسرائيل إلى فرض طوق عسكري على المدينة ، وإقامة حواجز على مداخلها الشمالية والجنوبية والشرقية ، ومنعت دخول الفلسطينيين القاطنين خارج المدينة إليها إلا بالحصول على تصريح خاص من السلطات العسكرية الإسرائيلية ، وهي في العادة لا تعطي هذه التصاريح إلا في حالات خاصة ونادرة ، وقد أدت هذه الإجراءات إلى عزل المدينة المقدسة وسلخها عن الجسم الفلسطيني ، كما أدى هذا العزل إلى توجيه ضربات قوية إلى مؤسسات مدينة القدس الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقدم خدمات إلى جميع المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية ، وأصبحت هذه المؤسسات الآن تعانيَ من أزمات متلاحقة بخاصة على الصعيد المادي .

ولم تكتف إسرائيل بهذا القدر من العزل ، بل لجأت أيضاً إلى عزل سكان القدس عن مؤسساتهم في المدينة ، وذلك من خلال فرض نظام التأمين الصحي الإجباري على المواطنين الفلسطينيين في القدس ، مما أدى إلى تراجع أخر في المؤسسات الصحية الفلسطينية في المدينة ، والتي أصبحت عاجزة تماماً عن الاستمرار بدون تقديم دعم مالي متواصل . كذلك اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات أخرى ضد عدد من المؤسسات الثقافية والاقتصادية والتعليمية مثل إصدار أوامر الإغلاق أو منع ممارسة النشاط ، وكانت هذه الإجراءات تهدف في محصلتها إلى عزل المقدسيين عن مؤسساتهم وربطهم بشبكة الخدمات الإسرائيلية ، وبالتالي محاصرة الوجود المؤسساتي في المدينة .

كذلك لجأت إسرائيل إلى عزل المدينة على الصعيد الدولي ، وأصبحت ترفض زيارات الدبلوماسيين والمسؤولين الأجانب إلى بيت الشرق ، باعتبار أنه يشكل رمزاً سياسياً فلسطينياً في مدينة القدس ، وأصبحت زيارات بيت الشرق تتصدر محادثات المسؤولين الإسرائيليين مع السياسيين الأجانب ،

في حين أن هذا الموضوع نفسه لم يكن - للأسف الشديد - يتصدر الاهتمامات العربية تجاه الدول الأجنبية ، مما أدى إلى حدوث تراجع دولي إزاء مسألة زيارة بيت الشرق ، والمواقف السياسية عموماً تجاه مدينة القدس .

ثانياً : الطـرد :

استخدمت إسرائيل أسلوب الطرد من أجل تفريغ مدينة القدس من سكانها العرب ، ووقف التمدد السكاني العربي داخل المدينة وضواحيها .

وقد تجلى هذا الأسلوب من خلال استخدام سياسة عزل المدينة من أجل إرغام التجار ورؤوس الأموال للهجرة إلى المدن الفلسطينية المجاورة هرباً من الكساد الذي تمخض عن سياسة العزل ، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تآكلاً في رأس المال التجاري في مدينة القدس ، مما أرغم عدداً من التجار إلى إقفال محلاتهم التجارية في المدينة ، وفتح محلات أخرى في المدن القريبة ، مثل بيت لحم ورام الله .

كذلك استخدمت إسرائيل أسلوب سحب هويات المقدسيين القاطنين خارج حدود بلدية القدس ، والمقدسيين الموجودين خارج الوطن ، بحجة أن مركز حياتهم هو خارج مدينة القدس ، وبالفعل قامت إسرائيل بسحب هويات آلاف المقدسيين ، وهناك عشرات الآلاف من المواطنين مهددون بسحب هويات الإقامة منهم في مدينة القدس ، ويعتبر هذا الإجراء أخطر عمليات الطرد الجماعي العربي من مدينة القدس .

كذلك ، لجأت إسرائيل إلى وضع العراقيل أمام حركة البناء العربي في مدينة القدس ، ومنعت إصدار تراخيص البناء إلا في حالات استثنائية ، وفرض رسوم باهظة على هذه التراخيص تبلغ نحو ثلاثين ألف دولار .

وأمام هذه العراقيل ، وفي ضوء الزيادة في عدد السكان ، أصبح هناك عمليات هجرة إلى خارج مدينة القدس من أجل البحث عن السكن .

كذلك تقوم إسرائيل باستخدام الإغراءات لتجنيس المواطنين الفلسطينيين في القدس بالجنسية الإسرائيلية .

ثالثاً : الإحـــلال :

لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى سياسة الإحلال الاستيطاني ، لملء الفراغ الناجم عن سياسة الطرد ضد الفلسطينيين ، حيث قامت بمصادرة الأراضي ، وإقامة المستوطنات وإقامة الطرق الالتفافية ، وإقامة حزام استيطاني يهودي حول مدينة القدس من أجل محاصرتها من الخارج والتهامها من الداخل ، كما قامت بوضع اليد على عدة أحياء داخل البلدة القديمة ، وقامت باستيطانها ، كما حاولت إحلال مؤسساتها بدل المؤسسات العربية في كافة المجالات .

*** السياسة الفلسطينية في مواجهة هذه التحديات :**

خاض الفلسطينيون بعد احتلال مدينة القدس عدة معارك مع إسرائيل في الصراع على السيادة في المدينة ، ورغم شراسة الهجمة الإسرائيلية على المدينة والإمكانات الواسعة التي تم تخصيصها لتهويد القدس ، إلا أن الفلسطينيين استطاعوا المحافظة على الطابع العربي والإسلامي للمدينة ، وتأكيد الفصل بين القدس الغربية والقدس الشرقية ، وكانت أولى هذه المعارك ، هي معركة تشكيل الهيئة الإسلامية العليا في مدينة القدس بعد حرب ١٩٦٧ ، وقد انبثقت هذه الهيئة بناء على فتوى لتقي الدين بن تيمية تقول : « إذا احتلت أرض للمسلمين وجب عليهم إدارة شئونهم بأنفسهم » . وبالفعل بدأت الهيئة الإسلامية في تصريف شئون مواطني مدينة القدس ، ورعاية المقدسات الإسلامية ، وأصبح لها دور مميز حتى الآن . كذلك خاض الفلسطينيون معركة التعليم ، وكسبوا هذه المعركة ، فقد حاولت إسرائيل بعد احتلالها مدينة القدس تهويد التعليم ، واستبدال

المناهج الدراسية بمناهج إسرائيلية بعد أن استولت على المدارس الحكومية التى كانت تديرها الحكومة الأردنية قبل حرب عام ١٩٦٧ ، وقد فشلت إسرائيل في هذه المعركة ، وواجهت رفضاً تجلى في خروج جميع الطلاب من المدارس الحكومية مما اضطرها في النهاية إلى الاعتراف بالأمر الواقع ، وإعادة المناهج التي كانت قبل عام ١٩٦٧ ، ويمكن القول بأن هناك الآن سيطرة فلسطينية إلى حد كبير على قطاع التعليم في مدينة القدس .

كذلك خاض الفلسطينيون معركة المؤسسات التي حاولت إسرائيل إلغاءها ، مثل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية ، والتي مازالت بأيد فلسطينية .

ولقد تحدى الفلسطينيون الأوامر الإسرائيلية بعدم البناء في مدينة القدس وضواحيها ، وقاموا ببناء وحدات سكنية بدون الحصول على تراخيص من سلطات الاحتلال غير عابئين بمخاطر هذه العملية التى تصل في معظم الحالات إلى هدم المنازل غير المرخصة ، كذلك خاض الفلسطينيون معارك عديدة سقط فيها عشرات الشهداء ، للدفاع عن إسلامية المسجد الأقصى في مواجهة الحركات المتطرفة اليهودية التي حاولت مراراً دخوله والصلاة فيه . ويمكن القول إنه لولا اليقظة والتضحية الفلسطينية لأصبح دخول المتطرفين اليهود إلى المسجد الأقصى أمراً واقعاً ، وعليه يمكن القول بأن الفلسطينيين نجحوا إلى حد كبير في معركة الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس . وجاءت الانتفاضة الفلسطينية لتدشن هذه المعارك التي خاضعها الشعب الفلسطيني ، وتفرض القدس عاصمة لفلسطين ، وأصبح بيت الشرق في مدينة القدس عنواناً سياسياً راسخاً للوجود الفلسطيني في المدينة وسياجاً مدافعاً عن هذا الوجود إلى أن تتخلص المدينة العربية من ظلام الاحتلال .

وبعد ...،

فهذه عجالة للوضع القائم في مدينة القدس ، وهو الوضع الذي يزداد خطورة يوماً بعد يوم ، بخاصة في ظل الحكومة المتطرفة التي تحكم إسرائيل اليوم . إن القدس تخوض صراعاً مع الزمن ضد التهويد وضد الطمس والتزييف ، وهي تخوضه اليوم بإرادة أبنائها . ومن ورائهم العالمان العربي والإسلامي ، غير أن الدعم المعنوي والمادي للقدس ليس في مستوى التحدي وليس في مستوى محاولات التهويد والابتلاع . إن خطورة ما تتعرض له القدس يستلزم وقفة عربية رسمية وشعبية جادة ، ووضع الإمكانات المعنوية والمادية العربية في ساحة الصراع في مدينة القدس . فإذا كان العرب حريصين على عروبة القدس ، فعليهم أن يبدأوا بالعمل فوراً دون تأخير لإنقاذ المدينة المقدسة .

وهو أمر ممكن جداً إذا توافرت الخطة والإرادة العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فيصل الحسيني



الفصل الخامس

إعادة نشاط النظام العربي :

- إعادة نشاط النظام العربي : الدكتور محمد الرميحي
- مداخلة من الأستاذ توفيق أبو بكر

تعقيبا على كلمة الدكتور محمد الرميحي

إعادة نشاط النظام العربي

الدكتور: محمد الرميحي

« الأنظمة الاستبدادية التي تخالف في رأينا مطالب هذا الزمن ، مما يقتضي الإعراض عنها ، والحكم عليها ، وتجنب التعاون وإياها ، أو الوقوع فريسة لأغراضها »

قسطنطين زريق

جريدة الحياة ٦ آذار / مارس ١٩٩٧

مقدمة :

يقول بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن ، في برنامج وثائقي بثته محطة MBC في سبع حلقات بدأت من الأربعاء ٢٦ شباط / فبراير وانتهت مساء ٣ آذار / مارس ١٩٩٧ ـ « إن الكويت ذهبت ضحية ما آمنت به من أفكار قومية » . وإن فسرنا هذا الكلام فإن بلدا عربيا قد ذهب ضحية ما اعتقد أهله أن هناك نظاما عربيا يستطيع أن يقدم له الحد الأدنى من الحماية والأمن ، خصوصاً في شبكة العلاقات العربية / العربية .

ولو سئلت في هذه الورقة عن أسباب التفكك العربي ربما عرفت بعض أسبابه وأشرت إليها . أما كيفية إعادة النشاط للنظام العربي ، فذلك دونه العديد من العقبات الفكرية والواقعية العملية والسياسية ، إلا أن مثلي مثل طبيب يمكن أن يشخص المرض ، وربما يعرف الأسباب التي أدت إليه ومظاهره ، ولكنه يصعب عليه وصف العلاج الناجع ، هو يستطيع أن يجرب فقط ـ وهأنذا أفعل .

اي نظام نعني :

السؤال الأول الذي يعترضنا هو هل قام حقا نظام عربي يشترك في الحدود الدنيا من الدفاع عن المصالح العربية في وقت من الأوقات ، ومن يحدد هذه المصالح وماهي شروط النظام ؟

والإجابة عن مثل هذه الأسئلـة ، تسهل لنـا الإجابـة عن السؤال المركزي ، وهو كيف يمكن إعادة النشاط للنظام العربي ؟ .

في السنوات الخمسين الأخيرة ـ على الأقل ـ التي يندرج حصـول البلدان العربية على استقلالها في أثنائها ، كان هناك دائما صراع ظاهر أو خفي بين هذه البلدان ـ وعلى وجه التحديد ـ المشرقية منها على شيئين : الدور والمكانة [1] ، وأطراف هذا الصراع تتغير بينهم التحالفات ، ولكن في معظم الأحوال هي القاهرة ـ دمشق ـ بغداد ـ الرياض ، وتلعب العواصم الأخرى دور المكمل لهذا المحور أو ذاك . وفي بعض الأوقات تتفق مصالح عاصمتين أو أكثر أو تختلف ، ولكن في جميع الأحوال هناك محاور عربية تمنع أو تعطل تفاهما عربيا معتدلا ، ومستمرا نسبيا ، في الوقت نفسه على مجموعة من القضايا ، كي تؤثر في نتائج العلاقات مع الآخر سواء كان هذا الآخر دول الجوار غير العربية : كإيران وتركيا ، أم دول جنوب السودان أم جوار العداء كإسرائيل .

حقيقة الأمر إن (الوطن العربي) إن أردنا تسمية الأمور التسمية العامة يعيش مع نفسه ، ومع غيره ، في بيئة صراعية حادة ، بل بالغة الحدة ، لذلك فإن الحديث عن السلام والحرب يتجاوز الصراع (العربي / الإسرائيلي) على مركزيته ، بل يتعدى ذلك إلي حروب الجوار ، فالشرق الأوسط به ٨٪ فقط من سكان العالم ، استحوذ على ٢٥٪ من صراعاته

---

(١) علي محافظة صراع الادوار في المشرق العربي ـ سبتمبر ١٩٩٦ .

المسلحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لقد تضمنت حروبا إقليمية ، وحروبا للتدخل ، وحروبا أهلية ، ومنافسات وصراعات عربية / عربية ، كان لها نتائج سلبية على الموارد البشرية والموارد المادية للإقليم العربي كله ، وفي العقدين الأخيرين شهد الإقليم العربي حروبا كبرى هي اثنتان في الخليج ، وحروبا أهلية في لبنان واليمن والصومال والسودان ، وموجات من العنف والإرهارب في داخل العديد من الدول من مصر إلي الجزائر . وأما الصراع مع إسرائيل فقد كلف العرب حوالي ٢٠٠ الف من الضحايا بشكل مجمل (أو حوالي أقل من خمس الضحايا في الحروب الأهلية السودانية - التي مازالت قائمة - وحدها والتي فاق قتلاها المليون نسمة) . ولكن جميع الصراعات الأخرى كلفتهم مايقرب من ٢,٥ مليون نسمة في الوقت الذي كلفت إسرائيل أقل من عشرة آلاف قتيل في الصراع العسكري [1] ، وخسر العرب من الشهداء بين سنة ١٩٤٨ ، و١٩٧٣ حوالي خمسين ألفا أي أن النسبة ١ : ٥ وعن التكلفة المالية فإن الصراع مع إسرائيل كلف العرب حوالي ٣٠٠ مليار دولار ، أما باقي الصراعات الأخرى فقد كلفت العرب حوالي ١,٢ ترليون دولار (تكلفة احتلال الكويت وتحريرها وصل إلي حوالي ٦٧ بليون دولار) .

ومن حيث أعداد اللاجئين ، والذين تركوا ديارهم وأماكن عملهم ، فقد بلغت في الصراع العربي / الإسرائيلي ثلاثة ملايين نسمة (أو ثلث عدد اللاجئين في الحرب الأهلية السودانية وحدها) أما الصراعات الأخرى مجتمعة فقد وصل الرقم إلي ١١ مليون نسمة . هذا عن التكلفة الفعلية للصراع العربي / الإسرائيلي وبقية أشكال الصراعات البينية العربية / العربية الإقليمية ، أما لو حسبت تكلفة الفرص الضائعة في التعليم

(١) انظر في ذلك :

dilp hiro : sharing the promised land, Hodder & Staughton - 1996 – p . xxvii

والتصنيع والبنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية والبحث العلمي ، وتنمية الموارد البشرية والمادية لتوصلنا إلي نتائج أكثر فداحة وأعظم أثرا [١] .

بهذا العظم ، وهذه الكثافة هي البيئة العربية الصراعية ، التي لم تنفك ، حتى اليوم ، تفرز تناقضاتها ، ولعل الإشارة الأهم في البحث عن الدور والمكانة في ظهور التجمعات الإقليمية (مجالس التعاون) وإن كان لمجلس التعاون الخليجي مايبرره جغرافيا وإستراتيجيا ، فإن مجلس التعاون العربي المشترك بين مصر والعراق واليمن والأردن هو جزء من اللهاث لإقامة المحاور المتصادمة .

التناقضات العربية :

لعل التناقض الأول في البيئة العربية / الصراعية ، هو التناقض بين القطري والقومي ، فبغض النظر عن الشعارات التي تأخذ بلباب الجماهير ، وعدد كبير من المثقفين ، مازال التناقض القطري / القومي قائما لم يحل على صعيد الفكر السياسي العربي ، وإن كان قد حل كوضع قائم على صعيد الممارسة ، ولعل هذا التناقض يخفي تحته بنية الدولة العربية ، والتي في رأيي لم يكتمل بناؤها ، فقد قامت في الأغلب على عصبية ما قبلية أو طائفية أو عائلية أو عرقية أو مذهبية ، واحتكرت هذه العصبية موارد الدولة العربية القطرية ، ووزعتها بأشكال مختلفة على الموالين ، وهذا واضح حتى في ما أسمته بعض الأدبيات العربية بالدولة (الثورية) ، لذلك لم يتبلور تيار وطني قطري لبناء الدولة القطرية ، كما أن الدولة القطرية نفسها لم تنضج ، وأخذت هذه الدولة بتبني الشعارات القومية عالية الرنين ، لصرف نظر شعوبها عن الممارسات السلطوية ، وفي كثير من الأحيان ، الفاسدة ، في سبيل تحقيق شعار قومي ، أو لهشاشة البنيان المؤسسي في الدولة

(١) عبد المنعم سعيد/ مدير مؤتمر الدراسات الاستراتيجية في الأهرام في افتتاح ندوة السلام العربي .

القطرية ، عوض عنه بشعار قومي .

كانت (القضية الفلسطينية) وملابساتها هي أفضل مايمكن أن تعلق عليه كل المشكلات ، لاسيما موعد تحرير فلسطين ، فلا صوت يعلو على النضال والكفاح ، لا التصنيع ولا الاستثمار البشري ولا التعليم المتقن ، ولا حل المشكلات الحياتية للجماهير : كانت مكونات الخطر من الدولة القطرية المتوحشة تتخفى خلف ذاك السد من شعارات النضال القومي ضد الآخر - كما كشفت عنها كارثة الاحتلال العراقي للكويت - ومكونات ذلك الخطر من بينها غياب الديمقراطية ، ووحشية النظام ضد مواطنيه ، وعبادة الفرد المطلقة ، وأزمة اقتصادية حادة ، وشعارات لاهبة لمخيلة العامة ، وهي مكونات للخطر مازالت مصاحبة لنا ، ويمكن أن توجد في المستقبل .

صادف هذا الأمر - تأجيل كل القضايا من أجل القضية الكبري - قبولا لدى الفلسطينيين أنفسهم ، لأن الحركة الوطنية الفلسطينية وجدت نفسها في بداية صراعها مع الصهاينة عاجزة عن التصدي لهم ، بكل خبرتهم الغربية ، وتدريبهم الحديث ، وعقيدتهم المدفوعة من اضطهاد الغرب ضدهم ، الاضطهاد القاسي والمؤثر في القرن العشرين ، لذلك رفع الفلسطينيون الأوائل شعار (لاحدود ولايهود) لا حدود بين البلدان العربية ، ولايهود في فلسطين ، وتبين بعد المسيرة الطويلة . أن لا حدود تعني أيضا لاقرار مستقلا للفلسطينيين ذاتهم في قضيتهم - ولا قبول لنشاطهم السياسي بلا شروط وقيود في البلدان العربية ، فكان الصراع الثانوي الذي تشكل على الساحات العربية التي تحتضن الفلسطينيين صراعا يتراوح بين التكبيل والنبذ ، وأما الدولة اليهودية فقد أصبحت حقيقة مكثفة تزداد كل يوم على أرض فلسطين .

لقد نشأ « النظام العربي » كاستجابة لما رآه الآخر (الغرب) في المكونات الثقافية العربية / المسلمة ، فقد كانت الإرادة الدولية هي المحرك

الرئيس لنشأة هذا النظام ، ونشأ للمحافظة على الأمر القائم الذي حددته القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، ونشأ في ظل حماسة مصرية [1] وأهم من ذلك نشأ النظام العربي كرد فعل للجم رغبات التوسع لبعض انظمة الحكم العربية ، ثم تحول تحت المد الناصري إلي عقيدة شعبية تعزف التضامن ، وأخذ يراوح بين وحدة الصف ووحدة الهدف .

غموض مصطلح « النظام العربي » عام وشامل يصل إلي النخبة العربية ، ففي الدراسة التي قام بها منتدى الفكر العربي (عمان) والتي عرضت في المؤتمر العام في الدوحة (١٩٩٥) يظهر لنا تذبذب المصطلح لدى النخبة العربية ، حيث وجدت فئة تضفي على مفهوم النظام العربي دلالة عامة أي العروبة الثقافية ، وأخرى تضفي عليه دلالة سياسية تكاد تندمج في مفهوم الحركة القديمة أو ما يمكن تسميته بالعروبة السياسية .

وثالثة أضفت عليه صفة مؤسسية / نظامية ، أي مجموعة الضوابط والقواعد المرعية والحاكمة للعلاقة بين اقطار ودول عربية مستقلة »[2] .

أما إن كنا قد اتفقنا على التعبير عن النظام العربي ـ مؤسسيا ـ بالجامعة العربية ، فهي تعاني من ازمة مالية ، وازمة فعالية ، وهي مؤشرات يعتبرها بعض المحللين إرهاصات « لوفاة النظام العربي » وليس عجزا مؤقتا وعابرا .

المزايدات العربية :

خلفت التناقضات العربية مزايدات عربية ، وتاريخنا العربي الحديث مليء بهذه المزايدات ، بل إن بعض الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في

---

(١) جميل مطر : مستقبل النظلم العربى ـ المستقبل العربى العدد ١٥٨ ابريل ١٩٩٢ م ص ١٧ و١٨ .

(٢) محمد السيد سعيد ، تحليل إجابات اعضاء منتدى الفكر العربي على اسئلة المنتدى ، ورقة منشورة ، مارس ١٩٩٥ ، ص ٣ ، ٤ .

الصراع العربي / الإسرائيلي كانت - بحسب ما اعترف به بعض مرتكبيها - نتيجة لهذه المزايدات ، ولعل أسباب حرب ١٩٦٧ والهزيمة التي تلتها ، كانت نابعة من إحدى هذه المزايدات . المزايدات العربية والفهم السطحي للعلاقات العربية - بما تستطيع اللغة العربية الجزلة أن تفسر من مفردات وعبارات غامضة وعاطفية - أوصلت الصراع العربي الإسرائيلي إلى أبواب التسوية التي نحن بصددها ، وإن تحقق قيام الدولة الفلسطينية - ضد كل العقبات الواضحة أمامنا والكأداء - فإنها ستقوم على أقل من ربع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وسوف تغطي فقط نصف الأرض التي خصصت للفلسطينيين بحسب قرار التقسيم لمجلس الأمن الصادر سنة ١٩٤٧ ، وفي ظني أن الفلسطينيين لن يحصلوا على هذا النصف ، ليس فقط بسبب مناورات إسرائيل وقوتها الذاتية ، أو بسبب مساندة الدول الكبرى لها بخاصة الولايات المتحدة ، ولكن أيضا بسبب المزايدات العربية ، وضعف أو وهن العمل السياسي العربي أيضا ، والذي مازالت بعض مزايداته منتعشة في عقول وقلوب الكثيرين ، لقد كانت (نكتة) حرق نصف إسرائيل التي أطلقها صدام علناً - وحاول جاهدا - كما تقول لنا الوثائق اليوم أن يتنصل منها ، وأن يوسط الوسطاء لإيهام الشعوب الكبري بأنها كانت (للاستهلاك المحلي) هي علامة على المزايدة والتناقض السياسي في آن .

المزايدة السياسية العربية ، على القضايا المركزية مازالت قائمة ، وهي تطلق النيران بشكل عشوائي يتم فيه القصف بلا تمييز ، وتهاجم المواقف وفق التصورات لا الحقائق .

تضخيم دور الآخر :

لاتكاد مطبوعة تتناول أي شأن من الشؤون العربية تخلو من وضع اللوم على الآخرين ، فعدم ظهور تجمع عربي إقليمي فاعل سببه في الغالب

(إسرائيل) ، وعدم وجود مؤثرات دقيقة ومرجعية لهذا النظام سببه (الولايات المتحدة أو الغرب) ، أما سبب شقاء العرب الاقتصادي فهو (وجود النفط) ، وسبب عدم وجود نمو وديمقراطية وحقوق إنسان هو أن الأمة في الحرب مع الآخرين ، وإذا افترضنا أن هناك هامشا من تدخل الآخر في شئون العرب ، فإن النقد الذاتي يكاد يكون من عدم تحمل المسئولية لهذه النواقص أو من باب فتح الثغرات للتدخل الآخر . نظرية (المؤامرة) الخارجية تعشش في أذهان الكثيرين ممن يتصدون للشأن العربي العام ، على أساس أن الجبهة العربية هي واحدة موحدة ، وأن الاختراق ، يتم من الخارج فقط ، وتأخذ شبكة العلاقات السياسية بمفاهيم المسايرة أو المجاملة لعدم اكتشاف وفضح العيوب الذاتية ، أقر بأن هذا التفكير هو تفكير مريح ولكنه معوق ، وأكاد أقول هو تفكير خارجي سطحي ، أما إذا خلا القوم إلى أنفسهم فإنك تسمع نقيض ما كتب ، ونقيض ما صرح به ، إنها ازدواجية الفكر العربي التي تنزه (الأنا) العامة في العلن ، وتلعنها خلف الأبواب المغلقة ، لذلك لايخرج (حوار) عن اتهام (بتكفير) أو خروج عن (المواطنة) ويختلط الشخص بالوطن ، فإن انتقد سياسة رئيس ما فهو انتقاد للدولة .

نظرة العربي إلى الآخر :

من المسكوت عنه في العلاقات العربية / العربية الحديثة هو نظرة العربي للآخر العربي . لدينا دراسات عديدة وقيمة عن صورة العربي في الأدب الإسرائيلي أو في الأدب الغربي ، ولكننا لم نبحث ، بأمانة وصراحة ، صورة العربي لدى العربي - وبناء أسس موضوعية للفهم والتفاهم ، كيف ينظر المشرقي إلى أهل الخليج ، وكيف ينظر المغربي إلى أهل المشرق[1] .

---

(١) محمد جابر الأنصاري ، مطلوب تصحيح وعي العربي بذاته وبـ (العربي الآخر) جريدة الحياة / لندن ١٣/١/١٩٩٧ .

هناك (جهل) في معرفة الآخر تصل إلى قطاعات متعلمة بل قادة فكريين ، ويمتزج هذا الجهل بالمغالطة والتمويه والتضليل أحيانا بنظرة دونية تارة وبنظرة متعالية تارة أخرى ، ولو ضربنا مثلا في ذلك ما يقال عن معاملة العرب في الخليج ، وقد تكون هذه المعاملة قاسية ما ، ولكنها بالتأكيد أفضل مرات كثيرة من القسوة التي تصل إلى القتل أو التشريد في بلاد ، مثل العراق أو ليبيا ، لمواطنين مصريين أو فلسطينيين وبشكل جماعي ولأسباب سياسية ، ولقد اعترف كتاب عرب كثيرون ، مباشرة أو مداورة ، بهذا الاختلاف العربي في النظرة إلى الآخر ، تقول فاطمة المرنيسي : « نحن المغاربة ينظر إلينا سكان المشرق على أننا غامضون ، وقريبون جدا من الحدود المسيحية ، وعلى كل حال نحن ننتمي إلى موطن الحد ، أو الحدود ، هل هذا بسبب بربريتنا ، حيث كنا نتحدث قبل الفتح العربي لغة مختلفة ، ونمارس ثقافة وطقوسا مختلفة ؟ هل ذلك لأن طنجة لا تبعد أكثر من عشرات الكيلومترات عن أسبانيا ؟ أو لأن الأطلسي كان يعتبر حتى اكتشاف أمريكا نهاية العالم ؟ على كل حال فالخلاف موجود ، وسيلعب دوره في عالم عربي مدعو لأن يصبح ديمقراطيا ، وأن يعيش تكويناته المتعددة كثروة يجب كشفها[1] والحديث عن مشاعر الفرقة بين الحكومات في أدبنا السياسي لا يقلل من أهمية الحديث عن مشاعر الفرقة بين الشعوب ، إما لأسباب طارئة أو ـ لأسباب هيكلية ، لقد ظل قادة التنوير العربي يناضلون من أجل صهر العرب في بوتقة واحدة ، وإذابة العصبية السوداء في سبيل نضال مشترك أهدافه نبيلة ، ولكن ما أن ندخل في أزمة عربية حتى بين دولتين حتى تظهر مشاعر الخلاف والفرقة ، بين وسائل الإعلام أولا ، ومنها إلى الشارع ، ففي مقال مشهور كتبه « محمد حسنين هيكل » ونشر في جريدة التايمز

---

(١) فاطمة المرنيسي : الخوف من الحداثة ، الإسلام والديمقراطية . ترجمة محمد الذيبات ، دار الجندي/ دمشق ، ص ٢٠

اللندنية[1] إبان الاحتلال العراقي للكويت ظهرت هذه النظرة جلية واضحة عندما تحدث مبررا الفرق بين أهل المدن وأهل الصحراء ، والفقراء ضد الأغنياء (وكأن العراق دولة فقيرة) وعرب المدن الذين لم يظفروا من غنيمة النفط بشيء ، ضد عرب الصحراء الذين ظفروا بكل شيء ، وعرب الديمقراطية !! ضد عرب الإقطاع ، ولقد ظهر مؤخرا في الصحافة الأردنية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ نقاش حول الأردني والفلسطيني[2] وتجاهل هذه الظواهر بمثابة الغطس في الرمال .

الاختلاف في التكوين العام في الشعوب والأمم ظاهرة طبيعية وموضوعية ، ليس لدى العرب فقط ولكن لدى شعوب كثيرة ، والعبرة أولا في الاعتراف بهذا الاختلاف ، والحيلولة الواعية دون تحويل هذه الاختلافات والتنوع إلى خلاف في بيئة عدائية تقوم على العنف والإلغاء المتبادل ، كما أن جملة أدبيات الفتن العربية التاريخية الموروثة هي أصداء الوهم المتبادل من الخلافات غير الموضوعية ، دون وعي ثابت بمسبباتها ، أما نظرتنا إلى الآخر (العدو) فهي غامضة ، غير علمية ، مليئة بالأساطير ولا توجد ـ إلا في ما ندر ـ كتابات علمية عربية تفسر الآخر بشكل موضوعي دون دونية أو تضخيم ذلك الآخر الغامض والمخيف . ودعوني أنقل لكم إحدى المناقشات المنشورة مؤخرا لبعض المثقفين العرب حول موضوع النظرة العربية إلى إسرائيل . يقول ميلاد حنا « حول إسرائيل أرى من وجهة نظري أنها كيان استطاع أن يفرض نفسه سياسيا واقتصاديا وعسكريا على المجتمع ، وأنه سوف يستمر كذلك شئنا أم أبينا ، فأرى في التعامل معه ثقافيا مسألتين . الأولى : أننا كالنعامة نضع رؤوسنا في الرمل ، وعندما لانرى العدو لايوجد عدو ، وأكون صريحا فأقول إن إسرائيل تعلم الكثير عن المكون الثقافي

(١) انظر جريدة التايمز / لندن ، ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٢) انظر جريدة الحياة ٩٧/٢/٧ نقاش وتجاذب في الأردن حول الولاء المزدوج .

العربي . كان صديق قد جاء إلي بكتاب باللغة العربية صادر من جامعة عبرية عن أدب يوسف إدريس رحمه الله وسألته عن المؤلف قال لا أعرفه ، قلت هل يدرسونه (هذا الكتاب) قال : نعم ، ومثل يوسف إدريس هناك نجيب محفوظ ، إذن إسرائيل تدرس التكوين النفسي للبلاد العربية من خلال الاستشراق ومن خلال دراسة الأدب . نحن ببساطة أو عن كراهية أو عن عواطف قلنا إنهـا كيان غـريب وسوف تـزول ولهذا السبب نحن لانعرفهم » .

من تجربتي فقد قبض على أحد مراسلينا الصحفيين ، منذ سنوات في أحد البلدان ، لأنه شوهد وفي يده كتاب عن إسرائيل ، ثم اتضح بعد التحقيق أن ذلك الكتاب منشور في عاصمة البلد نفسه ، ولا أخبركم عن منع كتاب ناتنياهو ـ رئيس الوزراء الحالي ـ المعنون (موقـع بين الأمم .. إسرائيل والعالم) في بيروت مدينة النور العربية وقد ترجم ونشر في عمان القريبة منها !

محنة العقل العربي :

على الرغم من كل ما تقوله أجهزة إعلامنا وينادي به كثير من مفكرينا عن ضرورة احترام حقوق الإنسان والرأي والرأي الآخر ، فإن كرامة المواطن والتمسك بحقوقه هي وهم لايصمد لأية تجربة عابرة ، فالإنسان العربي ـ حتى المثقف ـ كثيرا ما ينجرف وراء تيار (الدولة) خوفا أو تيار العامة (رجاء) أو (تزلفا) . وتصدح وسـائل الإعـلام بالحـاكم (الفرد) تمجيدا ، ويتسابق الشراح لتفصيل ما يقوله ذلك الحاكم (الفرد) من كلام مقدس ، ويردد الأطفال في وسائل الإعلام كببغاوات عبارات ولاء لا يسمح لهم عمرهم بأن يفهموا شيئا منها ، في معظمها قصائد عن انتصارات الزعيم وحكمته ، في الوقت الذي تتضخم فيه تقارير لجان حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية حول الانتهاكات لآدمية البشر حتى أصبحنـا ـ

كعرب - من افضل المصدرين للعقول العربية المتعلمة ، في كل التخصصات ، ليس بعشرات الآلاف بل بالملايين يهاجرون بأقدامهم خوفا على حياتهم . انتفاء العقلانية في إطار إدارة الدولة القطرية يتبعه انتفاء العقلانية في إدارة الخلافات العربية بين الدول العربية أو بين جيرانها ، ويحتاج حل الخلافات إلى تدخل خارجي ، كما حدث في جزيرة حنيش المختلف عليها بين إريتريا واليمن فقد كانت فرنسا هي الوسيط .

الغزو العراقي للكويت :

لقد كشفت ردود الفعل العربية على الغزو العراقي للكويت هشاشة (الموقف العربي الواحد) فقد أسفر عن انقسامات حادة حتى في الجماعات ذات الأيديولوجية الواحدة ، برز ذلك بوضوح لدى جماعات اليمين واليسار ، وكانت الأغلبية من هذه الجماعات مؤيدة لنظام دكتاتوري ضرب بعرض الحائط كل المواثيق العربية ، وتمكن من بناء دولة متوحشة تفترس ابناءها بلا رحمة ، وقفز أكثر من مرة من التشدد إلى المسايرة واللين لمن سماهم بالأعداء ، وظهر أن هناك خلافا واضحا وعميقا على ترتيب الأولويات بين هذه الجماعات الأيديولوجية . ولقد كان الانقسام لدى الإسلاميين أفدح على أساس أن كل جماعة تعرض رأيها مؤيدة بما تختاره من (آيات القرآن الكريم) على أنه رأي الإسلام أو ، بعبارة أخرى ، حكم الله المستمد من شريعته ، كما دافع كثير من أهل اليسار العربي عن نظام لاتتوافر فيه الحدود الدنيا من الحريات العامة ، وهذا كان نموذجا للتخبط الفكري والسياسي . الغزو العراقي للكويت ضرب ما كان يعتقد العرب بوجوده من ثوابت تاريخية أدت إلى مراجعة هذه الثوابت ، وخلخلتها للمضامين المفترضة في العلاقات العربية / العربية .

النظام العربي :

بعد عرض هذه الأمراض الهيكلية الواضحة في العلاقات العربية /

العربية يأتي السؤال : هل كان هناك نظام عربي ؟ وماذا يعني النظام الإقليمي ؟

النظام الإقليمي هو اتفاق مجموعة من الدول على إدارة علاقاتهم البينية الأمنية والاقتصادية السياسية على أساس التعاون في إطار نظام مؤسسي وآليات متفق عليها . وعلى الرغم من أن قيام الجامعة العربية يقدم الحد الأدنى في كلياته لوجود هذا النظام ، إلا انه قاصر عن الفعل عن اختراق احد الأعضاء هذا النظام وكان الاختراق متكرر الحدوث ، إما سياسيا او عسكريا بصورة أصغر مما حدث في اغسطس ١٩٩٠ في اليمن ولبنان وفي بعض مناطق الشمال العربي الأفريقي . ولم تكن الجامعة بقادرة على منع هذه الاختراقات ، حتى الاختراق الأول في (كامب ديفيد) لم تستطع الجامعة وقفه ، ولعله كان احد الإخلالات بالتوازن والذي أخرج مصر ذات الثقل السياسي لفترة من المعادلة العربية ، ووافق العرب ١٩٩١ في مدريد على ثنائية التفاوض مع إسرائيل لا جماعيته ، في ما سمي بالمفاوضات الثنائية .

والسؤال ، هل تجديد أو إعادة النشاط لتلك الهياكل القانونية التي تشكلت في خلال العقود الماضية مجدٍ في مواجهة المشكلات العصية التي نحن بصددها ، أو أن ما يعيد النشاط نظام معين ويقيس فاعليته هو التزام أعضائه بجوهر المبادىء والنصوص المتفق عليها بحيث يتكون بالتدريج تراث متراكم من الممارسات ، تدعم هذا النظام وترسخه وتجعله حقيقة مجسدة[1] وأن يكون لمثل هذا النظام ارضية صلبة لابد أن تبنى على أرضية لا شخصية ، بحيث يرتكز على حقائق الجغرافيا والتاريخ - أي أن تؤسس ممارساته على هذه الحقائق الموضوعية وأن يكون تبدلها وتقبلها

(١) فؤاد زكريا : الثقافة العربية وازمة الخليج / الشركة الكويتية للابحاث ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ، ص ٣٥ وما بعدها .

مفهوما بين ما يطرأ عليها من تغيرات . الأمر مختلف اليوم إذ أن بعض الدول العربية لايرى في الدول الأخرى (في النظام المفترض) كفاءة وندا ومساواة ، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الرؤية نابعة من عوامل شخصية خالصة ، وفي بعض الأحيان تسيطر هذه الرؤية على قطاعات واسعة من الشعب ، لذلك فإن الخلافات العربية / العربية سرعان ما تظهر وسرعان ما تذوب عندما تتناقض الشخصيات أو تتفق ظاهريا ، ولكن بدورها تبقى كامنة لأنها ورثت إلى قطاعات أعرض ، وفي الغرب تتبدل الأحزاب الحاكمة والشخصيات القائدة ولكن المواثيق بين الدول تظل محترمة .

ولعل ما قاله الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه إلى مجلس الشعب المصري قبل حرب تحرير الكويت ودعوته لصدام حسين لعقد قمة عربية (لا لتمزيق ثياب بعضنا بعضا) بل (للوصول إلى حل) إشارة واضحة إلى السائد في اللقاءات العربية وهو تمزيق الثياب . لذلك فإن روح النظام العربي اليوم بغض النظر عن بنائه الشكلي ـ خاوية متقلبة هشة ، والمضمون الحقيقي لهذا النظام كان مجهولا للكثيرين من الشعوب العربية ، وكان على السطح الظاهري لهذا البنيان مجموعة من المتغيرات البلاغية كالقول (إن الأمة العربية كلها جسد واحد) إلى غير ذلك من القوالب اللفظية التي تقيم حاجزا كثيفا بين الشعوب وبين الجوهر الحقيقي لهذا النظام . لقد كان العداء والحروب بين (الأشقاء) الظاهرة والخفية تفوق حدتهما وضراوتهما أحيانا الحروب مع (الأعداء) ، فمذابح المخيمات الفلسطينية وجنوب السودان وهتك أعراض الكويتيات ! بعض الدلائل لهمجية العلاقات العربية / العربية .

عندما خرجت ألمانيا واليابان على عصبة الأمم التي نشأت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى للحفاظ على نظام دولي ، سقط ذلك النظام وسقطت مؤسساته أيضا . وكذلك من الضروري إصلاح جذري أو ابدال مؤسسات

النظام العربي القائمة ، أما المحاولات التي تمت لإبدال جزئي مثل دول إعلان دمشق ، سرعان ما جرفتها المتغيرات والدناميكيات الكثيرة دائمة الحدوث بين العرب فعطلتها .

الركيزتان الأساسيتان لأي نظام هما الأمن والتعاون ، فالأمن يعني أن هذه المجموعة من الدول تتفق على نظام (يؤمّن) وحدتها القطرية من التهديدات الخارجية ، والتعاون يعني أن تقدم هذه الوحدات (الدول) الدعم لهذا النظام كل بحسب قدر محسوب كي تزداد فاعليته . بهذا المعنى فإن قيام نظام عربي - في ظل التهديدات المعلنة من دولة كالعراق لجيرانها يصبح في إطار المستحيل .

ولعلنا نستشهد في هذا المقام بما كتبه كاتب عراقي معارض ، فقد كتب يقول في إطار فكرة تأهيل العراق إقليميا : « عندما تعجز سلطة (العراق) عن الاحتفاظ بجمهورها واستعادته فإنها ستعجز تلقائيا عن استعادة الآخرين دولا كانت أو قوى خارج حظيرة الجمهور » ويستطرد : « لا جديد في العراق ما دام الاعتراف بحقوق الشعب وقواه الفكرية والاجتماعية هو آخر ما يمكن أن تجاهر به القيادة العراقية .. بل لا اعتراف بالحقوق الآدمية الأولية لكي يعطى المحكوم بالإعدام حق الموت بلا عذاب أو إهانة »[1]

إذا أخذنا موضوع الاتحاد الأوروبي كمثال لنظام إقليمي سياسي فإننا نجد شروطا مسبقة تتعلق بالبناء الداخلي للدولة للانضمام لذلك الاتحاد ، وهي شروط منها النظام الديمقراطي ، والسوق الحرة ، ودرجة معينة من التقدم ، وفي المقابل علينا نحن العرب أن نبحث في شروط موضوعية في الدولة العربية القطرية لقيام منظومة أو نظام أمني عادل ورادع . ففي النظام العربي القائم لم تكن هناك أية أسس لانضمام الدولة العربية القطرية ،

(١) سعد البزاز - هل تم أمر جديد في العراق / جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٧/٣/٥ .

لذلك لم يكن هناك آلية لنظام ما[1] . ثم إن الركائز الأساسية للنظام المرجو غير قائمة ، فالاقتصاد العربي ما زال يحبو على طريق الإصلاح والتنمية ، أما مفهوم الأمن فهو غائب بمستوياته الأربعة : تأمين الفرد التزاما بإعلان حقوق الإنسان العالمي في كل وطن ، ومستوى الأمن الوطني (أمن كل دولة) بمعنى توفير نوع من أنواع الاستقرار ، وإعطاء الفرصة الكافية لحدوث نمو اقتصادي وسياسي في القطر العربي ، ثم الأمن الإقليمي - بمعنى اتفاق عدد من دول الأقليم لصيانة أمن الأقليم ثم أمن قومي أو جماعي .

إن طبقنا كل ذلك فإن أول أشكال الأمن هو الأمن الفردي الذي يكاد يكون غائبا عن كثير من الأراضي العربية ، فالفرد عندما يدخل الحدود العربية ينتابه شعور غامر بفقدان أمنه الشخصي لأسباب كثيرة ، منها كثرة العيون المراقبة وثقل شروط الحركة ، وقد أعد فريق خبراء في يوليو/ تموز سنة ١٩٧١ - بتكليف من الجامعة العربية / مشروع إعلان من أجل حقوق الإنسان العربي ، وبقي المشروع حبرا على ورق ، دون أن نشهد مساعي لإبرازه إلي الوجود حتي اليوم[2] ، أما الأمن الأقليمي فإن الجامعة العربية وصلت على استحياء وبتدحرج بطيء لموضوع الأمن ، ففي ميثاقها ماسمي (بالضمان الجماعي) وهو حالة أقرب للأمن القومي وكذلك (معاهدة الدفاع العربي المشترك) . ثم بدأ منذ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ مصطلح الأمن القومي يأخذ طريقه إلى مسودات مواثيق الجامعة العربية ، حيث شكلت لجنة لدارسة مضمون الأمن القومي ووضع ركائزه ،

---

(١) انظر ندوة الراي العام الكويتية - فاعلية النظام الإقليمي العربي ٢٦ فبراير ١٩٩٧ الصفحات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

(٢) احمد الدارجي : التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية - وثيقة اليونسكو - غير منشورة :

وأتيح لها مدة ستة أشهر لإنجاز مهمتها ، وبعدها اختلف الفرقاء حتى على التعريف والمضمون ومحتويات الوثيقة ، وفي النهاية لم يوضع التوجيه موضع التنفيذ .

بعد ١٩٩٠ بدأت الأسئلة تطرح في الفضاء العربي السياسي : من هو العدو الحقيقي ؟ ومن هو العدو الثانوي لكل دولة من الدول العربية ؟، وبدأت تتفاوت الإجابات للدول في موضوع العدو ، كما تفاوتت إجابات المثقفين في موضوع النظام العربي . لقد اختلف مفهوم التهديد منذ حالة الاحتلال العراقي للكويت ، وحتى مفهوم الردع قد اختلف ، فلو افترضنا وجود فاعلية للأمن العربي ، فإن قوة النيران والسلاح العراقي والصناعة الحربية المتطورة التي قامت معظمها بدعم عربي / خليجي ، والشكل الوحشي الذي نفذ الغزو به لم يكن لقوة عربية الحجم أو الفاعلية لردع هذه القوة الغاشمة . لقد عبر عن ذلك مرة في الكويت بالقول (لقد البسناهم ثياب النصر – على الأقل عدم الهزيمة – في حربهم مع إيران ، فألبسونا ثياب الحداد) . وفي حقيقة الأمر في العديد من الأزمات السياسية العربية / العربية التي وصلت إلى حد التهديد باستخدام القوة كانت هناك قوة (خارجية) تقوم بردع هذا التهديد ، وكان ذلك في لبنان والأردن في أوقات سابقة .

عنصر التهديد الجديد أدخل الدول العربية سباق تسلح رهيبا تصرف عليه بلايين الدولارات ، وتكاد تعجز هذه الدول عن ملاقاة متطلبات مواطنيها المدنية الأساسية ، وكذلك عن تقديم أي من أشكال المساعدات للدول العربية المحتاجة لمثل هذه المساعدات ، مما سوف يدخل هذا الإقليم إلى الحالة المضادة للنظام (أي اللانظام) ، وذلك أيضا لأسباب موضوعية .

إعادة النشاط للنظام :

المدرسة أو التيار الذي يقول بعودة النشاط للنظام ، كما هو دون تغيير ، هو تيار يعيش على ما سبق من أحداث ١٩٩٠ ، فقد كان هناك نظام عربي له فاعلية متواضعة وكانت قمته - إبدال القوة البريطانية في الكويت ١٩٦١ بالقوات العربية - بعد تهديدات عبد الكريم قاسم ، وبدا أيضا أن هذا النظام يقوم بعمل ما ، عند دخول القوات العربية إلى لبنان بعد الحرب الأهلية . إلا ان الأهم أن هناك قوة ما كانت تقاوم ممارسة النحر العربي / العربي . كانت هناك روح ، وعوامل قومية ، وشعارات وإحساس عام بأن هناك مشتركات بين العرب . وإن إحياء هذه الروح السابقة - هو في نظري - عودة مستحيلة إلى الماضي ، وضعف في المخيلة ، والابتكار ، لأن الفضاء الذي ظهرت فيه تلك الروح لم يعد هو الفضاء الحالي ، كان فضاء سياسيا معاديا - طوعا أو كرها - للغرب ، وكانت الاستعانة بالغرب سبة لأي قطر يقوم بذلك . أما وقد دخلت (العولمة) إلى الفضاء الأقليمي العربي من أوسع أبوابها .. بدأت بالمساعدات اللوجستية القيمة التي قدمت للعراق إبان حربه مع إيران ، وتدخل القوات الأمريكية لضرب منصات النفط الإيرانية في تلك الحرب - الأمر الذي جعل من الإيرانيين يقبلون وقف اطلاق النار مع العراق ، وسقوط الاتحاد السوفييتي الذي تبعثر بعده النظام المعروف وقتها . كل هذه المتغيرات جعلت العودة إلى الماضي نوعا من النوستلجيا المرضية تضع التاريخ العربي المعاصر في إطار الخوف من الهيمنة الغربية ، ثم إنشاء إسرائيل بمساعدة الغرب ، والخوف من توسعها الذي شكل تهديدا رئيساً دفع العرب لخوض خمس حروب كبرى في أقل من أربعة عقود ، وما لبث مفهوم هذا الأمن أن تغير جذريا نتيجة العدوان العراقي على الكويت ، وادى إلى انكسار الإجماع - ولو الشكلي - حول الأمن العربي . والمطلوب هو التفكير الابتكاري لنظام عربي جديد ، لا يفصل بين المكونات

الداخلية للدولة العربية ، والتعاون في الأمن الإقليمى ، واحترام الدولة القطرية العربية ، وبغير هذا التفكير الابتكاري سندخل جميعاً ـ كعرب ـ في حلقة شلل الأمر القائم ، ومأزق الدوران على النفس .

المدركات الجديدة :

شهدت التسعينات بكل المقاييس انكسار الاجماع العربي حول التحديات والتهديدات التي يواجهها الأمن العربي . فبعد أن اجمعت النخبة السياسية والفكرية العربية ـ على تنوعها ـ في خلال العقود الماضية على مجموعة مدركات تهديد المصالح العربية الحيوية ، التي تمثلت في الغرب ، وإسرائيل ، ودول الجوار الجغرافي ، بدرجات مختلفة ـ فإنها إزاء التغيرات العالمية والأقليمية توزعت إلى مدارس ، فمدرسة تقع أسيرة الماضي ومخاوفه وأشباحه ، وما الحاضر بالنسبة لها إلا عملية لإعادة إنتاج ما سبق ، وفق أشكال جديدة ، والثانية مسحورة بالمستقبل تقف مفجوعة أمام التخلف العربي وتقارنه في كل لحظة بالسبق المادي والاجتماعي الذي حازته دول في الشرق والغرب . والثالثة متحركة تقف حائرة أمام النظام العالمي وتفهم الأمر وكأنه مؤامرة كبري [١] .

وبما أن الفكر المعرفي العربي يعاني من فقر مزمن في طرح المسكوت عنه ، فإنني لا أرى أن هناك مخرجا لأمن عربي ـ حتى في حده الأدني ـ دون ذهاب النظام العراقي القائم ، ووجود نظام في العراق يؤمن ، قولا لا فعلا ، بمبدأ بناء الثقة المفقودة حتى الآن ، ولا اعتقد أن هناك مخرجا لأمن عربي دون حد أدني من الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، في كل دولة قطرية عربية ، وفهم واضح للمتغيرات والضغوط الدولية ، ولأننا نعيش ضياع الأمل ، وانطفاء الطموح ، وغياب الحلم ، فعندما نرغب في إعادة النشاط

---

(١) انظر سلسلة مقالات د . عبد المنعم سعيد . الأمن القومي العربي في التسعينيات . جريدة الأهرام . ٥ مقالات بدات في ١٩٩٦/٦/٥ وانتهت في ١٩٩٦/٧/١٠ .

للعلاقات العربية علينا أن نركب مركب الطموح ، ونبحر فوق أمواج الحلم[1] ونعمل على تفعيل إرادة عربية جديدة ، تتوخى الأمن من أجل أهدافه ، وهي الحفاظ على الوحدات المكونة له من أي عدوان خارجي ـ الأمن القطري ـ وتفعيل اداته بالوقوف موقفا قاطعا ضد المتسبب في الاخلال بذلك الأمن ، والتدرج من القطري إلي الجهوي إلى القومي ، مع مفاصلة واضحة وأكيدة للدول والحكومات المخلة بمبادىء النظام من داخل النظام نفسه ، وإجراءات عملية لبناء ثقة تهدف إلى تفادى النزاع المسلح ، والحد من التسلح ، وحل المشكلات العالقة سلمياً[2] .

---

(١) هيثم الكيلاني : التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد رقم ٣ ، ص ٧٨ .

(٢) **Adelphi Paper, no 30 Rethinking confidence Building Measures** M.E.

مداخلة الأستاذ / توفيق أبو بكر
تعقيبا على كلمة د . محمد الرميحي

سيكون من الصعب عليّ أن اناقش تفصيلاً عدداً كبيراً من القضايا الهامة التي أثارها الصديق المتميز في علمه وخبرته د . محمد الرميحي ، إذ أن كل واحدة منها تحتاج لمعالجة دقيقة ومنفصلة ، والوقت لا يسمح بذلك ، وطبيعة الندوة التي اتخذت عنوان : « التصور العربي للسلام » .. لا تعطي مثل هذا المجال ، إضافة إلى طبيعة الورقة التي استغرق الجزء الأكبر منها الحديث في الأمراض الهيكلية للنظام العربي ، وبعضها أمراض مزمنة في نظر الباحث ، ليخلص إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن إعادة بناء النظام العربي دون تحقيق ديمقراطية في كل قطر عربي تسمح بالشفافية والمحاسبة وتصويب مسارات العمل ـ القطري والقومي ـ وهو أمر سأناقشه لاحقاً ، ودون سقوط النظام الحاكم في بغداد الذي كشف أمراض النظام العربي الذي عجز عن وقف غزوه دولة الكويت ، وعجز عن إقناعه بالانسحاب السلمي من ذلك البلد ..

أوافق الدكتور الرميحي أن الأولوية الحاسمة التي يجب أن تتصدر جدول أعمال المثقفين العرب هي الديمقراطية ، والتعددية ، وحقوق الإنسان ، والحوار في العمق بين التيارات الفكرية الرئيسة الأربعة في حياتنا العربية : القومية والليبرالية واليسارية والدينية المتطورة ، حوار بعيد عن النصوص ومستلهم دروس الحياة ، وصولاً لتيار سائد في حياتنا الفكرية .

كان أمراً مرعباً أن يتغاضى المثقفون العرب ـ الذين أيدوا غزو الكويت ، واعتبروه بداية نهوض قومي تتم فيه الوحدة بالقوة إذا تطلب الأمر ـ أن يتغاضوا عن أولوية ، الديمقراطية ، ويدفعوا بها للخلف على الأجندة

الوطنية والقومية ، إذ لو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في العراق لما تم مثل هذا الغزو أصلاً . ففي استطلاعات نشرتها مراكز الدراسات العربية ، ومنها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية ، لم تكن قضية الديمقراطية الموضوع الأول في اهتمامات المثقفين ، بل لفت انتباهي أن الناس العاديين ، في الاستطلاعات السابقة ، أعطوا الديمقراطية وضروراتها للإبداع والانطلاق أهمية أوسع من المثقفين المنعزلين عن مجموع الناس . نحن في عالم تشكل فيه قضية حقوق الإنسان العمود الفقري للنظام العالمي الجديد ، وهى كلمة السر لدخول نادي الأمم والدول في القرن القادم ، ولا نستطيع أن نعزل انفسنا عن هذا التطور العالمي الهائل ، حيث دخلت البشرية الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان ، وهو جيل الإخاء بعد جيلي الحرية والمساواة . في الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ وكلفت الخبير تشارلز ياتمز القيام بها لمعرفة الالتزام بحقوق الإنسان ، في دول العالم المختلفة ، وضع ثمانين مقياساً أعطى لكل مقياس نقطة ، وفي النتائج اتضح أن عدداً كبيراً من الدول العربية لم يحصلوا على أكثر من خمس إلى عشر علامات فقط .

لكن المسألة لها بعد آخر ، إذ لا يجوز اشتراط تحقيق الديمقراطية الداخلية في كل قطر عربي مقدماً ، بحيث لا يجوز بغيرها العمل على إعادة تنشيط النظام العربي ، فالأمران يسيران معاً ، وكل واحد منهما يؤثر في الآخر ، ويتأثر به ، والتجربة الأوروبية بمثل هذا الاشتراط للوحدة الأوروبية لا يمكن نسخها على التجربة العربية ، فهناك دول راسخة قائمة ، وفي بلادنا العربية ، مازالت الدولة الوطنية غير مكتملة البناء ، ويجب أن نعمل على بناء الدولة والديمقراطية معاً في إطار الخصوصية العربية .

ينقلني ذلك للتعليق على ما رآه الدكتور الرميحي سلسلة من الفشل المتواصل للنظام العربي ، عبر عقود متواصلة ، خاض فيها العرب حروباً

داخلية ، اكثر مما وجهوا الجهود ضد العدو القومي . لقد كانت هناك لحظات مضيئة اثبت فيها النظام العربي فاعلية ، كما حصل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر حيث خاضت مصر وسوريا وفلسطين حرباً منسقة ، واستخدم العرب سلاح البترول ، ووقفوا جميعاً في صورة تضامن حقيقية . المشكلة الحقيقية هي في الأساس محاولات حرق المراحل ـ مراحل تطور المجتمع العربي العام ومراحل التطور الوطني في كل بلد .. إذ أن القفز على المراحل بشعارات ثورية أدى إلى العجز عن تحقيق الأهداف التي لا تتناسب مع الإمكانات ، ولا تتناسب مع درجة التطور ، ومع عدم استكمال البنيان الوطني في كل بلد ، وحين عجزت النخبة السياسية التي وصلت إلى سلطة الحكم بالانقلابات العسكرية عن تحقيق حرق المراحل لم تقم بمراجعة حقيقية للمواقف والسياسات ، وتحولت إلى عبء على حركة التقدم الطبيعية لمجتمعاتها ، لكن شيئاً من العقلانية دخل في سياسات الدولة ـ القاعدة أيام عبد الناصر ، حين وافق على الانتقال من شعار وحدة الهدف ، وهو شعار ثوري مليء ومزدحم بمحاولات حرق المراحل إلى شعار وحدة الصف ، ودعا لقمة عربية على هذا الأساس ، لوقف محاولات تحويل مجرى روافد نهر الأردن في ذلك الزمان ، وهكذا كان الخوف من الخطر الإسرائيلي هو الدافع لذلك التغيير في مضمون النظام العربي وأساليب عمله . واختبأت الأنظمة العربية من تقدمية ومحافظة ، طوال الوقت ، خلف شعار « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » .. لإخماد أية مطالبات شعبية بالديمقراطية والتنمية وبالمحاسبة والشفافية . ولهذا فإنني أعتقد أن رحلة السلام تتطلب من النخب والقوى السياسية العربية أن تعيد الأولوية لشعارات التنمية والديمقراطية ، فالتقدم السياسي والتنمية بمعناهما الشامل صنوان لا يفترقان ، وفي إسرائيل يحصل شيء مماثل إذ أن التحرك نحو السلام يساهم في رفع الغطاء عن التناقضات الإثنية الهائلة ، التي

كانت ممنوعة من الظهور على سطح الأحداث ، في زمن الحرب مع العرب ، أو التهديد به أو الخوف من وقوعه ، ونتائج انتخابات الكنيست لعام ١٩٩٢ م أوضح مثال على ذلك ، حيث صوت الروس للروس والمغاربة للمغاربة والغربيون للغربيين ، وبدت إسرائيل وعاء من قطع خزفية جرى إلصاقها معاً ، واحد أسباب تحرك نتانياهو نحو التصعيد وأقول أحد الأسباب وليس جميعها ، هو إعادة الأمور إلى نصابها في أولويات المجتمع المستمرة منذ خمسة عقود ، لهذا فإنني واحد من الذين يرون أن النظام العربي في حالة تنشيطه ، وإعادة الفاعلية له ، يجب أن يتبنى إستراتيجية للاحتواء مع إسرائيل ، بعد فشل سياسة المجابهة .

ثمة معطيات موضوعية عديدة تحتم إعادة ترميم النظام العربي ، وفي هذا الإطار ، فإن محاولات حرق المراحل ، مرة أخرى ، والهروب للأمام ، بالمطالبة بالاستغناء عن الجامعة العربية ، والبحث عن نظام جديد هو خطأ جسيم ، لأن الجامعة العربية ، انعكاس لطبيعة الأنظمة العربية ، وسياساتها ، وتحالفاتها ، وحين تتوافر إرادة عربية لتحريك مؤسسات هذه الجامعة ، فإن كل شيء سيتغير . ومازلت أرى أن مشروعات تطوير الجامعة العربية بما تضمنته من آليات ومؤسسات ومشروعات تمت الموافقة عليها في أواخر الثمانينيات ومطالع التسعينيات ما تزال الإطار الممكن لتطوير متدرج لفعاليات النظام العربي .

إن إحدى سمات الوضع العالمي الجديد هي العالمية ، والتفتت في وقت واحد ، وبخاصة بعد سقوط الأنظمة الشمولية .. فالعالمية أو العولمة في مجالات عديدة ، وعصر التكتلات الإقليمية الكبرى ، انتصار جديد لوطنيات عديدة في هذا العالم . لا نستطيع أن تقف بمعزل عن هذه التأثيرات في هذا العصر الجديد ، حيث لعبة الرقم الكبير صار لها سحر خاص في هذا العالم المتنافس ، والوطن العربي لا تنقصه الأرقام الكبيرة في

مجال السكان والمساحة والثروة والامتداد . والتعاون الاقتصادي هـو أساس أي تنشيط للنظام العربي ، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية ، وتوصل كل طرف عربي قطري لقناعة راسخة أن مصلحته الوطنية المباشرة في المساهمة في إعـادة تنشيط النظام العـربي ، على قـاعدة التعـاون الاقتصادي أولاً : تفاعل فائض الأرض ، وفائض اليد العاملة ، وفائض الرأسمالية يحقق المصالح المتبادلة لكل قطر عربي ، فالسياسة والاقتصاد مترابطان ، ولكن الاقتصاد يساهم في عقلنة النزاعات السياسية المتقلبة . ولا شك أن غزو العراق الكويت وتداعيات حرب الخليج ، قد وجهت ضربة قوية للنظام العربي ، وثمة معطيات موضوعية للعالم من حولنا تحتم إعادة الترميم وبخاصة أن النظام الشرق أوسطي سيبقى مطـروحاً في عصر التسوية السياسية ، وإذا لم يكن هناك نظام عربي في حده الأدنى فإن الآخرين سيحددون دور العرب ، ولكل دولة على حدة ، في إطار هذا النظام الشرق أوسطي القادم .

وقد اعجبني تعبير لسمو الأمير الحسن ، وهو يعكس التدرج والمثابرة وعدم التراجع ، عند أول مشكلة ، مهما كانت كبيرة ، في الإطار العربي ، حين طالب إعادة تأسيس النظام العربي حتى يكون عقد التسعينات أو ما تبقى منه عقد التآلف بعد الشروخ الكبيرة في الجسم العربي ، والعقد الأول من القرن القادم هو عقد التكامل ، والعقد الثالث عقد التحقيق وردم الفجوة بيننا وبين العالم .

الفصل السادس

مائدة مستديرة :

- هل هناك مشروع للسلام العربي ؟ الأستاذة ليلى شرف
- المطلوب إرادة عربية واحدة : الأستاذ عبدالملك الحمر
- الجولان المحتل : الدكتور وليد البوز

هل هناك مشروع للسلام العربي ؟

الأستاذة : ليلى شرف

عندما نتحدث عن القضية الفلسطينية ، ومن ثمَّ عن مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل ، نشعر أنه لم يعد هنالك من جديد يقال أو يضاف .. مشكلتنا باعتقادي ، في معظم الأحيان ، أننا نعرف الحقائق ، ولكننا لا نعرف كيف نتعامل معها ، نتفق على المشكلة ونختلف على طرق معالجتها ، نستشرف المفاصل الحساسة التي تنذر بالانفجار ، ولا نفعل شيئاً لتفكيكها قبل حدوثها ، نقرأ عن برامج العدو ومخططاته ونتناساها ، ونضع رؤوسنا في الرمال فلا نتصدى لها قبل تنفيذها ، ويبقى تركيزنا في معظمه على وصف ما حدث ، والتباكي على ما أصابنا ، ونقد ذاتنا ، ولكننا قلما نصل إلى مرحلة طرح الحلول ، لما نحن فيه ، أو دراسة ما قد يحدث ، وتنظيم البرامج للخروج من الأزمة .

لكننا اليوم نجد أنفسنا أمام أزمة اشتدت ، وعلينا مراجعة أخطائنا ، والتخطيط لعملنا ، وفق برامج مدروسة تأخذ بالاعتبار الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بنا ، والمتغيرة بتسارع لم يسبق له مثيل .

ولعل هذه الندوة بعنوانها « التصور العربي للسلام » تطرح أمامنا التحدي في أن نضع تصورنا للسلام ، الذي يمكن أن نتعايش معه ، لكي نعمل على هداه ، ولعلها تحاول الإجابة عن السؤال الذي نطرحه دائماً « ما العمل » ؟!

فدور المثقف ومراكز الفكر والأبحاث ، هو إغناء الحوار حول مسيرة الأمة ومصيرها ، وتكثيفه وتعميقه ، وطرح البدائل والمقترحات ، وقد أغنت أوراق

الندوة ومناقشاتها الكثير من الجوانب في المستجدات سواء أكانت عقبات نحو التقدم ، أم تراجعا أم معاناة جديدة أم في رؤي برامج المستقبل متعددة العناصر أم في إيجاد الحلول للخروج من المأزق الذي نحن فيه .

ولعل واجب المتحدث في مائدة مستديرة ، في نهاية مثل هذه الندوة ، هو تأطير بعض الأفكار التي عالجناها ، والتي نتعامل مع مضاعفاتها - ونحن متفقون على الكثير منها - وأن يسهم برؤيته لها من زاويته .

متطلبات العمل الفعّال ، باعتقادي ، نوعان : العاجل منها أي السريع الذي يمكن أن نبدأ بقطف ثماره في مدة غير بعيدة ، وطويل الأمد الذي يجب أن نبدأ به اليوم ليسند مسيرتنا الآنية من جهة ، ولنصل به إلى مستوى نستطيع فيه أن نعيش وننافس ونساهم في عالم القرن القادم .

أبدأ بالمتطلب الرئيس ولعله يشمل جميع العناصر بعيدة المدى ، وهو بناء النظام العربي الجديد ، سواء آمنا بوجوده اليوم أم لم نؤمن ، فإذا كان النظام العربي غير قائم بحسب اعتقاد بعضنا ، فعلينا إقامته لحاجتنا الماسة إليه ، أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وإنسانياً ، فقد زال العهد الذي كانت فيه الدولة الواحدة - مهما صغر حجمها أو كبر - قادرة على العيش ضمن حدودها وبارتباطات متفرقة مع غيرها من الدول ، اليوم - ولا حاجة للتذكير - هو عصر التكتلات الكبرى لدول أقل اشتراكاً في معظم النواحي الحياتية من اشتراكنا نحن وأضخم اقتصاداً وأكثر تقدماً ، وإذا كان النظام العربي موجوداً ، كما يعتقد بعضنا الآخر ، فإن علينا إعادة بنائه ، على أسس جديدة داخلياً ضمن الإطار الوطني وخارجياً ، ضمن الإطار القومي ، وعلينا الاستفادة من أخطاء الماضي ومن تجارب الآخرين ، داخليا . وعلينا بناؤه على أسس الديمقراطية ، وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وخارجياً على أساس إرساء التعاون المتكافىء والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي لتتعمق لحمته ،

وتعظم قدرته ، هذا النظام العربي المتكامل هو ضمانة سلامة مستقبلنا ، ودورنا في الحضارة العالمية ، وقدرتنا على الفعل والتأثير ، وقدرتنا على القرار في القضايا المصيرية مثل تلك التي نمر بها الآن في عملية السلام ، وهو الذي يجعل القوى العالمية تحسب لنا ولمصالحنا حساباً في تعاملها مع قضايانا ، وأعتقد أن مراكز الفكر ـ مثل مركزينا منظمَيْ هذه الندوة بالتعاون مع غيرهما ـ يمكن أن تنظم ندوات أو مشاغل عمل للمساهمة في تحديد معالم مثل هذا النظام العربي الجديد الذي نريد ، وأطره ومجالاته .

أما على المستوى العاجل فنحن بحاجة إلى وضع إستراتيجية متعددة الجوانب لمواجهة قضية السلام التي هي كبرى التحديات التي تواجهنا الآن ، وسوف تقرر مسارنا ومصيرنا في المستقبل القريب ، وتترك آثارها الكبرى على مستقبلنا البعيد .

أهم عناصر هذه الإستراتيجية ، باعتقادي ، هو وضع المشروع السلمي المتكامل ، مشروع السلام الذي يمكن أن نقبل به جغرافياً ، وسياسياً ، واقتصادياً ، والذي يؤدي إلى السلام الذي نصبو إليه في منطقتنا ، لقد آن الأوان أن نتخلص من العشوائية في تعاملنا مع إسرائيل ، وإذا كان الأخ فيصل الحسيني قد شرح لنا صعوبة وضع برامج وإستراتيجيات من قبل الإخوة الفلسطينيين في الداخل ، فإننا ـ نحن العرب في الخارج ـ قادرون بالتنسيق معهم على وضع المشروع السلمي المتكامل لكي نبني خطواتنا على أساسه ، مساعدة لهمْ ومن أجل بلداننا نحن أيضاً .

لقد عانينا من التنازلات في كل مرحلة من مراحل تعاملنا مع إسرائيل ، بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة ، وتصور للسلام متكامل ، وصورة لما نريد أن تكون عليه منطقتنا بعد السلام ، إن علينا أن نضع المشروع العربي لكي نواجه المشروع الصهيوني ، وإذا كنا قد تأخرنا حوالي مئة عام لنفعل ذلك ، فإن الوضع قد أصبح حرجاً ، يهدد كيان الأمة الحضاري

كله ، فإذا وضعنا مثل هذا المشروع العربي علينا أن نخرج به إلى العالم بقوة وفاعلية وديناميكية لكي لا نقع في الأخطاء التي وقعنا بها في السابق في مجال التعريف بقضيتنا وأبعادها المتعددة ، ولكي نستقطب الدعم الدولي لها .

يتصل بهذه الخطوة أمر هام جداً ، باعتقادي ، هو عودة المسئولية القومية عن فلسطين والأراضي العربية الأخرى التي لا تزال محتلة. إن أكبر خطأ إستراتيجي ارتكبناه بحق القضية الفلسطينية ، وبحق أنفسنا نحن - الذين كنا نسمى بدول المواجهة - أننا أخرجنا فلسطين من المسئولية القومية ، ولعلنا كنا آنذاك نظن أننا نخدم القضية الفلسطينية ، لأن إعادة قضية فلسطين وقضية السلام العربي الإسرائيلي إلى الحظيرة القومية ستضعها في قمة أولويات كل دولة من دولنا ، كما كانت في السابق ، ولكن على أسس جديدة ، وعلى أسس الدعم الفاعل ، والمبادرات الدبلوماسية والاتصالات الدولية ، والوفود المشتركة ، والخطاب الواحد ، والضغوط الموحدة ، من أجل الوصول إلى الحل الشامل الذي يمكن أن نتعايش معه (ولا أقول العادل) .

وإذا كان لدينا المشروع السلمي العربي الواحد سهلت المهمة ، لأن ذلك له مضاعفاته ليس فقط على فلسطين ، بل علينا جميعاً ، في شكل المنطقة الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، ويتفرع من ذلك برامج تفصيلية يتعلق بعضها في التعامل مع إسرائيل ، ويعنى بعضها في التواصل مع العالم .

أولاً ، علينا أن نخطط لأساليب جديدة لمخاطبة العالم ، في حمأة النكبة التي أصابتنا . ركضنا إلى العالم نتباكى على ما أصابنا من جهة ، ونطالب بالعدل لأننا أصحاب حق من جهة أخرى ، إن العالم -والعالم القوي بشكل خاص أيها الإخوة والأخوات - لا يفهم معنى الحق في مثل هذه القضايا ،

ففي حين كانوا يسمعون تباكينا كانوا يعجبون بمنجزات إسرائيل « الفتية الديناميكية » التي حققت انتصارها بإقامة دولة و« جعلت الصحراء تزهر » !! العالم يفهم ويعجب بما أسميه القافات الثلاث (من حرف القاف) : القوة ، القدرة ، والقانون الدولي . من هنا يجب أن نبني قدرتنا الداخلية والعسكرية ـ ولكن الأهم اليوم ـ اقتصاديا وسياسيا وعلاقات مصالح مع دول العالم ، في جميع الاتجاهات . والذين عايشوا منا الغرب عن قرب ـ وهم كثر ـ يؤيدون ما ذهب إليه السفير تحسين بشير أمس ، من أن العالم لا يفهم لغة الحق ، ويعزز ذلك ما ذكره دولة الدكتور عبدالعزيز حجازي عن هنري كيسنجر ، وكيف أنهم أعجبوا بمصر ، عندما وجدوا أنها تستطيع تحقيق شيء ما (في أثناء حرب أكتوبر) . وفي مخاطبتنا العالم علينا اللجوء إلى لغة القانون الدولي ، وعندنا فيه الكثير من الدعم لقضايانا ، والتخاطب بقوة وهجوم ، لأن سلاحنا هو ذلك القانون الذي وضعوه هم ويصرون عليه ، والأمثال التي أوردها الدكتور مفيد شهاب هي شاهد على ذلك .

وثانياً ، علينا بناء علاقات متينة من المصالح المشتركة والمتبادلة مع المنظمات الإقليمية الأفريقية والإسلامية والآسيوية ، ونفهم قضاياها وندعمها ، ونساهم معها حتى تتفاعل مع قضايانا وتدعمها .

وثالثاً ، علينا توثيق علاقاتنا بالدول الآسيوية الطالعة الجديدة ، مثل اليابان وماليزيا وسنغافورة وكوريا ، فقد ربطنا مصالحنا وتوجهاتنا بالغرب إلى درجة بعيدة ، بحكم الظروف التاريخية ، وآن لنا أن نتوجه إلى آسيا وأفريقيا ، فنعزز ارتباطنا بهما لنخلق التوازن الضروري في كل علاقاتنا الدولية ، ولا ننسى أن السنوات المقبلة القريبة ستشهد تنافساً بين هذه الدول ودول الغرب الصناعي ، بعد أن حققت دول آسيا القفزة الصناعية الاقتصادية الضرورية .

ورابعاً ، علينا الاستفادة من التناقض في المصالح بين دول الغرب ذاتها ، بخاصة في ما يتعلق بمنطقتنا ، ونحن نرى بوادر ذلك بين فرنسا والولايات المتحدة مثلاً ، ولابد أن يعظم هذا التنـاقض في المستقبل ، فعلاقاتنا مع أوروبا قد ترفع شيئاً من الضغط الأمريكي الجبـار عن منطقتنا .

أما في التعامل مع إسرائيل فامامنا عدة مجالات يمكن العمل فيها :

١ ـ إن طرح إسرائيل لأمنها المطلق يجب أن يقابله الأمن العربي المطلق ، فما معنى أن تطالب هي بأمنها في حين نكون نحن معرضين لخطرها ؟ وكيف تطالب بهضبة الجولان وهي ليست لها ، لأنها موقع إستراتيجي يطل عليها ، ويقبل العالم بذلك أو لا يعترض ، ويتلكأ عندما نطالب باسترجاعها نحن (وهي لنا) وهي تطل أيضاً على سوريا ، وتهدد أمنها إذا لم تكن معها ؟.. وكيف لإسرائيل أن تقتني القنبلة النووية ، وألا تكون لنا أية قوة رادعة من أي نوع كان ؟ هذا أمر يجب أن نصر عليه ، ونبرزه في كل محافل المفاوضات الثنائية والمتعددة .

٢ ـ الاستمرار في بناء الاستعداد العسكري ، لأننا لم نأمن جانب إسرائيل بعد ، إلى أن تثبت حسن نواياها .

٣ ـ خفض مستوى تنفيذ بنود الاتفاقات التي تمت معها حتى الآن ، من قبل الذين عقدوا اتفاقات ، مهما كان نوعها ، معاهدة سلام ، اتفاقيات اقتصادية .. إلخ ، إذا لم تستجب لجميع متطلبات سيرورة السلام .

٤ ـ إيقاف أي توجه للتطبيع كما تفهمه إسرائيل حتى نصل إلى السلام الذي نستطيع أن نتعايش معه .

٥ ـ إعادة شحن المواطن العربي بالخطر الإسرائيلي خوفاً من أن يكون السلام قد هلهل مناعته ، وهي ليست عملية سهلة .

٦ - استمرار الحوار بين بعض مثقفينا الذين بدأوا حوارات مع قوى السلام في إسرائيل ، ولكن بحذر وتمسك بالثوابت ، حتى لا يقعوا في أخطاء أو يُجَرّوا لمواقف نتائجها سلبية ، بخاصة بعد مرحلة الوثائق الأخيرة التي صدرت في إسرائيل وأوضحت كثيراً من النوايا .

٧ - الاستفادة من العرب داخل إسرائيل ومساعدتهم لتشكيل قوى سلام داخل إسرائيل أكثر نجاعة وأسلم من تعاوننا نحن معها .

وأخيراً .. وليس آخراً التنبه إلى إمكانية الوقوع في فخ الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل لتحويل الانتباه أو تغيير المرجعيات أو جس النبض ، أو ذر الرماد في العيون ، فقد وقعنا في ذلك في الماضي العديد من المرات ، ولم يبق لنا شيء نستطيع أن نفرط فيه حتى نقع في فخ جديد .

مطلوب إرادة عربية واحدة

الأستاذ : عبد الملك الحمر

كنت أتمنى أن نعدل لفظة (الجولة الأولى) التي تشير إلى المصارعة إلى تعبير (اللقاء الأول) .. فنسأل الله أن نلتقي وإياكم على خير لأمتنا العربية .. وفي هذا السياق أتذكر افتتاح الأمس بدون البسملة ! وما أورده راعي هذا اللقاء ، الأستاذ أحمد حمروش بشأن تثبيت (عقيدتنا) بالقومية العربية ، ثم اختتم خطابه متفائلاً ومشيراً إلى أمتنا العربية لما لها من ماض مشرف ومستقبل مشرق . وفي هذا أيضاً طالعتنا صحيفة « الأخبار » المصرية صباح اليوم (٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧) بافتتاحيتها المؤكدة على أهمية التعاون العربي/ الإسلامي لإجهاض المؤامرة الصهيونية المضادة لحقوق العرب ومقدساتهم ، وأود أن أشير بشكل خاص إلى الفقرتين الثالثة والتاسعة من هذه الافتتاحية ، مقرونة بالرسم الضاحك على الصفحة الأخيرة ، حيث يتم الحوار بين مواطن (عربي) والرئيس الأمريكي كلينتون عن الحل العادل ، « عادل مين ؟ أنا شريك نتانياهو » .. وهذا يذكرنا بمقولة الإمام علي : « لا يظهر الباطل إلا في غياب الحق » . فهل أصحاب الحق غائبون ؟

إن آخر صورة للفلسطينيين أستذكرها حينما خاطب أبو عمار ــ رئيس فتح آنذاك ، ورئيس السلطة الفلسطينية ــ أروقة الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٧٧، فلوّح للعالم مبشراً بغصن الزيتون (رمز السلام) ومنذراً بالبندقية إشارة إلى الحرب ، توازن منطقي مقبول .. ولكن .....

ولكن بعد ١٣ عاماً ألقت اتفاقية أوسلو البندقية بعيداً ، وجردت الفلسطيني من كل سلاح ، وربما ، بما في ذلك إماتة أطفال الحجارة ، وكان

لإسرائيل أن تعمل ما تشاء بين مدريد وأوسلو . وجرفت الجرافات أغصان الزيتون ، وما تلة أبي غنيم إلا جزء يسير من الغنيمة ! في شكلها المتواضع عام ١٩٤٧ ، أو بصورتها الكبرى بعد عام ١٩٩٧ .

وباختصار شديد ، فالحضور الفلسطيني قد تحول بوساطة عملية التطبيع إلى غياب ، وبذلك تحولت القضية العربية إلى تغريب الشرق أوسطية ، بل انكمشت قدسية مدينة القدس إلى أبي ديس ، وارتضت الخليل بالسماح لها بمرور عبر شارع الشهداء ! اللهم ارحمهم .. وارحمنا برحمتك يا أرحم الراحمين .. وكما يقول الشاعر « من يهن يسهل الهوان عليه » . وبعد هذا الغياب هل نحن من الغافلين ؟

حقيقة ، حينما نسمع خطابات مطولة تكرر ، ينبغي وينبغي .. إلخ في أحلام شرعية دولية مقهورة ، ومع نغمة أن حزب العمل افضل من الليكود بالرغم من شراكة ناتان / بيلين ممتدة تنفيذاً منذ عام ١٨٩٧ في آخر مغنى ثلاثية : القدس عاصمتنا الأبدية ، والاستيطان حقنا (لليهود) ولا حقوق لفلسطينيي ١٩٤٨ ، وكذا ١٩٦٧ .. بل حتى رئيس السلطة الفلسطينية يمكن طرده من قطاع غزة ، كما يقول وزير خارجية إسرائيل .

ألسنا في كل هذا من الغافلين الذين يصفهم القرآن الكريم :

﴿ . . . لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾ (الأعراف / ١٧٩) .

لعلي في هذا أبدو قاسياً .. ولكن هذا هو التصور الذي يعكسه « الرأي العام العربي » من خلال كتابات ندرة من المفكرين ، ومن خلال زخم متزاحم من الرسوم الضاحكة : مثل ما أشرت إليه في جريدة الأخبار المصرية اليوم .. وآخرين مثل ، المرحوم ناجي العلي ، والفنان عبد الله المحرقي ، (جريدة البيان بالإمارات مثلاً ٦ و١٩ مارس/ آذار

١٩٩٧) والرسام يوسف عبد الحي في جريدة الخليج في الإمارات ١١ آذار/ مارس ١٩٩٧) والفنان محمود كحيل (جريدة الشرق الأوسط ٥ مارس/ آذار ١٩٩٧) .

في موضوع صمت الحملان (لاحظوا بالمقابل محاضرة استاذنا الجليل د . احمد صدقي الدجاني بشأن العقد الصامت) . وهم يقفون دون حركة أمام المعتدي ينتظرون نحرهم تحت وطأة النجمة السداسية .

ويحضرني هنا التقرير الذي أصدره معهد واشنطون للشرق الأدنى (جورج بوش) عام ١٩٨٨ بعنوان ، البناء من أجل السلام ، واعقبه تقرير آخر بعنوان البناء من أجل الأمن والسلام (مارس/آذار ١٩٩٧) . لاحظ هنا إضافة الأمن .. ولمن ؟ ويؤكد هذا التقرير على ما يلي : -

١ ـ المشاركة الإستراتيجية بين مصر وإسرائيل .

٢ ـ تقليص المساعدات لمصر .

٣ ـ التخلص من صدام عسكرياً (!) .

٤ ـ التقليل من اهمية المسار السوري .

٥ ـ التخلي عن الشريك الفلسطيني (ليصبح تابعاً) .

ومع ذلك ، أيها الإخوة : إنني لا انادي بالانهزامية ، ولكن واقع التراجع العربي الكبير يحتاج إلى صمام أمان يوقفه أولاً ، ليصحح مسيرته ثانياً ، ثم يعمل على تفعيل الموقف العربي . وهنا وبغض النظر عما نسرده ونجتره من وقائع تاريخية متكررة في محافلنا ، فإنني أود أن أؤكد الا إستراتيجية ممكنة دون أن تسبقها إرادة عربية موحدة .

صمام الأمان ذو ابعاد ثلاثة متكاملة ، ويتطلب :

أ ـ ندرة من القادة السياسيين الذين يعملون لا على المصالحة العربية فحسب ، بل السعي حثيثا إلى خدمة المصالح العربية المشتركة .

ب - قلة من المفكرين العرب ذوي الرأي الناقد المستقل يجاهدون بكل إخلاص في إنارة الطريق إلى موقف عربي واع .

حـ - روادا كثرا من الصامتين وفي مقدمتهم الفنانون الذين يعكسون ، بحق ، توجهات الرأي العام العربي ، وهم بمثابة العامود الفقري لأي تحرك عربي مأمول .

وبهذه الكيفية علينا أن نتوقف عند مكونات الإرادة العربية - التي كما أشرت شرطا أساسياً - واعتبارها ركيزة حفازة لأي خطة إستراتيجية منشودة تعيد للأمة العربية كيانها ، وتؤهلها لدور مناسب في خضم النظام العالمي المتطور .

ولعل اهم هذه المكونات ما يلي : -

أ - مرجعية العقيدة الإيمانية وهي مرساة حياة الأمة العربية ، ومصدر ثوابتها .. والتي بها يحترم الآخرون أي موقف نتخذه .

ب - البعد الثقافي البشري بمشاركة ديمقراطية مؤسسية ترعاها في شمولية مبادىء الشورى بين الحاكم والمحكوم ، في توازن يكفل للمصلحة العامة استمراريتها .

حـ - عقلانية المصالح الاقتصادية المشتركة بين العرب والعرب أولاً - وهنا تأتي أهمية تفعيل جامعة الدول العربية ومؤسساتها - وبين العرب والتكتلات الاقتصادية ذات المصالح المتبادلة .

د - فتح باب الاجتهاد لذوي الاختصاص ، لمواكبة المتغيرات الدولية بما في ذلك ثورة المعلوماتية والاتصالات والمنجزات العلمية التقنية المتجددة .

وفي الختام فإن قضية فلسطين تمتد خارج حدوها لتشمل ارجاء الوطن العربي المستهدف ليبقى مفككاً تابعاً .. فيا مفكري العرب وعقلاءها اتحدوا .. اللهم لا تجعلنا وإياهم ممن تنطبق عليهم آيات ذكرك الحكيم :

﴿ وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها ، وإن يروا سبيل الرُّشد لايتخذوه سبيلاً ، وإن يروا سبيل الغَيّ يتخذوه سبيلا ، ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين ﴾ .

صدق الله العظيم (الأعراف/ ١٤٦) .

ويقول الرسول (ﷺ) « والذي نفسي بيده ، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا . ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، قالوا بلى يارسول الله ، قال : أفشوا السلام بينكم » .

الجولان المحتلة

الدكتور / وليد البوز

يقع الجولان العربي السوري في الجزء الغربي من أراضي الجمهورية العربية السورية ـ ويأخذ شكلا طولانيا يمتد بطول مقداره سبع وستون كيلو متراً ، وعرض يتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين كيلو متراً ، وتبلغ مساحته ١٨٦٠ كيلو مترا مربعا ، وما يزال يرزح منه تحت الاحتلال الإسرائيلي ١٢٦٠ كيلو مترا مربعا ، والمساحة الأخرى البالغة ستمئة كيلو متراً مربعاً هي الأرض المحررة من الجولان .

يمتد الجولان من قمة جبل الشيخ ، التي يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر ٢٨١٤ مترا ، حيث تدوم الثلوج طوال أيام السنة ، ويتدرج بالانحدار حتى يصل إلى شواطىء بحيرة طبرية في فلسطين ، حيث تنخفض ٢١٢ مترا عن سطح البحر ، وهو يمثل موقعا إستراتيجيا في كونه صلة الوصل على مدى التاريخ بين سورية وفلسطين والأردن ولبنان .

بعد الاحتلال الإسرائيلي إثر عدوان الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ قامت القوات الإسرائيلية بتهجير سكان الجولان من جميع المدن والبلدات والقرى بالقوة المسلحة ـ وقد ارتكبت المجازر البشعة وأقسى ممارسات القمع والاضطهاد لترويع السكان ، وإجبارهم على ترك منازلهم وأراضيهم ، ثم قامت بتدمير جميع المدن والبلدات والقرى والمزارع في الجولان تدميرا كاملا والتي بلغ عددها ٢٤٤ بلدة وقرية ومزرعة ، بني على انقاض بعضها ثمانٍ وثلاثون مستوطنة إسرائيلية ، وتحول الباقي إلى أراض زراعية يصعب التعرف إلى أماكنها .

أما مدينة القنيطرة التي هي عاصمة الجولان وحاضرته فقد تم تهجير

سكانها بالقوة المسلحة أيضاً ، ولكنها بقيت دون تهديم حتى حرب تشرين الأول اكتوبر التحريرية في عام ١٩٧٣ ، وعندما تأكد الإسرائيليون أنهم سيتركون المدينة مرغمين وستتحرر المدينة نتيجة طبيعية لهذه الحرب المشرفة ، قاموا بتدميرها في خلال أيام قليلة تدميراً منظما ومتعمداً بالديناميت والبلدوزرات بيتاً بيتاً ، ومدرسة مدرسة ومؤسسة مؤسسة ، وحتى المشافي ودور العبادة من المساجد والكنائس لم تنج من هذا التدمير الوحشي .

بلغ عدد سكان مدينة القنيطرة في عام ١٩٦٧ حوالي اثنين وخمسين ألف نسمة ، وعدد سكان الجولان حوالي مئة وثلاثة وخمسين ألف نسمة ، وقد أصبح عددهم بعد ثلاثين سنة من الاحتلال ما يقارب نصف مليون نسمة ، يعيش نحو ستين ألفا منهم على أرض الجولان المحررة ، ونحـو اثنين وعشرين ألف مواطن عربي سوري في خمس قرى في الجولان المحتل يرزحون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ، ويعانون من أبشع أساليب القمع والاضطهاد والسجن والتنكيل والحرمان من أبسط الحقوق الطبيعية ، وقد بقي هؤلاء السكان في قراهم ، ولم تستطع قوات الاحتلال الإسرائيلية تهجيرهم من بيوتهم في العام ١٩٦٧ كبقية سكان الجولان ، بسبب وصول قوات الأمم المتحدة إلى هذه القرى بشكل مبكر .

لقد ضرب هؤلاء المواطنون العرب السوريون أروع أمثلـة المقاومـة والبطولة ، وسطروا أنصع الصفحات في مقاومـة الاحتلال الإسرائيـلي الغاشم ، ورفض قراراته وهويته ، وتمسكوا بهويتهم العربية السورية وولائهم وانتمائهم إلى الوطن الأم سورية ، وقدموا في سبيل ذلك التضحيات والشهداء والشهيدات ، وعانوا ويعانون من أساليب التنكيل والسجن ، حيث تضم السجون الإسرائيلية عشرات منهم ، وهم مستمرون في تمردهم على القرارات الإسرائيلية ، ورفضهم الاحتلال والتهويد ، وتنسيق المواقف النضالية مع إخوتهم أبطال الانتفاضة في فلسطين ، ويعربون في جميع

المناسبات القومية والوطنية عن عمق ولائهم لأمتهم العربية وانتمائهم ووفائهم إلي وطنهم الأم سورية وقائد سورية السيد الرئيس حافظ الأسد .

أما بقية سكان الجولان فيعيشون في تجمعات مؤقتة ، خاصة بهم في أربع محافظات سورية .

يمتاز الجولان بوفرة مياهه ، وجودة تربته الزراعية ، وغنى محاصيله ، وتنوعها ، وتعدد مناخاته ، حيث تصل كمية المياه التي تتلقاها منطقة الجولان إلي ١,٢ مليون متر مكعب في السنة .

وكما هو معروف فإن السيطرة على المياه تقع في مقدمة المطامع الإسرائيلية ، حيث تحصل إسرائيل على ٢٢٪ من مياهها من المياه المستجرة من الجولان بحسب إحصاءات عام ١٩٩٣ .

تجري في الجولان ثلاثة أنهار تعبره أو تنشأ منه . وتصب جميعها في نهر الأردن الذي يصل إلي بحيرة طبرية وهي :

١ ـ نهر الدان ويحمل إلي مصبه ٣٥٨ مليون متر مكعب

٢ ـ نهر الحاصباني ويحمل إلي مصبه ١٥٧ مليون متر مكعب

٣ ـ نهر بانياس ويحمل إلي مصبه ١٥٦ مليون متر مكعب

كما يضم الجولان كثيراً من الوديان ، فضلا عن بحيرة مسعدة البركانية التي يبلغ طولها ٩٠٠ متر ، وعرضها ٦٠٠ متر وتحتوي على ثلاثة ملايين متر مكعب .

الأمطار التي تهطل في الجولان غزيرة يصل متوسطها السنوي إلي ٦٥٠ مترا ، ويعتبر الجولان من المناطق الغنية بالمياه الجوفية ، والكثير من الينابيع العذبة والمعدنية ، والثلوج التي تبقى على مدى أيام العام تكلل رؤوس الجبال .

كل هذه العوامل ، وفي مقدمتها ثروات الجولان المائية والزراعية وموقعه الإستراتيجي جعلت من الجولان العربي السوري محطا للأطماع الإسرائيلية ، وهدفا للاحتلال والاستيطان ، إلا أنه ، ومهما طال الزمن ، فكما تحررت مدينة القنيطرة ، بفضل تصميم شعبنا وتضحياته ، فإن الجولان العربي السوري سيتحرر حتماً من رجس الاحتلال الإسرائيلي ، ويعود ، بإذن الله ، كاملا غير منقوص إلى الوطن الأم سورية ، مع جميع الاراضي العربية المحتلة ثمرة موضوعية لتضامن أمتنا العربية ، وحشد طاقاتها ، وتفعيل دورها في مواجهة تحديات الاحتلال الإسرائيلي ، ونتيجة طبيعية لصمود سورية وموقفها القومي المبدئي الثابت المتمسك بالحقوق والكرامة بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد .

بيان صحفى عن المؤتمر

بدعوة من اللجنة المصرية للتضامن ، ومنتدى الفكر العربي ، عقدت في القاهرة الجولة الأولى من الحوار العربي ـ العربي ، في بداية سلسلة من الحوارات العربية المشتركة ينظمها الجانبان ، مرة كل عام ، لمناقشة إحدى القضايا المصيرية التي تواجه الأمة العربية .. وعقدت هذه الجولة يومي ٢٩ و ٣٠ آذار / مارس ١٩٩٧ حول قضية « التصور العربي للسلام » .

وتناولت مسار عملية السلام ، والعقبات التي تعترضها في الوقت الراهن ، والمسئوليات التي تقع على عاتق الأمة العربية ، والسبل التي يمكن أن تدعم التضامن العربي وتحقق الأهداف القومية ، وتؤكد الحرص على السلام الشامل والعادل كخيار إستراتيجي .

شارك في الندوة أكثر من مئة من المفكرين والسياسيين ، من ست عشرة دولة عربية .. وافتتحها الأستاذ أحمد حمروش ، رئيس اللجنة المصرية للتضامن بكلمة أكد فيها أن هدف هذا الحوار هو تعزيز التضامن العربي وتفعيله ، باعتباره المدخل الصحيح للوصول إلى سلام حقيقي .

كما وجه سمو الأمير الحسن بن طلال ، رئيس منتدى الفكر العربي وولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ، كلمة أشار فيها إلى القضايا المتعددة التي تقف حائلا دون الوصول إلى حل شامل وعادل ، وهي قضايا القدس واللاجئين والمياه ، وتعثر المفاوضات على المسارين السوري والبناني .. وأكد على مركزية المسار الفلسطيني في جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وطبيعته .

وبعث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات برسالة للمشاركين في الندوة ، قال فيها إننا في صراع مستمر ، منذ بدء عملية السلام وحتى الآن ، وإن

نضالنا الآن يستهدف إنقاذ الأسس التي قامت عليها هـذه العملية ، والحفاظ على المرجعية التي تحكم مسيرة السلام .

وفي كلمته أشار الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، إلى أهمية الـدور الشعبي لمواجهـة التعنت الإسرائيلي المتزايد ، تجاه عملية السلام .. بينما أكد الأستاذ عمرو موسى ، وزير خارجية مصر ، في كلمته للندوة ، على أسس ومبادىء وتعهدات عملية السلام باعتبارها من الثوابت ، مشيراً إلى الجهود الإسرائيلية المتواصلة للخروج على هذه الأسس والمبادىء .

وعقب الافتتاح .. بدأت الندوة أعمالها في خمس جلسات عمل ، عقدت على مدار يومين .. ناقش المشاركون في خلالها قضية « التصور العام لمسيرة السلام » وشارك فيها الدكتور مفيد شهاب ، وقضيـة « المسار الفلسطيني في عملية السلام » ، وقدم لها السيد مروان كنفاني ؛ وقضية « المسارين السوري اللبناني في عملية السلام » ، وقدم لهما الدكتور عيسى درويش ، والسيد إلياس سابا ؛ وقضية « الصراع العربي الإسرائيلي » وقدم لها السفير تحسين بشير ، والدكتور أحمد صدقي الدجاني ، وشارك فيها السيد محمد سيد احمد ؛ وقضية « القدس ومستقبلها » ، وقدم لها السيد فيصل الحسيني ؛ وقضية « إعادة النشاط العربي » وقدم لها الدكتور محمد الرميحي . وتناوب على رئاسة جلسات العمل كل من السيد إبراهيم عز الدين ، ودكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، والدكتور عبد العزيز حجازى ، والدكتور طاهر كنعان ، والدكتور علي عتيقة .

واختتمت الندوة بمائدة مستديرة أدارها الأستاذ أحمد حمروش ، رئيس لجنة التضامن المصرية ، وشارك فيها كل من الأستاذة ليلى شرف ، والأستاذ يوسف الشبراوي ، والأستاذ عبد الملك الحمر ، والدكتور علي أومليل .

وحيا المشاركون منظمي الندوة لاختيارهم ٣٠ آذار / مارس ـ ذكرى يوم الأرض ـ لعقد هذه الجولة من الحوار العربي ـ العربي .

وفي النهاية عرض منتدى الفكر العربي استضافة الجولة القادمة من الحوار العربي ـ العربي في عمان ، بالاشتراك مع اللجنة المصرية للتضامن ، واقترح المناقشون أن يكون موضوع الحوار هو « النظام العربي » .

«برنامج الندوة»

اليوم الأول : السبت ١٩٩٧/٣/٢٩

٩ : ٠٠ ١٠ : ٠٠ **الافتتاح**

* **كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ـ رئيس منتدى الفكر العربي .**
* **كلمة السيد ياسر عرفات ـ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .**
* **كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ـ أمين عام جامعة الدول العربية .**
* **كلمة الأستاذ عمرو موسى ـ وزير خارجية جمهورية مصر العربية .**
* **كلمة الأستاذ أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن .**

١٠ : ٠٠ ١٠ : ٣٠ **استراحة**

١٠ : ٣٠ ١٢ : ٠٠ **جلسة العمل الأولى : التصور العام لمسيرة السلام .**

رئيس الجلسة : الأستاذ/ إبراهيم عز الدين

١٠ : ٣٠ ١٠ : ٥٠ الدكتور/ مفيد شهاب

١٠ : ٥٠ ١٢ : ٠٠ مناقشة عامة

١٢ : ٠٠ ١٤ : ٠٠ **جلسة العمل الثانية : مسار عملية السلام**

رئيس الجلسة : الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي

* **المسار الفلسطيني في علمية السلام**

١٢ : ٠٠ ١٢ : ٢٠ **الأستاذ/ مروان كنفاني**

* المسار السوري اللبناني في عملية السلام

١٢ : ٢٠ ١٢ : ٤٠ الأستاذ/ إلياس سابا

١٢ : ٤٠ ١٣ : ٠٠ الدكتور/ عيسى درويش

١٣ : ٠٠ ١٤ : ٠٠ مناقشة عامة

١٤ : ٠٠ ١٦ : ٠٠ غداء

١٦ : ٠٠ ١٨ : ٠٠ **جلسة العمل الثالثة** : الصراع العربي - الإسرائيلي:طبيعته ومستقبله

رئيس الجلسة : الدكتور عبد العزيز حجازي

* الصراع العربي الإسرائيلي (مع التركيز على المسار الإسرائيلي)

١٦ : ٠٠ ١٦ : ٢٠ السفير/ تحسين بشير

١٦ : ٢٠ ١٦ : ٤٠ الأستاذ/ محمد سيد أحمد

* الصراع العربي الإسرائيلي (مع التركيز على المسار العربي طويل المدى)

١٦:٤٠ ١٧ : ٠٠ الدكتور/ أحم صدقي الدجاني

١٧ : ٠٠ ١٨ : ٠٠ مناقشة عامة

٢٠ : ٠٠ عشاء

اليوم الثاني الأحد ١٩٩٧/٣/٣٠

٩ : ٠٠ ١١ : ٣٠ **جلسة العمل الرابعة**

رئيس الجلسة : الدكتور/ طاهر كنعان

٩ : ٠٠ ٩ : ٢٠ * قضية القدس ومستقبلها

الأستاذ/ فيصل الحسيني

٩ : ٢٠ ١١ : ٣٠ مناقشة عامة

١١ : ٣٠ ١٢ : ٣٠ استراحة

١٢:٠٠ ١٣:٣٠ **جلسة العمل الخامسة**

رئيس الجلسة : الدكتور/ على عتيقة

١٢:٠٠ ١٢:٢٠ * إعادة نشاط النظام العربي

الدكتور/ محمد الرميحي

١٢:٢٠ ١٣:٣٠ مناقشة عامة

١٣:٣٠ ١٥:٣٠ غداء

١٦:٠٠ ١٨:٠٠ * مائدة مستديرة وختام

رئيس الجلسة : الأستاذ/ أحمد حمروش

١٦:٠٠ ١٧:٠٠ المشاركون :

الأستاذة / ليلى شرف

الأستاذ/ عبد الملك الحمر

الدكتور على أومليل

الأستاذ/ يوسف الشبراوي

١٧:٠٠ ١٨:٠٠ مناقشة عامة

١٨:٣٠ إعلان البيان الختامي

٢٠:٠٠ عشاء

الاثنين ١٩٩٧/٣/٣١

مغادرة المشاركين

المشاركون

الأستاذ / إبراهيم بشير الغويل

مستشار ـ اللجنة العربية الليبية للتضامن والسلام

ص : ب ٤٨٤ طرابلس

هاتف : ٣٣٣٦٥٧٨ ـ ٢١ ـ ٠٠٢١٨

فاكس : ٤٤٤٢٩٧٧ ـ ٢١ ـ ٠٠٢١٨

طرابلس ـ ليبيا

الأستاذ / إبراهيم عز الدين

مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان

ص . ب ٩٥٠٠٤٥

هاتف : ٦٩٨٣٩٢ ـ ٩٦٢٦

فاكس : ٦٧٢٥٤١ ـ ٩٦٢٦

عمان ـ الأردن

الأستاذ / أبو القاسم دنة

مؤتمر الشعب العربي

هاتف : ٤٤٤٥٨٣٠

فاكس : ٤٤٤٩ ٨٠١

طرابلس ـ ليبيا

الأستاذ / أحمد بن حلي

مساعد الأمين العام للشئون العربية بجامعة الدول العربية

هاتف : ٧٧٧٣٠٢

القاهرة

الدكتور / أحمد صدقي الدجاني

رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم م . ت . ف

٩٩ شارع السباق ـ شقة ٩٣

هاتف : ٢٤٧٣٦٠٤ ـ ٢٠٢

فاكس : ٢٤٥٣٩٧٤ ـ ٢٠٢

مصر الجديدة ١١٣٥١ ـ القاهرة

الأستاذ / أحمد الأسعد

عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية ـ نائب رئيس لجنة التضامن السورية

هاتف : ٢٢٤٦٥٠٨

دمشق ـ سوريا

الدكتور / أحمد طالب الإبراهيمي

أستاذ جامعي متقاعد

١٤ شارع عبد القادر قدوش

هاتف : ٥٩٠٢٦٦ ـ ٢١٣٢

فاكس : ٦٩٢٤٩٢ ـ ٢١٣٢

حيدرة ـ الجزائر

الأستاذ / أحمد محمد إبراهيم

لجنة التضامن الليبية

هاتف : ٣٣٣٠٠٥١

طرابلس ـ ليبيا

الدكتور / إسماعيل صبري عبد الله

وزير التخطيط الأسبق ـ رئيس منتدى العالم الثالث

هاتف : ٣٤٨٨٠٩٢

فاكس : ٣٤٨٠٦٦٨

القاهرة

الدكتور / الشاذلي العياري

أستاذ الاقتصاد ـ الجامعة التونسية

٣٢ شارع تنيت

هاتف : ٧٤٦٣٠٥ ـ ٢١٦١

فاكس : ٧٤٦٣٠٩ ـ ٢١٦١

قمرت ـ ٢٠٧٠ المرسى ـ تونس

الدكتور / المدنى أبو الطويرات رمضان

أستاذ جامعي ـ جامعة الفاتح ـ محامي ـ

وأمين عام مساعد لجنة التضامن الليبية

هاتف : ٣٣٣٤٣٨٨ / ٣٣٣٠٤٦٤ ـ ٢١ ـ ٠٠٢١٨

فاكس : ٣٣٣٣٢٧٤

طرابلس ـ ليبيا

الأستاذ / إلياس سابا

شارع فردان ـ النصولي

هاتف : ٨٠٤٠٦٥ ـ ٩٦١١ منزل

فاكس : ٣٥٤٩٢٥ ـ ٩٦١١

بيروت ـ لبنان

السفير / تحسين بشير
سفير سابق ـ وزارة الخارجية
هاتف : ٣٦١٢٠٢٩ ـ ٢٠٢
فاكس : ٣٦٠٨٧١٧ و ٧٧٠٠٦٣ ـ ٢٠٢
القاهرة ـ جمهورية مصرية العربية

الأستاذ / توفيق ابو بكر
كاتب صحفي ـ مركز جنين للصحافة والدراسات
ص : ب ٤٤ برج الحمام الجندويل ـ عمان
هاتف : ٧١٦١٤٨ ـ ٧٩٢٢١٣٨
فاكس : ٨٦١٦٤٤
عمان ـ الأردن

الدكتور / جمال الشاعر
مدير المستشفى الأهلي
ص . ب ١٥٩٦ عمان ١١١١٨
هاتف : ٦٦٤١٦٤ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٦٠٣٩٤٨ ـ ٩٦٢٦
عمان ـ الأردن

الدكتور / حامد عمار
أستاذ اجتماعيات التربية ـ كلية التربية
جامعة عين شمس
٣ شارع مهدي عبد المنعم
مدينة نصر ـ المنطقة الثانية ـ جوار حديقة لاباس
هاتف ٤٥٥٨٠٨٦/٧ الجامعة ٤٠٢٧٠١٢ أو ٢٦١٩٨٨٢ ـ ٢٠٢
فاكس : ٢٨٤٧٨٢٤ ـ ٢٠٢ القاهرة

الأستاذ / رامي إحسان طهبوب
مسئول ملف الوطن العربي ـ مكتب السيد فيصل الحسيني
هاتف : ٦٢٨٥٥٦٩ ـ ٠٠٩٧٢٢
فاكس : ٦٢٧٤٠٢٠ ـ ٠٠٩٧٢٢
القدس ـ فلسطين

الدكتور / رجب بودبوس
جامعة الفاتح ـ المدرج الأخضر ـ طرابلس
هاتف : ٦٠٤١١٦
فاكس : ٦٠٥٠٠١
طرابلس ـ ليبيا

الدكتور / سعد الدين إبراهيم
أستاذ علم الاجتماع السياسى ـ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية
هاتف : ٥٠٦١٦١٧ / ٥٠٦٠٦٦٢ / ٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠ القاهرة

الدكتور / سعيد النجار
أستاذ بجامعة القاهرة
هاتف : ٣٣٧٤٢١٣
فاكس : ٣٦٠٨٨٩٦ القاهرة

الدكتور / صبحي القاسم
رئيس مكتب التنمية الزراعية المتكاملة
ص . ب ١٢٣٠٠ ، عمان (١١٩٤٢) ، الأردن
هاتف : ٨٤٦٧٤٦ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٨٤٦٧٤٠ ـ ٩٦٢٦
عمان ـ الأردن

الدكتور / طاهر كنعان

مستشار في الاقتصاد والأعمال

ص . ب ٩٥٠٤٩٩

هاتف : ٨٤٤٠٨٨ ـ ٩٦٢٦

فاكس : ٦٠٦٦١٩ ـ ٩٦٢٦

عمان ـ الأردن

الأستاذ / عبد الحميد مختار البكوش

محام .

عمارات عثمان أحمد عثمان روكسي ـ مصر الجديدة

شارع السعادة،عمارة رقم ٨،شقة ١٦٢

هاتف : ٢٩٠٩٠٣٥ أو ٤٥٥١٢١٢ ـ ٢٠٢

فاكس : ٤٥٥٠٠٢٢ ـ ٢٠٢،القاهرة

الأستاذ / عبد الرحمن عبد الرحيم

مدرس .

هاتف : ٣٧٣٨٦٨٢

دمشق ـ سوريا

الأستاذ / عبد الله عبيد حسن

اللجنة السودانية للتضامن

هاتف : ٣٤٦٩٣١١

فاكس : ٣٤٨٨٤٦٢، القاهرة

الأستاذ / عبد الملك الحمر

رئيس مجموعة الحمراء

ص . ب ٢٨٠ / ٣٩٢،أبو ظبي

هاتف : ٦٠٨٢٥٠٨ ـ ٩٧١٢

فاكس : ٦٥١٩٦٢ ـ ٩٧١٢

دولة الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ / عصام عبد الرحيم الجلبي
استشاري
ص . ب ٨٣٠١٩٤
هاتف : ٥٥١٦٨٣٩ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٦٧٥٢٩٤ ـ ٩٦٢٦
عمان ١١١٨٣ الأردن

الدكتور / علي أومليل
أستاذ كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس
ص . ب ٢٠١٩،حي الرياض
هاتف : ٧١٠٢١٠ ـ ٢١٢٧
فاكس : ٣٧٥١٠٨ ـ ٢١٢٧
الرباط ـ المغرب

الدكتور / علي عتيقة
أمين عام منتدى الفكر العربي
ص . ب ٩٢٥٤١٨
هاتف : ٥٦٧٨٧٠٧ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٦٧٥٣٢٥ ـ ٩٦٢٦
عمان ، الأردن .

الأستاذ / علي لطف الثور
نائب رئيس المجلس اليمني للسلم والتضامن ـ وزير خارجية سابق
ص . ب ١١٦٠٣
هاتف : ٢٧٦٧٧٠
فاكس : ٢٧٥٢٦٥
صنعاء ـ اليمن

الأستاذ / عمر خليفة الحامدي

مؤتمر الشعب العربي ـ المجلس القومى للثقافة العربية

ص . ب ١٩٠٥

هاتف : طرابلس ٤٤٤٥٨٣٠ + الرباط ٧٧٧٠٥٩

فاكس : طرابلس ٤٤٤٩٨٠١ + الرباط ٧٧٧٠٦٥

طرابلس ـ ليبيا

الأستاذ / فيصل الحسيني

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسئول ملف القدس

هاتف : ٦٢٨٦٨٢٥ ـ ٩٧٢٢

فاكس : ٦٢٧٤٠٢٠ ـ ٩٧٢٢

القدس ـ فلسطين

الأستاذة / ليلى شرف

عضو مجلس الأعيان الأردني

ص . ب ٩٤ الجبيهة ١١٩٤١

هاتف : ٨٤٢١٥٥ ـ ٩٦٢٦

فاكس : ٨٣٥٤١٤ ـ ٩٦٢٦

عمان ـ الأردن

الدكتور / محمد الرميحي

رئيس تحرير مجلة العربي

ص . ب ٧٤٨ الصفاة ١٣٠٠٨

هاتف : ٤٨٤٤١٦٤ ـ ٩٦٥

فاكس : ٤٨٤٢٢٥١ ـ ٩٦٥

الصفاة ـ الكويت

الأستاذ / محمد المصمودى . وزير مفوض . هاتف : ٣٤٠٤٩٤٠ . تونس

محمد سيد أحمد
كاتب صحفى
هاتف : ٣٣٩١٠٥٤
فاكس : ٥٧٨٦١٢٦
القاهرة

الدكتور / محمود عبد العزيز
رئيس البنك الأهلي المصري
برج البنك ١١٨٧ كورنيش النيل
هاتف : ٥٧٤٦٠٠٠
فاكس : ٥٧٤٦٨٥٨
القاهرة

الأستاذة / مديحة المدفعي
Senior Producer Arabic Service
British Broadcasting Corporation
Bush House, P.O Box 76
Strand, London WC 2B 4PH
Tel : 441712572818
TelFax : 441816536120 London

السفير / مهاد قليبو
سفير خاص للجامعة ـ جامعة القدس
ص . ب ٥١٠٠٠
هاتف : ٠٠٩٧٢٢٦٢٧٤٩٧٩
فاكس : ٠٠٩٧٢٢٦٢٧٧١٦٦
القاهرة

الدكتور / مهدي الحافظ
ممثل اليونيدو
ص . ب ١١٣٢١٦
هاتف : ٤٣٧٩٩٨ ـ ٠٠٩٦١١
فاكس : ٤٢٤٦٧٧ ـ ٠٠٩٦١١
بيروت ـ لبنان

الأستاذ / ناصر عبد العزيز النصر
سفير دولة قطر لدى الأردن
ص . ب ٥٩٠
هاتف : ٦٠٧٣١١ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٦٠٧٣٥٠ ـ ٩٦٢٦
عمان ـ الأردن

الدكتور / هشام الخطيب
مستشار
ص . ب ٩٢٥٣٨٧
هاتف : ٧٠١٥٣٢ ـ ٩٦٢٦
فاكس : ٦٩٨٥٥٦ ـ ٩٦٢٦
عمان ، الأردن .

الدكتور/ وليد البوز
محافظ القنيطرة ـ لجنة التضامن
هاتف : ٢٢٣١٨٣١
القنيطرة ـ سوريا

الدكتور / يوسف الحسن
رئيس مجلس إدارة مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية
ص . ب ٤٦٠٨٣ أبوظبي
هاتف : ٦٦٣٥٩٧ ـ ٠٢
فاكس : ٢١٤٦١٤ ـ ٢ ـ
دولة الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ / يوسف الشيراوي
استشاري
ص . ب ٢٣٥
هاتف : ٥٣٢٠٢٠ ـ ٩٧٣
فاكس : ٥٣٣٤٦٦ ـ ٩٧٣
المنامة ـ البحرين

مطبوعات المنتدى

١ ـ سلسلة الحوارات العربية ـ العالمية

- Europe and the Arab World (بالإنجليزية) (والفرنسية) تقرير الحوار العربي ـ الأوروبي الأول ، عام ١٩٨٢ .
  (٢٣ صفحة) السعر : ١,٥ دينار (٢,٥ دولار)
- America and Middle East تقرير الحوار العربي - الأمريكي - الكندي ، عام ١٩٨٣
  (١٩ صفحة) السعر : ١,٥ دينار (٢,٥ دولار)
- Palestine , Fundamentalism and Liberalism (بالإنجليزية) (نفد)
  تقرير الحوار مع الأحرار الدوليين ، عام ١٩٨٤
  (٧١ صفحة) السعر : **ديناران** (٣ دولارات)
- Europe and the Security Of the Middle East (بالإنجليزية)
  تقرير الحوار العربي - الأوروبي الثاني ، عام ١٩٨٥
  (١١٠ صفحات) السعر : ٢,٥ دينار (٤ دولارات)
- العرب والصين (بالعربية)
  مداولات الحوار العربي - الصيني حول الحاضر والمستقبل ، عام ١٩٨٦
  (١٧٥ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- المقاومة المدنية في النضال السياسي
  مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي ، عام ١٩٨٦
  (١٦٨ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- Arab , Non - Violent Political Struggle in the Middle East (بالإنجليزية)
  المحررون : رالف كرو وآخرون
  (١٢٩ صفحة) السعر : ٨ دنانير (١٢ دولاراً)

- ديجول والعرب
مداولات ندوة شارل ديجول في ذكرى ميلاده المئة ، عام ١٩٨٩
(٢٠٨ صفحات) السعر ٣ دنانير (٥ دولارات)
- العرب واليابان
مداولات الحوار العربي - الياباني الاول ، عام ١٩٨٩
(٢٠٨ صفحات) السعر : ٧,٥ دينار (١٢ دولارا)
- Arab – German Relations in the Nineties (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي - الألماني ، عام ١٩٩١
(٨٠ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- Arab – Japanese Dialogue II (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي - الياباني الثانى ، عام ١٩٩١
(٢٠٤ صفحات) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- Arab – Japanese III (بالإنجليزية)
مداولات الحوار العربي - الياباني الثالث ، عام ١٩٩٢
(١٩٦ صفحة) السعر ٥ دنانير (٨ دولارات)
- Arab Immigrants and Muslims in Europe : Issues and Prospects (بالإنجليزية)
(١٥٨ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- Ethics in Economy : Euro – Arab Perspectives (بالإنجليزية)
أخلاقيات الاقتصاد : بحوث ومناقشات ندوة فكرية ، عام ١٩٩٣
(٢٤٢ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- التنمية ، السياسة الخارجية ، الديمقراطية : (بالعربية) ندوة عربية - نمساوية ١٩٩٥
(١٣٥ صفحة) السعر : ٣,٥ دينار (٥ دولارات)
- بحوث ومناقشات الندوة العربية النمساوية عام ١٩٩٥ (نفد)
(٦٨ صفحة) السعر ٣,٥ دينار (٥ دولارات) (بالإنجليزية)
- Euro – Arab Seminar , Vienna (بالإنجليزية) مداولات ندوة الحوار العربي - النمساوي ، عام ١٩٩٦
(٩٦ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)

— العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الإقليمي (بالعربية) بحوث ومناقشات ندوة ، عام ١٩٩٦

(١٢٩ صفحة) السعر : ٣,٥ دينار (٥ دولارات)

— The Arab World and Turkey (بالإنجليزية) بحوث ومناقشات ندوة ، عام ١٩٩٦

(١٠٧ صفحات) السعر : ٣,٥ دينار (٥ دولارات)

سلسلة الحوارات العربية

— تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب (نفد) تأليف : د . سعد الدين إبراهيم ، عام ١٩٨٤

(١١٣ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

— تجربة مجلس التعاون الخليجي ، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية (نفد)

تأليف : أ . عبد الله بشارة ، عام ١٩٨٥

(١٨١ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

— التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها ، مداولات ندوة ، عام ١٩٨٦

(٢٥٠ صفحة) السعر : ٣,٥ دنانير (٥,٥ دولار)

— العائدون من حقول النفط

مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة ، عام ١٩٨٦

(١٥٠ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

— الأمن الغذائي العربي (نفد) مداولات ندوة ، عام ١٩٨٦

(٢٣٠ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)

— القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانيات الفضاء (نفد)

مداولات ندوة ، عام ١٩٨٦

(١٦٤ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

— إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية (نفد)

تأليف : د . محمد المقوسي ، عام ١٩٨٦

(٩٤ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)

- تحديات الامن القومي العربي في العقد القادم (نفد)
  تأليف : د . علي الدين هلال ، عام ١٩٨٦
  (٩٦ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)
- التعلم عن بعد مداولات ندوة التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة ، عام ١٩٨٦
  (٣٨٩ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- الأرصدة والمديونية العربية للخارج
  مداولات ندوة السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية ، عام ١٩٨٧
  (٣٤٦ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- العنف والسياسة في الوطن العربي
  مداولات ندوة ، عام ١٩٨٧
  (١٦٧ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي مداولات ندوة ، عام ١٩٨٧ (طبعة ثانية عام ١٩٩٧)
  (٤١٠ صفحات) السعر : ٦ دنانير (٩ دولارات)
- الأنتلجنسيا العربية (نفد)
  مداولات ندوة ، عام ١٩٨٨
  (٥٩٣ صفحة) السعر : ٦ دنانير (٩ دولارات)
- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية
  مداولات ندوة ، عام ١٩٨٨
  (٣٧٣ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (نفد)
  مداولات ندوة ، عام ١٩٨٩
  (٣٦٠ صفحة) السعر : ٦ دنانير (٩ دولارات)
- النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي (نفد)
  مداولات ندوة ، عام ١٩٨٩
  (٣١٠ صفحات) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

- آفاق التعاون العربي في التسعينات (نفد)
  مداولات ندوة ، عام ١٩٩١
  (٣٢٠ صفحة) السعر : ١٠ دنانير (١٥ دولارا)
- نحو تأسيس نظام عربي جديد مداولات ندوة ، عام ١٩٩٢
  (٣٠٤ صفحات) السعر : ١٠ دنانير (١٥ دولارا)
- التنمية البشرية في الوطن العربي مداولات ندوة ، عام ١٩٩٣
  (٢٦٠ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٧ دولارات)
- اتفاقية غزة ـ أريحا : الأبعاد الاقتصادية المحتملة مداولات ورشة عمل ، عام ١٩٩٣
  (١٩٠ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية (بالعربية) مداولات ندوة ، عام ١٩٩٤
  (١٤٠ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- (Academic Freedom in Arab Universities) (بالإنجليزية)
  مداولات ندوة عام ١٩٩٤
  (١١٠ صفحات) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- التعليم العالي في البلدان العربية : السياسات والآفاق
  مداولات ندوة ، عام ١٩٩٥
  (٢٢٢ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- الجامعات الخاصة في الدول العربية
  مداولات ندوة ، عام ١٩٩٥
  (١٤٩ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- الغزو العراقي للكويت : الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة
  مداولات ندوة عام ١٩٩٦
  (٢٢٤ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)

سلسلة المترجمات العالمية

— التصحر (مترجم للعربية) (نفد)
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية ، عام ١٩٨٦
(١٦٠ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)

— المجاعة (مترجم للعربية) (نفد)
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية ، عام ١٩٨٦
(١٦٧ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)

— ثورة حفاة الأقدام (مترجم بالعربية) ، عام ١٩٨٧
تأليف : برتراند شنايدر / أمين عام نادي روما السابق
ترجمة : منتدى الفكر العربي
(١٣٩ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)

— أطفال الشوارع (مترجم بالعربية) تقرير
اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية ، عام ١٩٨٧
ترجمة : منتدى الفكر العربي
(١٣٩ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)

سلسلة دراسات الوطن العربي :

— المأزق العربي (نفد)
تحرير : د . لطفي الخولي ، عام ١٩٨٦
(٦٠٨ صفحات) السعر : ٦ دنانير (٩,٥ دولار)

— تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨
(٥٥ صفحة) السعر : ١,٥ دينار (٢,٥ دولار)

— تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩
(٧١ صفحة) السعر : ١,٥ دينار (٢,٥ دولار)

— الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية
تحرير : د . فهد الفانك ، عام ١٩٨٩
(١٥٤ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

— مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي (نفد)
تأليف : د . سعد الدين إبراهيم ، عام ١٩٨٩
(٤٥٢ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)

- كراس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية) ، عام ١٩٨٩
(٣٢ صفحة) السعر : دينار واحد (١,٥ دولار)
- مصر والوطن العربي
تأليف : د . سعد الدين إبراهيم ، عام ١٩٩٠
(٢٤٥ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- العقل السياسي العربي (نفد)
تأليف : د . محمد عابد الجابري
(٤١٤ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- التسوية : الشروط ، والمضمون ، والآثار
تأليف : د . غسان سلامة ، عام ١٩٩٥
(٤٦ صفحة) السعر : ديناران (٣ دولارات)
- التنمية العربية : من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل
تأليف : د . يوسف صايغ ، عام ١٩٩٦
(١٦٦ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية
تأليف : د . فتح الله ولعلو ، عام ١٩٩٦
(٩٧ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك
تأليف : د . الشاذلي العياري ، عام ١٩٩٦
(١١٦صفحة) السعر : ٣,٥ دينار (٥ دولارات)

سلسلة الدراسات والبحوث الإستراتيجية :

- السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي (نفد) تأليف : د . أماني قنديل ، عام ١٩٨٩
(٣٣٤ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- السياسات التعليمية في المشرق العربي (نفد)
تأليف : د . سعاد خليل إسماعيل ، عام ١٩٨٩
(٢٣٢ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)

- مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم
تأليف : د . سعد الدين إبراهيم وآخرون ، عام ١٩٨٩
(٢٤٢ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- الأمية في الوطن العربي (نفد)
تأليف : أ . هاشم أبو زيد ، عام ١٩٨٩
(٣١٦ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- التعليم العالي في الوطن العربي (نفد)
تأليف : د . صبحي القاسم ، عام ١٩٩٠
(٢٢٢ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦ دولارات)
- سياسات التعليم في دول المغرب العربي
تأليف : د . محمد عابد الجابري ، عام ١٩٩٠
(١٧٥ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- سياسات التعليم في دول الخليج العربية تأليف : د . محمد جواد رضا ، عام ١٩٩٠
(١٩١ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- التربية العربية منذ ١٩٥٠ : إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها (نفد)
تأليف : د . ناثر سارة ، عام ١٩٩٠
(٤٤٨ صفحة) السعر : ٦ دنانير (٩ دولارات)
- احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية
تأليف : د . انطوان زحلان ، عام ١٩٩٠
(١١٣ صفحة) السعر : ٣ دنانير (٥ دولارات)
- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل ؟
تأليف : د . ضياء الدين زاهر ، عام ١٩٩٠
(٣٨٢ صفحة) السعر : ٥ دنانير (٨ دولارات)
- تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين ، الكارثة أو الأمل (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي) .
تحرير : د . سعد الدين إبراهيم ، عام ١٩٩١ .
(١٦٠ صفحة) السعر : ٤ دنانير (٦,٥ دولار)

تطلب هذه الكتب من : -
منتدى الفكر العربي
مجمع بنك الإسكان
الطابق الرابع عشر
ص . ب ٩٢٥٤١٨ عمان ١١١١٠ الأردن
هاتف : ٥٦٧٨٧٠٧ (٩٦٢٦)
ــــ ٥٦٧٨٧٠٨ (٩٦٢٦)
فاكسميلي : ٥٦٧٥٣٢٥ (٩٦٢٦)

المحتويات

الصفحة

كلمات الافتتاح

الفصل الأول : التصور العام لمسيرة السلام

الفصل الثانى : مسار عملية السلام

الفصل الثالث : الصراع العربي الاسرائيلي : طبيعته ومستقبله

الفصل الرابع : قضية القدس ومستقبلها

الفصل الخامس : إعادة نشاط النظام العربي

الفصل السادس : مائدة مستديرة

الملاحق

الإخراج الفنى
زينب أبو طالب

طبعت بمطابع روزاليوسف